حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (2)

1985/9/22 – 1980/1/5

- ارقام 76 – 123
- عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

HM.AL-Marei حمد محمد المرعي

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (2)

1985/9/22 – 1980/1/5

- ارقام 76 – 123
- عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (2)

1985/9/22 – 1980/1/5

حمد محمد المرعي

ن والقلم وما يسطرون

القلم ٦٨ ـ ١

حروف في إنتماء

مجموعة الأعمال بلا تأويل للأقوال

اصدار : الخليج الدولي للإستشارات ـ الكويت ١٩٩٨

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
1	يابو سالم عطنا سلاح • تدريب المواطنين على المقاومة المسلحة عند مطالبة حكام العراق بالكويت بعد الاستقلال	سبتمبر - أغسطس 1961	الشعب أو ... الفجر
2	ماذا بعد عبد الناصر؟ الوحدة العربية في حالة حرجة • After Nasser: What Next? • Arab unity in peril	1970/10/23	Louisville Cardinal
3	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (1): • الوقاية من الحرائق أهم من اطفائها • قواعد تنظيم المرور شكلية أكثر منها واقعية	1977/6/24	القبس
4	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (2): • اين إجراءات الوقاية من الاخطار المهددة للصحة العامة • الاهتمام بحماية البيئة العالمية واغفال البيئة المحلية!	1977/6/25	القبس
5	تأملات مرورية (1): • أزمة السير بحاجة عاجلة الى دراسة متعمقة وعلاج سليم	1977/10/22	القبس
6	تأملات مرورية (2): • نظام "منع الاتجاه للسيار" يكلف المواطنين سنويا 150 ألف دينار ومليوني غالون بنزين و 95 الف ساعة ضائعة	1977/10/23	القبس
7	تأملات مرورية (3): • التقاطعات والارشادات الضوئية مسؤولة عن أكثر من أخطر الحوادث	1997/10/24	القبس
8	تأملات مرورية (4): • تعليمات وإرشادات المرور بحاجة الى اعادة تقييم	1977/10/26	القبس
9	تأملات مرورية (5): • مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات	1977/10/27	القبس
10	ثلاث مصادر للخطر في المستشفيات	1978/4/8	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
11	المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور	1978/4/13	القبس
12	شاليهات ميناء عبد الله تحت رحمة التلوث	1978/4/26	القبس
13	سلامة المرور	1978/5/6	القبس
14	دروب الحياة الى إدارة حكيمة	1978/5/9	القبس
15	وللصحة سلامة أيضا	1978/5/11	القبس
16	من زرع برسيما ما أطعم الا غنما	1978/6/3	القبس
17	أهمية السلامة في تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية	1978/8/26	الرأي العام
18	مخاطر التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية	1978/9/24	الانباء
19	التوسع العمودي ... تطرب له آذان من لا يعرف عواقبه	1978/10/18	السياسية
20	الالتزامات والحقوق ... وكرة المسؤولين في ملعب الحياة	1978/10/25	السياسة
21	التخزين هو العامل الاستراتيجي في الكويت وليس التصنيع	1978/10/28	السياسة
22	مسؤولية حماية المستهلك من العيوب الاستهلاكية	1978/10/29	السياسة
23	الشريعة كونية: ووضعنا مقاييس لأحكامها هو مساس بها	1978/12/2	الانباء
24	الحفاظ على الطفل يجب أن يكون المبدأ الاساسي لعام الطفل: • مسؤوليتنا الاولى في هذا العام هي منع حوادث الاطفال • لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ما لم تأخذ "الهندية" إجازة	1979/1/12	الانباء
25	المسؤولية الصحيحة: الكويت في الظلام تحت التجربة	1979/1/30	القبس
26	حديث الديمقراطية المفتوح: • التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة	1979/2/10	القبس
27	هل ستترك العبه تكتمل! (معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية)	1979/4/12	القبس
28	هل للخطأ من اصلاح! (التطبيع العربي الإسرائيلي)	1979/4/13	القبس
29	تحديد البنية الادارية والهيكلية لوزارة الكهرباء والماء	1979/4/25	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
30	حول الغلاء: المادة السادسة ضرورية ولابد منها	1979/4/27	القبس
31	صغار الملاك في معادلة الإيجارات	1979/5/4	القبس
32	وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان	1979/5/11	القبس
33	انهم يشحون علينا بالحدائق	1978/5/16	القبس
34	انعدام السلامة ... مع التطور الصناعي؟	1979/5/16	الرأي العام
35	سقوط الأبنية وأطباء المعالجة	1979/5/17	القبس
36	العام الدولي للطفل ... بسبب إهمال الوالدين: • 39 وفيات اطفال في الكويت خلال 4 شهور	1979/5/17	الراي العام
37	أطفالنا فلذات أكبادنا	1979/5/20	القبس
38	نحو ديمقراطية منتجة	1979/5/25	القبس
39	الإدارة في الكويت: ما لها وما عليها	1979/6/1	القبس
40	"الواسطة" مرض لم نكتشف علاجه	1979/6/1	القبس
41	تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة	1979/6/8	القبس
42	أقصر 10 خطوات لحماية المستهلك	1979/6/12	القبس
43	التلفزيون بين « فلسطين » و « دالاس »	1979/6/16	القبس
44	كلمة في دوام يوم الخميس	1979/6/18	القبس
45	مشاهدون بمسرح لعبة البقاء: الغرب واخلاقياته والعرب والسذاجة	1979/6/22	القبس
46	ضريبة النمو	1979/7/5	القبس
47	الاقتصاد الكويتي / للداخل أم الخارج	1979/7/7	القبس
48	تشغيل الاحداث في غياب الرحمة	1979/7/9	القبس
49	آن الأوان (1): أميركا أمس واليوم	1979/7/12	القبس
50	آن الأوان (2): العرب والقلم الغربي	1979/7/16	القبس
51	آن الأوان (3): الغرب والنفط العربي	1979/7/16	القبس
52	آن الأوان (4): العرب بين أمريكا وأوروبا	1979/7/19	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
53	دوام الشتاء والصيف	1979/7/21	القبس
54	عوامل السلامة المعدومة في المصانع والشركات	1979/7/21	النهضة
55	طريق الصيانة والسلامة للمباني الحكومية	1979/7/23	القبس
56	دعاء الشهر ... الكريم	1979/7/26	القبس
57	الكويتي والعشرة الأوائل	1979/7/30	القبس
58	المقاولات الحكومية	1979/8/2	القبس
59	من هي الحكومة	1979/8/11	القبس
60	التخزين في الكويت: إدارته وآثاره	1979/9/13	القبس
61	خذوا وقتا لتقييم ما تبنون	1979/10/17	القبس
62	الإطفاء التطوعي وأهميته	1979/10/24	القبس
63	غاب الادب في ندوة الادباء	1979/11/7	القبس
64	قرارات السلامة لا تسمن ولا تغني من جوع	1979/11/14	القبس
65	وداوها بالتي كانت هي الداء	1979/11/17	القبس
66	بانتظار الجولة الثالثة « لوزير المالية »	1979/11/21	القبس
67	سكايلاب مرة أخرى	1979/11/24	القبس
68	ونسينا أو تناسينا الابعاد (1): برنامج رسالة	1979/11/28	القبس
69	ونسينا او تناسينا الابعاد (2): البلدية وطرائف المخالفات	1979/12/1	القبس
70	ونسينا او تناسينا الابعاد (3): الضائعون بين اللفة والافتة	1979/12/5	القبس
71	الحرب الساخنة بدايتها باردة	1979/12/12	القبس
72	القانون الدولي والفوضى الدولية	1979/12/19	القبس
73	لا لمجتمع مستهلك ... نعم لمجتمع منتج	1979/12/22	القبس
74	علاقات عامة أم مهام	1979/12/26	القبس
75	وداعا يا سبعينات	1979/12/29	القبس
76	كويت الثمانينات	1980/1/5	القبس
77	يجب إعادة النظر في التخطيط المعماري لمساكننا	1980/1/10	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
78	أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي	1980/1/12	القبس
79	عقد التنمية الرابع في الكويت	1980/1/19	القبس
80	أفغانستان: فيتنام الثانية	1980/1/23	القبس
81	العرب فيما بين إيران وأفغانستان: « اللدغة الثالثة »	1980/1/26	القبس
82	الذهب (1): المعادلة المقلوبة لارتقاء الانسان	1980/2/2	القبس
83	الذهب (2): ماذا فعلت بنا الثروة	1980/2/6	القبس
84	إعادة تعريب الارقام العربية	1980/2/7	القبس
85	قصة الكون (1): • عمر المجموعة الشمسية يصل 5 بلايين سنة • أجهزة تلتقط أصوات تفجرات في الكون وقعت قبل بلايين السنين • غزو الفضاء من قبل الروس والأمريكان لم يكن الا سباقا سياسيا	1980/2/13	مرآة الامة
86	قصة الكون (2): • الارض ليست الا جزءا بالغ الضآلة من الكون • الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد	1980/2/28	مرآة الامة
87	الاهتمام بما ليس مهما / التسميات الإفرنجية بدون مقصد	1980/2/16	القبس
88	4 اعتبارات أمام لجنة أخطأ الدستور غدا	1980/2/18	القبس
89	أصاب العجيري حين أخطأ غيره	1980/2/20	القبس
90	اللقمة واللكمة والنقمة: موازين مقلوبة ومعكوسة أمور	1980/2/23	القبس
91	فيتو على حق المرأة الانتخابي	1980/2/24	القبس
92	عيدك يا وطن	1980/2/25	القبس
93	لا ... لحق المرأة الانتخابي NO. TO WOMEN'S !! RIGHT TO VOTE !!	1980/2/28	Arab Times
94	العربية بين الركود والتحرك	1980/3/1	القبس
95	أريحا التاريخ	1980/3/7	القبس
96	اللقمة واللكمة والنقمة (2): نحن وأمريكا	1980/3/12	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
97	التعامل بعمق وحذر مع أوروبا	1980/3/29	القبس
98	دولة اليهود العظمى	1980/4/5	القبس
99	كلمة بحكم الصحافة	1980/4/9	القبس
100	كلمة بحكم المرور	1980/4/12	القبس
101	البطالة الانتاجية في الجهاز الحكومي	1980/4/20	القبس
102	كلية السياسية ومعايير الناخب	1980/5/10	القبس
103	من اجل حفنة من الاصوات الانتخابية	1980/5/18	القبس
104	لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية	1980/5/21	القبس
105	الشرق الأوسط ومفاوضوا أمريكا	1980/5/24	القبس
106	أخطار تهدد منطقة الشويخ الصناعية • المطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة • وتوفير الحماية الموقعية وأبعاد المناطق السكنية	1980/6/7	النهضة
107	من وحي الفشل الكهربائي: الانسان عندما يتحول إلى خادم الآلة	1980/7/19	القبس
108	أمن الامس واليوم	1980/7/25	القبس
109	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (1): • حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والامن • إجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من إجراءات منع الحادث • الآلات بدون العنصر البشري لا تساوي قيمتها حديداً خردة	1980/8/1	القبس
	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (2): • الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع • مولدات الكهرباء ضرورية .. لكن لها مساوئها • اجازة الشهر للإداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت	1980/8/2	القبس
110	التاريخ والتاريخ	1980/8/18	السياسة
111	ضياع القدس وضياع الامة	1980/8/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
112	تحديات الثمانينات (1): الامن بين اليوم والغد	1980/8/23	الوطن
113	تحديات الثمانينات (2): الالتزامات البيئية	1980/8/24	الوطن
114	تحديات الثمانينات (3): الالتزامات البيئية • السلامة والحوادث في السبعينات	1980/8/24	الوطن
115	تحديات الثمانينات (4) :التزامات السلامة • السلامة بين الجدية والترقيع	1980/8/26	الوطن
116	اول كتاب كويتي يبحث في موضوع « السلامة والامن »	1980/8/20	السياسة
117	الصناعة المائية لا تزال تحبو مقارنة بصناعة الاسلحة والكماليات	1980/9/19	القبس
118	وببساطة ايضاً .. لنضع الحصان في مقدمة العربة: خفايا القدر!	1983/2/18	الوطن
119	مشروع بحث مجمد منذ بداية السبعينات لمواجهة المكافحة الكيميائية للتلوث	1983/3/31	القبس
120	الف ... ياء : الكتابة واللغز المحير	1984/6/20	القبس
121	الاعلام للقضايا: للداخل ام للخارج	1984/6/23	القبس
122	التسميات المختلفة لأشهر السنة الميلادية والهجرية وأصولها	1985/9/21	القبس
123	تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم	1985/9/22	القبس
124	بيان الترشيح الانتخابي – انتخابات مجلس الامة 1992 الدائرة الثانية – ضاحية عبد الله السالم	1992/10/1	القبس
125	الديمقراطية مطلب الكويت	1992/10/4	القبس
126	ويبقى الطفل هاجسنا الأكبر	1992/10/17	القبس
127	العم بوحمد والأخ حمد ... مع أطيب التمنيات [عبد العزيز الصقر وحمد الجوعان]	1996/6/4	القبس
128	عبد العزيز حسين ... عملاق رحل	1996/6/13	الوطن
129	ومتى كانت النيابة استرزاقا ... ؟!	1996/6/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
130	الحالة البيئية ... ما لها وما عليها!! البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام!!! « الوضع البيئي الاقليمي حدث ولا حرج !!! » حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة	سبتمبر 1997	أسرتي
131	سور الديرة: يا بو سالم عطنا سلاح	1997/11/13	القبس
132	سور الديرة: مقهى سلطان	1997/11/23	القبس
133	سور الديرة: ترخيص بريطاني لحمل سلاح (1944)	1997/12/17	القبس
134	حكومة بلا امرأة: وزارة التعليم العالي ... أ.د. رشا الصباح	1998/4/21	القبس
135	حكومة بلا امرأة 1 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
136	ولكن لماذا الأستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح 2 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
137	نزاهة القضاء ونزاهة القبس	1998/7/1	القبس
138	عبد اللطيف البحر: ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	1998/7/8	القبس
139	ومن الحضارات ما قتل: (1) زرع « إبليس جديد »	1998/9/1	القبس
140	ومن الحضارات ما قتل: (2) الإرهاب والإرهاب المضاد	1998/9/6	القبس
141	حلف الناتو: (1) نهاية الوهم	1999/4/30	القبس
142	حلف الناتو: (2) المغالطات السياسية الأمريكية في القرن 12	1999/5/3	القبس
143	حلف الناتو في عيده الخمسين: (3) البحث عن دور جديد أو تياه في المجهول	1999/5/7	القبس
144	محاكمة مجلس: حول « مجلس الامة »	1999/5/12	الطليعة
145	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (1) حقول النفط وعقول اللفظ	1999/12/8	القبس
146	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (2) عولمة اقتصاد ثرواتنا	1999/12/11	القبس
147	في أمان الله « بومحمد » جاسم المطوع	2000/1/8	الوطن
148	ذلك الشخص وتلك الشخصية .. الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح	2000/1/10	الوطن

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
149	مرة اخرى .. الحالة البيئية .. ما لها وما عليها [دراسة] • عمالة غريبة .. أمراض مستوردة • على السريع: أغذية ومستحضرات مشهية • تحرير البيئة من آثار الغزو وحرب التحرير • دخان مشبعة • نفط يمتزج بالخليج • نفط في الابار يحترق • نفط في بحيرات	فبراير 2001	القبس
150	كلمة بحق العم يوسف الفليج رحمه الله	2004/3/25	القبس
151	العقول المهاجرة	2005/4/27	الطليعة
152	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاحد 2006/1/22	الطليعة
153	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاربعاء 2006/1/18	الوطن
154	المجلس والاستجواب أما لهذا المجلس ان يستقيم	يونيو 2007	الوطن
155	تعقيب على موضوع (غموض الكون) الدكتور بشارة	الأربعاء 2007/1/29	القبس
156	قصر السيف بحماية اهل الكويت	2008/5/18	القبس
157	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 1 / 2	الاربعاء 2012/8/15	القبس
158	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 2 / 2	الخميس 2012/8/16	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
159	الأغلبية الصامتة (1): خواطر امنية في اوراق غابرة	الاثنين 2012/12/24	القبس
160	الأغلبية الصامتة (2): اللجنة العليا لحماية البيئة	الجمعة 2012/12/28	القبس
161	الأغلبية الصامتة (3): نماذج طارئة أضرت بالبلد	الجمعة 2012/12/28	القبس
162	الأغلبية الصامتة (4): أمن وطن ومواطن	الخميس 2013/1/3	القبس
163	الأغلبية الصامتة (5): المعارضة الصامتة	الثلاثاء 2013/1/8	القبس
164	الأغلبية الصامتة (6): الفساد وما أدراك	السبت 2013/1/12	القبس
165	الأغلبية الصامتة (7): فساد واستبداد	الثلاثاء 2013/1/15	القبس
166	الأغلبية الصامتة (8): مقاطعة وتقاطعات	السبت 2013/1/19	القبس
167	الدولة .. المواطنة .. القبيلة في مجتمعات العالم (2/1)	الخميس 2013/1/24	القبس
168	تابع: الدولة ... المواطن القبيلة (2/2)	الجمعة 2013/1/25	القبس
169	كلمة حق بحق المرحوم محمد عبد الرحمن البحر	الثلاثاء 2014/8/12	القبس
170	المرحوم عبد اللطيف البحر ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	الثلاثاء 2014/11/18	القبس

كويت الثمانينات

بقلم : حمد محمد المرعي

الكويت الحديثة ، في ممارستها لاحداث التنمية والتطور ، مرت بثلاث مراحل متتابعة مثلتها عقود الخمسينات والستينات والسبعينات . وقد تضمنت مجالات كثيرة مثل التربية والثقافة والاجتماع والقانون والسياسة ، وما رافقها من الخطط التعليمية والصحية والاقتصادية والاسكانية والصناعية والتجارية والاعلامية والخدمية .

لم تكن تلك المراحل سهلة وميسورة ، بل اعترضتها صعوبات وتخللتها فترات حرجة ، سواء فيما يمس الافراد مباشرة أو المجتمع عموما او الدولة ، أو ما يتعلق بالشؤون المحلية أو على المستوى الاقليمي او العربي أو ضمن الاسرة الدولية . لكن بفضل ثروات البلاد وخصائص المجتمع بتضامن افراده وجديته في الانتاج والانجاز والنيات الحسنة والمواطنة الصالحة والتعاون غير المحدود والادارة الحكيمة ، فقد اجتازت الكويت معظم تحديات التنمية والتطوير ، سواء عن طريق العمل المتواصل الجاد أم الاستفادة الهادفة من الاخطاء أم بـ النظر والتقصي الجريء المدروس للعناصر والعوامل والتقييم السليم. هذا من جهة، ومن جهة اخرى المشاركة الفعلية بين الفئات والقطاعات والتخصصات المختلفة والمتنوعة .

ولهذا جاءت النتيجة الواضحة والمشرفة التي نراها ونلمسها في التغير الصريح بين كويت ١٩٤٩ وكويت ١٩٧٩، والتي توجب الوقوف والتقدير لهذا التقدم المطرد، ليس بما قدمته الكويت للكويت فقط ، وانما بما قدمته او شاركت أو ساهمت بتقديمه للدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي عامة ، متخذا في الاعتبار قصر فترة الثلاثة عقود . فكثير من الدول التي تتعدى الكويت في امكاناتها ـ ولا اقول قدراتها ـ احتاجت اضعاف هذه الفترة لتحقيق تطورها ونموها .

ونحن بالامس ودعنا السبعينات ، واليوم على ابواب عقد جديد . واذا كنا نعتز بهذه المنجزات الجليلة والضخمة التي حققها البلد وافراده ، فانه يتحتم علينا ان لا نتمسك بهذه المنجزات او لا نفرط بها فحسب ، بل وأن لا نتوانى لحظة واحدة في تطويرها وتأصيلها ، بهدوء وترو وحكمة ، وذلك في ضوء التغيرات الاجتماعية والمحيطة والعالمية التي نعايش تأثيراتها العميقة والمستمرة ، متخذين بالاهمية هذه الاعتبارات :

● **أولا** : الكويت دخلت عصر التنمية من باب مفتوح عن طريق الثروة النفطية ، لكن استمرار هذه الثروة ، على المدى البعيد ، امر يوجب المراجعة والتقصي .

● **ثانيا** : كان هناك المبرر في السابق لعدم تواجد كفاءات أو التخصصات الضرورية في صناعة القرارات والخطط والتنظيم وغيرها ، لكن هذا الامر تغير جذريا . فالكويت أصبحت تمتلك الكفاءات البشرية والمؤسسات الادارية والجهاز الفني والعلاقات المتسعة القادرة ، ان لم نقل المتمكنة ، على حفظ الانجازات بل وتطويرها .

● **ثالثا** : استنادا للممارسة والتجربة التي مرت بها الكويت ـ ومنها الصواب ومنها الخطأ ـ والتي كانت تحتمها طبيعة الفترة وظروف التنمية ، فان من الاهمية الاستفادة القصوى عن طريق المراجعة والتقييم الجدي للطرق والنتائج ، وذلك بحصر السلبي منها والخاطىء لادنى الحدود .

● **رابعا** : الاخذ بالاعتبار التغيرات في تركيبة المجتمع عما كان عليه سابقا ، والتغيرات في تركيبة المجتمع الدولي عما كان عليه سابقا . ومن ذلك اختلاف العلاقات والتطلعات والاولويات الناتجة عن دخول المؤثرات والعوامل المحددة والعامة التي من الضروري ادخالها في حساباتنا ، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مجرى تحقيق اهداف التقدم والامن والاستقرار .

● **خامسا** : كويت اليوم اصبحت جزءا مهما في الامة العربية والامة الاسلامية والاسرة الدولية . وما تقوم به له تأثيره على المجموعة الدولية . كما أن ما يحدث لهذه المجموعة الدولية أو فيها له تأثيره القصير او البعيد على الكويت .

واخيرا ... فان هذا المنطلق صادر عن حماسنا نحو هذا البلد العزيز والمحافظة على انجازاته وتذليل الصعاب نحو طموحاته ، من اجل استقرار وتقدم امتنا ودينا والانسانية جمعاء . اننا نأمل أن تكون الثمانينات مثمرة مخصبة ... وكل عقد وانتم بخير .

تعقيباً على "رأي" رئيس التحرير جاسم النصف :

يجب أن نعيد النظر في التخطيط المعماري لمساكننا

قرأت في العددين ٢٧١٠ و٢٧١١ « الصادرين يومي الاحد والاثنين بتاريخي ٢و٣ديسمبر ١٩٧٩ ، في الصفحة الاولى وتحت عنوان « رأي » ، مقالا بقلم الزميل السيد رئيس التحرير الاستاذ جاسم احمد النصف عن موضوع اهمية الاتساع العمودي للعمران في الكويت . وقد بين استناد العوامل صغر مساحة البلد وتأزم حركة المرور والمواصلات والسكن وغيرها ، ما يفيد بضرورة اتخاذ نظام التمدد العمودي ، في مشاريع التوسع العمراني في هذا البلد . وقد بين المقال بما لا يدع مجالا للشك ما هناك من مزايا قد يقدمها هذا النظام العمراني لحل امور كثيرة .

ونظرا لاهمية قضايا السكن التي تواجه البلد ، وصغر رقعته من جهة ، ومن جهة ثانية امور المرور التي اصبح حلها يقع في حكم شبه المستحيلات ، فانه لا شك ان التوسع العمودي قد يفيد بهذا . ولكن هناك ناحية اخرى يجب ان لا تخفى علينا . وهذه الناحية تتعلق خاصة بما هناك من مؤثرات تعمل بالتدني لبيئة المعيشة البشرية .

وقد سبق لي التطرق اليها في احدى الصحف الزميلة بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٧٨ . حيث قلت ان هناك سلبيات خطيرة تتركز بالنواحي النفسية للساكنين اولا ، وان هذا ينعكس على السلوك العام في المجتمع ، واثر ذلك على امور الجريمة او الامور النفسية او ترابط الاسرة ، ثم ان هذه امور لا يمكن ان نستهين بها الا اذا كان هناك ، قياسا للاولويات وموازين

بقلم : حمد محمد المرعي

الاهمية ، وما يحكمها من ضرورات ، ما يستدعي فعلا الاستهانة بها .

وقد اثبتت البحوث والدراسات الحديثة ، اضافة الى ما نراه عينيا في وقتنا الحاضر ، من مساوىء يجب ان لا نغض الطرف عنها ، مما يحدث في بيئة البلاد ذات المساكن المتعددة الادوار . ومن فينا لا يعلم بالتجربة التي مر فيها من هم اسبق منا في نيويورك ولندن وشيكاغو وبونيس ايرس والقاهرة وغيرها مثلا ، من الامراض النفسية والاجرام والسلوك غير الاجتماعي ؟.. الخ .

وحيث ان الهدف الرئيسي هو ايجاد رقعة السكن الحسنة ، وليست المثالية ولا المتدنية ، لرعايا الله في ارضه ضمن حدود وطنهم ، فان هناك بعض البدائل الاخرى والتي لا بد وان تطرح على طاولة البحث ، في كل من وزارتي التخطيط والاسكان وبمشاركة البلدية للنواحي التنظيمية ، بقصد الاستغلال السليم للارض ، لاقصى حدود النفعة .

وهذا يبرز امرا مهما في نفس الوقت ، الا وهو عدم تواجد الدراسة او التقصي عن متطلبات السكن ، نسبة لرقعة الارض السكنية المنظمة . اذا فالتنظيم ، وليس التخطيط وحده ، يقع عليه كبر العبء في تحقيق اقصى مميزات المنفعة ، في حدود الظروف المتواجدة .

وهذا يجرنا ، على سبيل المثال وليس الحصر ، الى ظاهرة الفناء « الحوش » والشارع « السكة » مما نألفه في بيوتنا وحولها ، وطريقة وضع الارصفة . وبالطبع فان هذا ناتج عن عدم توفر الدراسة والتقصي لمتطلبات واحتياجات الساكنين الطبيعية ، ضمن الرقعة الارضية الممكن استغلالها . اذا فالمشكلة تتلخص في عدم الاستغلال النافع لما يتوفر من ارض ، وخاصة متخذا في الاعتبار ظروف الكويت السكنية وصغر رقعة ارضها . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى المحاولة في تركيز السكان في مناطق ضيقة ، بدلا من اتخاذ نظام الانتشار للقرى والمدن وغيرها ، ان ما نراه اليوم لا يتعدى في كونه عن مدينة الكويت « وضواحيها » ، وليس مدنها او قراها . وهذا نابع بالطبع عن النظرة الاجتماعية السائدة ... فمثلا ان الجميع يريدون السكن قرب المدينة او قرب السوق او قرب الاهل وما شابهه ، وليس للاختيار الملائم « للسكن » .

ولو قسمنا عدد الامتار المربعة المبنية — ولا نقول الخالية — على مجموع السكان ، لوضحت لنا الصورة اكثر . ولكن من منا كلف نفسه بحساب . كم مترا مربعا يصيب الفرد هنا ؟.

ولذا فانه يكون في غاية الاهمية اعادة دراستنا لطريقة البناء والهندسة والتنظيم السليم والتخطيط المعماري ، حتى يستفاد حقيقة بكل متر مستغل . ويترك التمدد العمودي للمكاتب والمؤسسات والمستشفيات والمخازن والاواقف ... والقائمة طويلة . ويترك كاخر بديل للمعايش السكنية .

القبس
1980/1/15
١٩٧٩/١٢/٢

رأي

المدينة تختنق.. لماذا وماهو الحل؟

منظر جديد في المدينة ...

دوارات اختفت ، وجسور ارتفعت ، وسيارات من فوق ، وسيارات من تحت ، واشارات مرور جديدة ... لكن المنظر القديم في المدينة لم يتغير : اختناق المرور ، تكدس السيارات في الشوارع ، الوقت المهدور على الطرقات ، الاعصاب التالفة وراء المقود ... والقصة اياها تتكرر وتزيد وتتفاقم . وهكذا صح فينا المثل : « انظر تفرح .. جرب تحزن ! » .

ولا نود بالطبع أن نعكر مزاج احد مع طالع هذا الصباح ولا نريد أن نكون النقطة السوداء في الصفحة البيضاء ، ولا خلجة التشاؤم في غمرة التفاؤل ... لكننا نريد ان نقول الحق وان نطلق صيحة التحذير ، وان نذكر عسى تنفع الذكرى ...

★ ★ ★

في مطلع الخمسينات ، وفي سنة ١٩٥١ بالتحديد ، جرى تنظيم مدينة الكويت . وكانت رؤية التنظيم ان تتصل المدينة مع الاحمدي عن طريق الساحل . وكانت الخطة تقتضي أن يبدأ العمل في المناطق النموذجية ، على أن يتأخر تنظيم وسط المدينة داخل السور الى ما بعد انتقال الناس لمناطقهم النموذجية الجديدة .

وكان الملحوظ الا تزيد مساحة البنيان داخل منطقة السور عن نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة ، مع تحديد عدد الطوابق في المباني بثلاثة او اربعة طوابق ... وكانت الغاية من ذلك ، الحد من تدفق السيارات واختناقها داخل منطقة السور ، وهي رقعة صغيرة ومحدودة المساحة اصلا . اما ما تبقى من المدينة وهو نسبة الـ ٧٥ والـ ٨٠٪ الباقية فتخصص لتكون حدائق وفسحات ومواقف سيارات .

وفي سنة ١٩٦٢ قرر مجلس الانشاء والمجلس البلدي ان تشاد الابنية الحكومية في منطقة تقع الى يسار المطار القديم وهي المنطقة التي تعرف اليوم باسم ضاحية عبد الله السالم ... لكن الحكومة في ذلك الحين اعترضت على هذا الامر وعقد اجتماع مشترك في البلدية القديمة لمجلس الانشاء والمجلس البلدي حضره خمسة من اعضاء الحكومة . وكان بين الحضور احد كبار الفنيين المهندس الدكتور سايا شبر . وفي هذا الاجتماع دارت مناقشات طويلة ومتشعبة حول الابنية الحكومية وهل تنشأ داخل السور أم خارجه ؟ ومن بين الاسئلة التي طرحت على الدكتور شبر : « هل من المناسب ان يقام كل شيء داخل السور ، وان تتحرك الكويت كلها من خلال اربع بوابات فقط ؟ » فكان جوابه بالنفي .

وعلى هذا الاساس طرحت اقتراحات عديدة ... البعض اقترح ان تقام الابنية الحكومية في الفنيطيس ، والبعض الاخر في منطقة المسيلة ، وبعض ثالث في الجابرية . وقر الراي اخيرا على ان تقام ابنية الوزارات في منطقة الروضة وان تخطط هذه المنطقة بكاملها ، وخططت فعلا ، كذلك تم تثبيت القرار بأن تكون منطقة النزهة هي رئة التنفس للمناطق النموذجية باقامة الحديقة العامة فيها .

★ ★ ★

ما حدث بعد ذلك ليس واضحا . وضاعت المسؤولية بين البلدية ومجلس الامة ! وما حصل ان الروضة تحولت الى منطقة سكنية وكذلك منطقة النزهة التي كان من المفروض ان تكون حديقة عامة .

وهنا نود ان نسأل : هل اعترض الفنيون على هذا الامر ؟ هل ابدوا على الاقل رايا ما في هذا الموضوع ؟ وهل ارتفع لهم صوت ؟

على حد علمنا ، لم يتحرك احد من الفنيين ، ولم يرتفع صوت واحد بالاعتراض او الاحتجاج ولم يقدم احد استقالته .

وها نحن قد وصلنا الان الى هذا الوضع ... المدينة تختنق بالابنية والسيارات . وكل شيء يزدحم داخل السور بما في ذلك المنشآت الرسمية . وحتى مبنى التلفزيون اقيم داخل السور دون اي مبرر لذلك ... مع ان ابنية التلفزيون عادة تقام في الدول الاخرى على مشارف المدينة وضواحيها ، واحيانا في مدن اخرى غير العاصمة ... فما الحكمة من اقامة مبنى التلفزيون مثلا في وسط زحمة المدينة ؟ والامر نفسه ينطبق على صالة التزلج التي كان من الاجدى ان تقام في منطقة نائية نسبيا حيث يتصدها هواة هذا النوع من الرياضة الترويحية .

وما يلمسه الجميع اليوم هو ان حالة الاختناق تبلغ ذروتها يوميا ما بين العاشرة والنصف والحادية عشرة والنصف صباحا ... وتتكرر الازمة في اوقات اخرى من اليوم عند ساعات الصباح الاولى وفي فترة الظهر وموعد خروج الموظفين من مراكز اعمالهم ...

ويظن البعض ان الطرق السريعة ستحل المشكلة ... مع اننا نظن ، ونرجو الا نكون متشائمين ، ستعقدها . قد تحل الطرق السريعة مشكلة الانطلاق من مشارف المدينة الى الخارج ... لكن كيف سيخرجون من منطقة مجرد شقق عادية بل هي فيلات من طابقين او اكثر داخل الابنية السكنية العملاقة .

وفي ذلك كله ينبغي مراعاة اقامة مواقف كافية للسيارات في تلك الابنية ، واستغلال منطقة الكورنيش البحري على طول امتداده استغلالا جيدا ومكثفا ، حيث ينبغي ان تقام عليه المجمعات الكبرى قريبة من البحر الذي هو الثروة الطبيعية الوحيدة في الصحراء ... ومتى حدث ذلك فاننا سنشهد نزوحا طبيعيا من الفلل الى الشقق على الشاطىء ، وذلك سيعزز عقلية الاستقلال في شقق ضمن الابنية ، بدلا من العزلة داخل فلل وقصور مبعثرة هنا وهناك .

الاتجاه نحو التوسع العمودي للعمران وانتشاره على رقعة واسعة حارج المدينة سيسهم بصورة جذرية في حل مشكلة اختناق المدينة وخصوصا داخل السور .

جاسم احمد النصف

رأي

المدينة تختنق لماذا ... ؟ (٣)

التوسع العمراني العمودي هو الحل

العمران هو ابن البيئة والتراث . والابنية التي تشاد للسكن لا بد لها من مراعاة ظروف البيئة الطبيعية من جهة والعقلية الاجتماعية من جهة اخرى ... فالابنية التي تقام على قمم الجبال ليست كالبيوت التي تبنى في قلب الصحراء . واسلوب السكن في المناطق الحارة يختلف عن اسلوب السكن في المناطق الباردة . والعقلية القائمة على التجمع العائلي والقبلي تتميز عن العقلية الفردية في المجتمعات التي ضعفت فيها الروابط العائلية واتجه افرادها بعد سن البلوغ نحو الاستقلال الشخصي في السكن ، وفي نمط الحياة الفردية ككل .

والعمران بعنصري البيئة والتراث يتأثر بصورة جذرية بمنجزات حضارة العصر . فالجدود الاقربون والابعدون لم يكونوا يتمتعون في بيوتهم او خيامهم في الصحراء بما نتمتع به اليوم من منجزات التكنولوجيا الحديثة ، الكهربائية والالكترونية ، كالثلاجة والمكيف والراديو والتلفزيون والتلفون والتلكس والطيران النفاث وكل ما يميز عصرنا الحاضر .

ولعله من اجل هذا اتجه العمران في الكويت اتجاها افقيا في الماضي . وكان الناس يقيمون بيوتهم في شكل « مجمع عائلي » مؤلف من طابق واحد محاط بسور عال ، وله فسحة داخلية مناسبة . وما املى هذا النمط من العمران ، هو ، اولا ، ظروف البيئة المناخية القاسية .. اذ كانت الفسحة الداخلية في النهار نوعا من التكييف المركزي الطبيعي الذي يتيح لربة البيت ومن يعاونها تخفيف حدة حرارة الاجواء الصحراوية . اما في الليل فكانت السطوح هي « المكيف الطبيعي » للجميع رجالا ونساء واطفالا . وفي هذا التجمع العائلي كان يقيم الاب والام والابناء وزوجاتهم ، واحيانا البنات وازواجهن وربما الجد والجدة ايضا .

غير ان ظروف الحياة تغيرت بعد الطفرة النفطية ، وغزت اجهزة التكييف باشكالها وانواعها ، مختلف البيوت ، وصار المكيف ضرورة من ضرورات الحياة يقتنيه الثري والفقير على السواء .

واذا كانت منجزات العصر التكنولوجية قد غزت البلاد على نطاق واسع ، الا ان العقلية الاجتماعية والتراثية لم تتغير بالسرعة نفسها ، الا بقدر ... واذا كانت « المجمعات العائلية » في صورتها القديمة قد اختفت او كادت ، فقد حلت محلها « عقلية » بناء الفلل والقصور .. ولم يتجه الكويتيون الى الشقق الا بنسب غير كبيرة .

ونعتقد ان العمران الافقي لم يعد يتناسب مع ظروفنا الراهنة ، وان الحل السليم للحاضر والمستقبل هو الاتجاه نحو المجمعات الضخمة التي تضم عددا كبيرا من الطوابق ... لان الاستمرار في العمران الافقي سيخلق ازمة حقيقية بالنسبة للخدمات العامة كتمديدات الماء والكهرباء والهاتف والطرق والمجاري وما الى ذلك ، فضلا عن صيانتها .

ولا شك في ان الكويتيين سيتجهون مستقبلا نحو السكن في الشقق داخل الابنية والمجمعات الكبيرة . وثمة الكثير من الابنية التي تشاد اليوم وهي في الحقيقة ليست الاختناق داخل السور الى مشارف المدينة ؟ وكذلك القادمون قد يصلون في مدى ربع ساعة من الاحمدي الى مشارف الكويت ، لكن كم يلزمهم من الوقت للوصول الى قلب المدينة ؟!

★ ★ ★

المشكلة وقعت الان ، وازدادت تعقيدا مع افتتاح بعض الجسور الموقتة ... فكيف اذا اكتمل تشغيل الجسور جميعها بكامل طاقاتها ؟ وكيف اذا فتحت الطرق السريعة ؟ ومن هو المسؤول عن هذا الوضع الذي وصلنا اليه ؟

وكيف سنعالج المشكلة المتفاقمة ؟ ونحن على ثقة من ان هذا الوضع لن يستمر طويلا وان المسؤولين سيجدون انفسهم عاجلا او اجلا وجها لوجه مع المشكلة منا بتقديم اعادة النظر في تنظيم منطقة داخل السور من جديد .

جاسم احمد النصف

أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي

بقلم : حمد محمد المرعي

كثيرا ما ينسى المرء ، او يغفل عن اصول بعض الشعوب او الدول ، عندما يحتل اسمها مكان الصدارة ، في موجة الاحداث . وافغانستان هي من بعض هذه الدول وخاصة لما يجري فيها من احداث ، في هذه الاونة ، ولما قدمته شعوبها في مسار ارتقاء الانسان ، في عصور غابرة ، معلومات دفنها التاريخ الحديث ، مثلما يحاول ان يدفن كل ما هناك من اصول للامم .

فالدراسات الانثروبولوجية والمتعلقة بتاريخ الانسان وتطوره ، وحقائق التاريخ ، اثبتت علاقة تطوير اداة الحرب بسكان اسيا الوسطى او منطقة افغانستان وما حولها . وهذه الاداة هي الفرس .

ومن المعلوم انه بدون الحصان او الفرس ، كانت الحرب تأخذ طابعا محدودا ومحددا ، متميزة بتقيد الحركة والمسافة والسرعة ، وصفات الكر والفر — مزايا لا زالت تعتبر من اساسيات الحروب كما نعرفها . وفي تسلق الانسان لسلم التطور ، ومحاولته للسيطرة على او استغلال اشكال الجماد والحياة من ادوات وزراعة ، وتسخيره للحيوان ، نجد ان تسخير الفرس او الحصان كان من امهز الاكتشافات واهمها ، والتي من عندها بدأت تختلف صورة الحرب ، من التشابك بالايدي او الترامي بالحجارة والحراب عند الاقدمين — الى عمليات عسكرية منظمة قائمة على تخطيط وتكتيك ، وادوات متطورة اخرى تلائم المتطلبات الاخيرة .

فالانسان المحارب وهو واقف على رجليه ، لا يتميز عن اعوانه وأنداده والاخرين ، في المستوى والقوة والجبروت . ولكن الصورة تتغير كثيرا عندما يكون هذا الانسان / المحارب ممتطيا او راكبا جسما قويا مخيفا غريبا . فهذا الامتطاء او الركوب يجعل الراكب اعلى واقوى ، ومسخرا اكثر لما امامه وحواليه من اتباعه واعوانه او اعدائه . وهنا كانت اهمية الحصان او الفرس . والشعب الافغاني هو اول من توصل لهذا الاكتشاف عندما سخر انسان افغانستان ، قبل اكثر من اربعة الاف سنة ، الفرس ، وطور سلالاته واستخدمه كأداة فعالة في غزواته وحروبه .

وعلى اثر ذلك الاكتشاف ، وجدنا انتصارات المغولين منذ اربعة الاف سنة الى ان توجت بخاتمها هولاكو ومن ثم جنكيز خان من بعده . وبفضل اكتشافهم هذا ، حقق الاسبان ، في اوائل القرن السادس عشر ، اكتساح العالم الجديد ، في اواسط وجنوب اميركا . وذلك عندما استسلم السكان الاصليون استسلاما ذليلا حين راوا الاسبان وهم يمتطون احصنتهم — وخيل اليهم انهم امام عمالقة جاءوا اليهم من غياهب البحار المظلمة . وحتى الاغريق ، في الالف الثاني قبل الميلاد ، اختلط عليهم الحابل بالنابل ، في اول مواجهاتهم لذلك الفوج الغازي من اواسط اسيا ، عندما شاهدوا منظرا لم يألفوه من قبل : يتميز بالضخامة والقسوة والسرعة والعنف — الا وهو منظر الفرس وراكبه . حتى انهم حسبوه حيوانا واحدا . ولم يستطيعوا رد الافغانيين وكراتهم . ولا يخفى انهم بعد رؤيتهم لتلك الاشكال ادخلوها في أساطيرهم بما سموه « الحنطور Centour » وما تبع هذا من تسميتهم لاحدى المجرات في السماء الجنوبية « Centaurus » . وتصورهم يتمثل بحيوان نصفه انسان ونصفه حيوان .

ومع ان المغول كانوا شعبا بدويا، الا انه قدم للحضارة ذلك الاكتشاف المذهب ، وحقق به انتصارات كبيرة وجليلة . والبدوي دائما قوي عند مواجهته للحضر . وان تعداه هؤلاء بالنظام والتقنية والمؤسسة العسكرية وغيرها . وما ذلك الا لاسباب منها ان البدوي ليس لديه ما يسميه « بالاستقرار » او « الثروة الثابتة » ، مما يتطلب حمايته والمداراة عليه ، ولهذا لا نجده اكتسح البلاد في الصين وروسيا وفارس فحسب ، بل وعبر القارات المجاورة والشعوب النائية . وبهذا ايضا قدموا للحضارة ما قد يكونون هم ضحيته : وسيلة الامتطاء عند الحروب : كان حصانا في السابق فاصبح دبابة في الحاضر ..

ولكن ... الا نرى ان ذلك الشعب الذي قدم الكثير واكتسح الكثير ببدائيته وبداوته ، لمستطيع وقادر على ان يقف لاعداء يومه هذا ، وخاصة انه الان متسلح بما هو امضى من سلاح الفروسية ، وهو اول من اكتشفها واستخدمها ؟. انه متسلح الان بالاسلام والعقيدة الدينية والوطنية .

عقد التنمية الرابع في الكويت

بقلم : حمد محمد المرعي

لن احاول استقراء النجوم او استطلاع المستقبل ، لكنني ساركز على ايضاح بعض المجالات والامور التي ستواجهها الكويت بشكل ملح في عقد الثمانينات ، وهو العقد الرابع لمرحلة التنمية والتطوير الحديثة ، مستندا على التحليل العلمي والمتابعة للاحوال السوسيولوجية والسياسية والنقصي للعوامل والمؤثرات الداخلة في مراحل التنمية والتطور ، ضمن اطار التطلعات والمتغيرات التي بدات تاخذ طابع الحماس احيانا ، او المحاولة في المشاركة الجدية احيانا اخرى ، او طابع اللامبالاة احيانا والتاقف احيانا اخرى . وذلك على المستويات الرئيسية الثلاثة : الحكومة والتجمعات والافراد ، متخذا في الاعتبار ضمنيا ان للكل اتجاهاته الصريحة والصحيحة .

وتتضمن هذه المجالات خمس فئات رئيسية (واخرى ثانوية سوف انطرق اليها تاليا) لكل منها توابعها وملاحقها . ومهما اخضعت لمقياس الاولويات والاهميات وما شاكلها ، فان هذه الفئات تاخذ الترتيب العكسي ، حيث ان الاهمية للمدى القريب تختلف عنها للبعيد ، والتاثير المباشر يختلف عنه لغير المباشر .

١ ــ المجال الاقتصادي : قيل الكثير في هذا المجال لكن الحديث يتسع للاكثر ، ومن اهم نقاطه الحفاظ على الثروات ، سواء الوطنية او الخاصة ، من مواجهة الاقتصاد العالمي والتكيف معه عامة وما يتعلق بالطاقة وبالاخص النفط . وهناك قضايا الاستثمار القومي والتضخم المالي ومشاكل التوزيع العادل للدخل الفردي . ولا شك ان قضايا الاسعار والمعاشات والغذاء وشؤون المستهلك وضرورة تقنين الاستهلاك القومي للطاقة والمياه ، سوف تلعب دورا كبيرا وواعيا في هذا الصدد .

٢ ــ المجال السياسي : ونعني به هنا تسييس الفرد للمشاركة الايجابية في اعمال الحفاظ على البلد وتقدمه واستقراره . ولعل هذا المجال من ابرز المجالات التي تستاثر بالاهتمام ، لثلاثة عوامل :

ــ تطلعات الافراد للمشاركة في التاثير على صناعة القرارات . وهذا نتج عن التقدم التعليمي والاتصالات المتسعة من جهة ، والتحول التجاري في قطاعات المجتمع والمتغيرات الاقتصادية التي دخلت عليه من ناحية اخرى .

ــ قلة السكان النسبية وتركز الاعمار في جيل ما بعد التنمين .. جيل القروض والاقساط والراتب الوظيفي ، وما صاحب ذلك كله اختلاف السلم الارتقائي الاجتماعي مع بوادر ظهور الطبقات الاجتماعية وعوامل الانتماء وغيرها .

ــ المخالطة المتسعة من ناحية ، والتاثر بالمؤثرات العالمية والقومية المحيطة ، خاصة ما بدا في الظهور نتيجة حرب ١٩٦٧ ثم استقر في السبعينات (حرب اكتوبر) وما ارتبط بذلك كله من تغيرات سياسية منها معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل . والمجابهات العالمية في المنطقة ، واخيرا ما قدمته الصحافة الكويتية من نجاح وتاصل في السنوات الاخيرة .

ولهذا المجال اهميته الكبيرة حيث ان ما يؤثر على الحكومة في يومنا هذا ، يؤثر مباشرة على الفرد ، وخاصة عندما تؤخذ في الاعتبار مجريات الامور والقضايا في المنطقة او على المستوى العالمي .

٣ ــ المجال التعليمي : المنافسة على المقاعد الدراسية بدات مؤشراتها في الظهور ، والمنافسة على الكفاءة في المجتمع التجاري بدات تحل محل المنافسة على الاسماء الرنانة او امور الواسطة . بالاضافة الى ان الكثير ممن صبغوا بصفة « من سبق لبق » اخذوا في الضحالة مع تقدم السنين . ومن الطبيعي لهذه الاسباب ان ياخذ الطابع التعليمي في التغير ، الذي قد يكون جذريا ، من حيث الابتعاد عن طابع النسخ والصم الى طابع البحث والمشاركة في التوصل للنتائج ، نظرا لان ذلك هو اولى درجات السلم في الادارة الاقتصادية والصناعية الحديثة بمختلف مجالاتها . ولا يخفى ما يواجه الجيل الجديد من قضايا ومؤثرات ومتغيرات ، وظهور اهمية بناء المواطن البناء السليم ، حيث انه الثروة الوحيدة المتبقية بعد كل الثروات . واخيرا ضرورة تهيئة واعداد الكفاءات المتعلمة المتنوعة ، مما سيكون من شانه تغيير كثير من المفاهيم في الخطة التعليمية المقبلة .

٤ ــ تجانس الفئات والمعتقدات : وهذا امر ليس مجالا بقدر ما هو قضية تحتمها التطلعات العصرية في المجتمع الكويتي ، ومهما يكن شانه ، فانه من الامور المهمة التي تطرح نفسها احيانا محجبة واحيانا متظللة واحيانا سافرة ، سواء بقصد المنافع المتبادلة ، او لابراز عنصر الولاء والثقة ، تبعا لاختلاف ابعاد الاجيال وتواريخ التربية ، ما تتطلبه عناصر المواطنة الصالحة ، وضمان عنصر الامن القومي والاستقرار الاجتماعي .

٥ ــ المجال القانوني : قالوا ان القانون هو ما يصب في القالب .. وقال اخرون ان القانون هو القالب نفسه . وسواء كان هذا او ذاك ، فلا اختلاف على ان اي بلد يواكب التطور والتنمية ، وخاصة في وضع خاص مثل الكويت من الناحية السكانية والجغرافية والقومية والديموغرافية والاقتصادية ، فان التنظيم القانوني يعتبر غير مستقر لاسباب ومبررات مختلفة وعديدة .

فالقوانين التي بدا ظهورها في اوائل الخمسينات (اي في بداية مراحل التنمية) مرت بمراحل مراجعة وتغير واعادة نظر ، الى ان وصلت الى السبعينات ، وبدلا من ان تاخذ استقرارها ، او على الاقل تحافظ على تغيرها وتطورها المعتاد ، برزت صيغ الاعادة او التغيير شبه الجذري في عقد السبعينات بالذات .

ومن الطبيعي ان تكون لذلك احكامه ومتطلباته . حيث ان القوانين لا تعدو في اطارها العام محور قرارات تنظيمية تتطلبها الضرورة والمتغيرات الجوهرية والشكلية في شؤون البلد .

ولهذا فان العقد العالي سيشهد دراسة لتغيرات تلك النظم والقوانين ، وما يشوبها من اشكالات في الممارسة والتطبيق ، او ما سيحدث من تغيرات او طفرات اخرى قد لا تتحملها قوالب تلك القوانين او ما تعجز عن علاج ما وضعت بشان معالجته .

. . .

اما المجالات غير الرئيسية والمتداخلة ضمنيا في سياسة وخطط وتركيبات المجالات السابقة فسوف تبرز بشكل قاس واحيانا عنيف . ومع ذلك فانها سوف تاخذ طابع اليومية في المعالجة او اطار الاستمرارية في كونها منحسرة احيانا وممتدة احيانا اخرى ، نظرا لما يحددها من متطلبات وقتية او بعيدة المدى ، مباشرة او غير مباشرة .

ومن هذه القضايا او الامور مثلا قضايا السكن والمرور والمواصلات عموما ، وقضايا السلامة والحوادث بشكل خاص ، سواء فيما يتعلق بالصناعة او المرور . ومنها ايضا الامور البيئية والاشكالات الفنية الناجمة عن استخدام الاجهزة والمعدات وصيانتها وامكانية الحصول على اقصى مميزات الكفاءة والاستخدام . وكذلك مسائل التكيف الاجتماعي سواء للمواطنين او المقيمين ، وتطوير الخدمات الضرورية والتكميلية . وبالاضافة الى ذلك هناك شؤون الادارة وتحديدها وتطويرها ، وامور التسميات الوظيفية وما تبعتها من نظم ولوائح . وامر اخر وليس اخيرا وهو مسالة المهنة والعمالة التي لها صفة الاستمرارية والديمومة .

. . .

واخيرا فان ما تعرضت له من عوامل سيكون لها تاثيرها وتاثرها الكبيران في هذا العقد . لكن ينبغي التنبيه بانها ليست من الامور التي سوف تحتل مكان الصدارة في الصحف ، حيث ان معظمها ليس من القضايا اليومية ، وانما تتكون وتنمو شيئا فشيئا . اما ما سوف يحتل الصدارة فهو الامور السياسية وقضايا الاوبيك والاوابك ، والامور العربية والاقليمية والاسرائيلية وما يستجد في المنطقة بشكل خاص . وهذه لها مجال اخر .

القبس — ٢٣ / ١ / ١٩٨٠

أفغانستان فيتنام الثانية

بقلم: حمد محمد المرعي

الاستعمار .. المارد الامريكي .. الامم المتحدة .. التظاهر العالمي .. البيانات والقرارات الدولية .. عناصر الحرب الباردة .. دومينو المصالح العالمية .. الانتصار .. تلك هي قصة فيتنام (١٩٥٤ — ١٩٧٤) .. فهل اصبحت في طي النسيان ..؟

نفس الصورة تعيد نفسها اليوم في جزء اخر من اسيا .. والذي تغير ليس التاريخ ، فهذه السنوات القليلة لا تحسب من عمر الانسانية ، كما ان محور التضارب لم يتغير هو الاخر فهو مرتبط دائما بالارض والانسان . كذلك لم تختلف كثيرا الخلفيات والمؤشرات لان النوايا والاهداف واحدة . الذي تغير هو المسميات ، فبدلا من فيتنام اصبحت افغانستان ، وبدلا من امريكا اصبحت روسيا . وما تبقى من الوصفة للشكل والمضمون فمن السهولة استنتاجه .

حاربت فيتنام كلا من فرنسا وبريطانيا ، وكانت حربا ضد استعمار بغيه نهب البلاد وخيراتها . وعندما فشل الاستعمار ، انسحبت صورته لتحل محلها صورة اخرى . وحادت الحرب ، لكنها في هذه المرة كانت ضد استعمار ذي مضمون ايديولوجي وطابع استراتيجي ونوايا سياسية : عشرات السنين من النضال ضد مئات الالاف من العسكر المنظمين المدربين ومئات الملايين من اطنان الاسلحة ، واضعاف هذا من الاموال . كانت حربا شنتها امريكا بلا هوادة ، باعت واشترت الحكومات ، واستخدمت كافة الوسائل المشروعة والدنيئة ، ولم تتورع عن الضرب ذات اليمين وذات الشمال والى الامام والى الوراء . ثم جاءت النهاية المحتومة ، بالرغم من محاولة امريكا الحفاظ على ماء وجهها ، وان لم يكن في وجه امريكا اي ماء .

تراجعت امريكا مخذولة ، ورجع جنودها الى بلادهم . منهم من كفر بكل ما هو امريكي ، ومنهم من اصبح زبونا دائما للعيادات النفسية ، ومنهم من اتجه الى الاجرام ، ومنهم من ذهب الى مصحات المدمنين على المخدرات . وتلك كانت النهاية .

والان انتقلت الاحداث الى افغانستان ، وكل العالم ضد روسيا ، ولماذا لا تكون افغانستان « فيتنام » ثانية .. ولماذا لا يكون لها النصر ؟

الايام والتاريخ سيبينان ذلك ، وليس استقراء الاذاعات او مطالعة التحليلات السياسية ، لانها لم تصدق في السابق حتى تصدق الان .

التاريخ يؤكد ان القوة المسلحة ليست اقوى من الشعوب . ولو ان الخالق اراد ان تكون ارضه لامريكا وروسيا وحدها لقسمها بينهما في بداية الخليقة ، ولم يكن هناك داع للنضال والكفاح ضد كل قوى الاستغلال .

العرب فيما بين إيران وأفغانستان

"اللدغة الثالثة"

بقلم : حمد محمد المرعي

المصالح متشابكة . ومخطىء من ادعى ان اميركا يهمها ما يحدث لافغانستان (ولا اقول في افغانستان) ، مثلما لا يهم روسيا ما يحدث لايران (ولا أقول في ايران)، ومخطىء من ادعى بأن كليهما أو أيا منهما يهمه ما يحدث لبلاد العرب (ولا اقول في بلاد العرب) . واللعبة مكتملة . وجدير بنا أن نتبين خباياها من مطالعاتنا للتاريخ — وليس البعيد ، فالهدف معروف ، والاحرى ان نكون على علم به ، وليس شرطا عن طريق استقراء ما يخطه المستقبل — فنحن لا نبحث عن غيب ، ولكن عن نوايا اعداء ، ونوايا الاعداء ، ايا كانوا ، لا تتطلب الاستقراء او التقصي .

ولا يمكن أن ننظر للاحداث في أواخر السبعينات مجردة عن ماضيها وخلفياتها واطرافها ، فجذورها ممتدة في تربة المصالح — مصالح الاقوى ، ولانها متابعة للعبة القوتين الكبيرتين فيما بينهما ، حيث تتخذان العالم مسرحا لهما ، خلف الستار في أي مسرح ، لا يوجد الا ممثلون ولاعبون، ولا يخفي الستار الا سيناريو مخططا وحوارا منظما له ، وكل هذا من أجل الوصول الى « التراجيديا » في النهاية . انها مسرحية « غسيل المخ » التي نحن من متابعيها .

ولهذا فان مرحلة الحذر والتقييم لسياستنا وتحديد وجهتنا ، في يومنا هذا ، باتت من أعمال الامس . اما اليوم فيتطلب الاقرار المحدد الجدي ، لتبيان أمورنا ، وليس الانسياق لما يريده غيرنا ، وهذا بدوره يوجب علينا الحذر من عملية « غسيل المخ » التي قطعنا شوطا كبيرا في الاندماج بمسرحيتها ، حتى تأصلت فينا نظرا للقدرة المبدعة على التمثيل .

ومسرحية « غسل المخ » هذه وجهت توجيها مدروسا وشملت الكثير من التعبيرات المصورة ، فمنها « احتواء الشيوعية » و « محاربة الامبريالية » و « منع التدخل الاجنبي » و « القانون الدولي » و « سياسة الوفاق » و « السلام العالمي » و « هلال الازمات » وحتى « حماية الاسلام » .. وممن ؟ من عدو بواسطة عدو !!

حتى وجدنا انفسنا نردد هذه التعبيرات يوما بعد يوم — وكأننا حفظنا الحوار عن ظهر قلب . وما هذا الا دليل على انخداعنا بالتمثيل ونجاح الغير بما يحاول ان يمرره علينا تحت شعار التاريخ والقانون والسياسة والحقوق، ونحن غير عارفين بأن المسرحية هدفها جمهور المتفرجين وليس من يتواجد خلف الستار من ممثلين ولاعبين — او ربما نحن متناسون هذا .

وبهذا نصبح ضحايا كل زمرة ، لقرون مضت وقرون آتية ، والعبرة اننا في تاريخنا الحديث لدغنا مرتين ، فهل يا ترى ستذهب الكثير من انجازاتنا بأسباب طربنا لسماع وتحليل ، ومن ثم الامتزاج ومن بعده الانصياع لمحمة القوى الكبرى ، فنلدغ مرة ثالثة ؟؟

الذهب

المعادلة المقلوبة لارتقاء الإنسان

بقلم : حمد محمد المرعي

قضى الانسان في محاولته ارتقاء وتسلق سلم الحضارة والفكر اكثر من مليون عام . ولا نقول انه لم يحقق فيها بعض التقدم، لكننا لا نستطيع التفاؤل بحجم هذا التقدم .

فها نحن على ابواب القرن الواحد والعشرين لتطور الانسان ، وما زلنا — على عكس ما قيل من ازدهار للانسانية نرى الموازين مقلوبة . وما هذا الجنون لشراء واقتناء الذهب ، وانطلاق اسعاره في ارتفاع السماء اخيرا ، الا مثال على حالة البؤس المتأصلة في تفكير الانسان ، ودوامة الحيرة التي يعيشها .

كيف لا يكون ذلك وقد اصبح الكيلو غرام الواحد من هذا المعدن ، وهو جماد لا يشرب ولا يؤكل ولا يتداوى او يتغطى او يغتسل به او ينتفع به لاي حاجة من متطلبات الانسان الفعلية والعملية .. اصبح يساوي ثمن نصف مليون رغيف من الخبز ، واكثر من ثلاثين الف كيلو ارز او ثمانية ملايين غالون ماء او ... اكثر من الف برميل نفط خام . بل ان هذا الثمن ، وهي سخرية غير مبالغ فيها ، اصبح يزيد عن راتبي الذي اتقاضاه عن عمل عام كامل بثلاثمائة وعشرين يوما ، او اكثر من الفي ساعة من ساعات العمل الفعلية ، بما فيها من اعالة اسرة وتنمية فكر وتطلعات انسانية . واخيرا فقد اصبح سعر الكيلو الواحد من هذا المعدن يعادل اقتناء ما لا يقل عن اربعمائة كتاب جدي الموضوع جيد الفكرة ، بما يشحذ القرائح وينمي الفكر ، ويسهم في تنمية الانسان .

ما هو « الذهب » ..؟ انه مجرد معدن له بعض الخواص ، لكنه ليس بذي فائدة عملية توازي كل هذا الثمن . فهو يمتاز فقط بندرته ، لكنها خاصية تحسب ضد مميزاته . وله بريق لكن هذا البريق خدع الانسان طوال عصور حسبناها غابرة زائلة ، وكم كنا مخطئين في ذلك ، وناسين او متناسين ، في هذا العام الثمانين بعد الالف والتسعمائة ، ان هذا البريق لا وجود له دون نور الشمس او ضوء المصباح .

ماذا لو وجهنا ما ننفقه من اموال طائلة على الذهب لتصميم فكرة نافعة او ابتكار وسيلة جديدة لخدمة الانسان، او البحث عن مفهوم قيم . عندئذ يمكننا الرجوع الى المقاييس الصحيحة ، وعندها يمكننا تعديل الموازين المقلوبة ... وهنا فقط يمكن استمرار ارتقاء الانسان .

الذهب ؟ ماذا فعلت بنا الثروة ؟

بقلم : حمد محمد المرعي

القصة صحيحة وحقيقة ذكرها لي احد الزملاء ، ولم اتردد بتصديقها لسببين اول هو ثقتي بالزميل ، ولسبب ثان هو معرفتي التامة بصاحبنا الذي من الممكن ان نسميه « بطل القضية » . ومن منا او من ابائنا لا يعرف ذلك الرجل الكبير المسن صاحب الورشة التي هي عبارة عن « سحاره » لا يتعدى حجمها نصف حجم اصغر تجوري حديث في سوق واجف ، وكان عمله اصلاح او تعديل المفاتيح . وكان شحذ المفتاح الذي ياخذ ما يقارب العشر دقائق الى ثلث الساعة يكلف انتين على زمن الروبيات ، اي ما يعادل العشرة فلوس . ولم تكن تلك المهنة تدر الربح حتى البسيط ، او توفر العيش حتى المتواضع .

كان يمر على صاحبنا الفقراء والمساكين احيانا مادين يد الحاجة . ولا نستغرب اذ نجد صاحبنا قد ادخل يده في جيب الصديري واخرج آنة او آنتين او ثلاثا او اربع آنات مادا بها الى يد المحتاج . ويتم هذا بلا اي تردد او تاففٍ ، ودون اي استعراضات ، حتى ان الواقف بجانبه لا يشعر باي شيء مما يحدث .

كان يمر على صاحبنا اكثر من محتاج في اليوم الواحد ، ولم يكن يرد واحدا منهم . وبيت القصيد هنا ان نتصور كم كان ياخذ هذا الرجل من اتعابه الى بيته ، وكم كان يشارك بها غيره من المحتاجين ، وكانه فرض على نفسه اقتسام كل ما يجمع غيره ، مبديا اجل معاني انكار الذات .

لكن ينبغي علينا ان لا نستغرب كثيرا . فقد كانت القناعة والرضا من قيم تلك الايام . وليس ذلك فحسب بل كان العون والمساعدة والمشاركة من العناصر الرئيسية التي يتسابق اليها القوم .

الامس كان قريبا ، ولكن شتان ما بينه وبين اليوم ، وشتان بينه وبين حمى الذهب التي نعيشها حاليا ولا حاجة لان نذكر ان اصطلاحات مليونير او بليونير لم تكن موجودة في قواميس الامس القريب ، وليتها لم تكن موجودة اليوم ايضا . لاننا كنا سنكون بكل تاكيد احسن مما نحن عليه اليوم انسانية ومعرفة بالالتزامات والحقوق : التزامات وحقوق المجتمع . وان غدا لناظره قريب ، لكن ما الذي يخبئه لنا ..؟

بقي ان نعرف ان صاحبنا هذا بلغ ما يقارب المائة عام . ولم تواته المنية بأسباب الجوع او امراض السكر او القلب او غيره ، وانما وهو في حالة رضا وسلام يتمناها كل واحد منا .

إعادة تعريب الأرقام العربية

بقلم : حمد محمد المرعي

هل تعلم ان الارقام التي تستخدمها حاليا هي ارقام هندية ؟! وان الارقام المستخدمة في الغرب ، وجزء كبير من العالم ، هي ارقام عربية بالوضع والتطبيق ؟! وان العرب عند وضعها اعتمدوا على علم الهندسة بحيث يمثل كل رقم من ١ الى ٩ عدد الزوايا ، التي يحتوي عليها شكله ؟! . فمثلا رقم واحد على هذا الشكل 1 ويحتوي على زاوية واحدة . واثنان يكتب هكذا 2 ويحتوي على زاويتين . وهكذا ثلاثة 3 واربعة 4 وهلم جرا من خمسة الى تسعة 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 . . اي ان كل رقم يحتوي على ثلاث ، اربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثماني ، تسع زوايا ، حسب ترتيب توالي الارقام .

وهل تعلم انه كان للعرب كبير الاثر في تطوير تصور الصفر (والذي يعني « لا شيء » ؟ ، وانهم رسموا شكل رقمه على هيئة دائرة ، لانها لا تحتوي على اية زوايا (او صفر من الزوايا) ؟ . وانه بسبب كون الارقام عربية فان ترتيب الخانات من الاحاد الى العشرات الى الالوف يبدا من اليمين الى اليسار ؟ .

واخيرا هل تعلم ، من ناحية اولى ، ان الارقام العربية تستخدم على مستوى عالمي وعلمي عال ، ومن ناحية اخرى ، تعتبر عملية ودقيقة اكثر ؟

ولو قمنا باستخدام الارقام العربية لوفرنا الكثير من المشقة والاخطاء على المحاسبين ، وفي كتابة الحسابات والترقيم وغيرها . فالصفر في الارقام الهندية المستخدمة عندنا يشترك في شكله مع النقطة ، والتي يكثر استخدامها لاغراض كثيرة ومتنوعة . هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، فانه لو استخدمت الدائرة مكان النقطة لرقم الصفر ، فانها تكون اكثر وضوحا ، ولا يكون هناك ادنى شك في مدلولها . ومن جهة اخيرة ، فان الحسابات تكون اكثر دقة وعلمية ووضوحا ، وتكون كتابتها اكثر عملية لو استخدم الصفر « الدائرة » ، لان هذا يمكن من استخدام النقطة لفصل الكسور العشرية ، والفاصلة لتجزئة خانات الالوف .

الا ترون معي الان ، ضرورة استعادة ارقامنا العربية ، وبدون اي تباطؤ ، لانها لم توضع بطريقة عشوائية ، ولانها عملية ودقيقة اكثر ، وفوق كل هذا لانها اصبحت كونية ؟

الترقيم والأرقام العربية

د. ابراهيم ملكي

في عدد « القبس » ليوم السبت ٩ فبراير الجاري نشر الزميل حمد محمد المرعي مقالا قصيرا بعنوان « اعادة تعريب الارقام العربية » خلاصته أن الارقام العربية المستعملة حاليا في اكثر ارجاء الوطن العربي وصورتها (١ ، ٢ ، ٣) هي ارقام هندية . وان الارقام العربية الصحيحة هي التي صورتها (1 2 3) والرقم فيها مأخوذ من عدد الزوايا في الرسم . ودعا السيد المرعي ، وقبله كذلك دعا زملاء اخرون ، الى الاخذ بالارقام العربية الاصيلة القائمة على عدد الزوايا . ومن التبريرات التي ذكرها أن الصفر في الارقام الهندية وصورته (٠) يطابق النقطة وذلك يؤدي الى اللبس في الحسابات وبخاصة عند فصل الكسور العشرية عن الاعداد الصحيحة ، في حين أن الصفر العربي الصحيح وصورته (O) لا يؤدي الى ذلك اللبس .

وموضوع الارقام العربية مسالة لا اجماع فيها على الرأي الذي ساقه الاخ المرعي . فكثير من العلماء يقررون بانه كان للعرب نظامان للاعداد :

أولهما هو النظام الغباري وهو مشتق من الكتابة العربية الغبارية ، وصورة الاعداد فيه (٠ ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) وهكذا . والارقام بهذه الصورة لدى هذا الفريق من العلماء عربية صحيحة .

وثانيهما هو النظام الخوارزمي وهو مشتق من مفهوم الزوايا للعالم العربي الكبير الخوارزمي فسمي باسمه . وصورة الارقام فيه (O ، 1 ، 2 ، 3 ، 4) وهكذا .

ويقول العلماء بأن البشرية كلها اقتبست عن العرب النظامين كليهما . ولكن الغالبية الاعم اخذت بالنظام الخوارزمي في حين أن القلة ، وربما من بينهم الهنود ، اخذت بالنظام الغباري ، الذي عاد الى العرب من جديد وابقوا عليه وتركوا النظام الخوارزمي الا بعض الدول في المغرب العربي .

وعلى الرغم من ميلنا الى التسليم بأن كلا النظامين عربيان فاننا نؤيد الرأي القائل بالاخذ بنظام الاعداد القائم على اساس الزوايا وهو ما يطلق عليه النظام الخوارزمي . فما دام هذا النظام عربيا وما دامت معظم الاقطار في العالم قد اخذت به فان من المصلحة اعتماده حتى لا يلتبس على ابنائنا الامر عندما يستكملون دراساتهم في الخارج وحتى نشترك مع العالم كله في نظام ترقيم جيد نحن أوجدناه فتتوحد الارقام لدى البشرية كلها ويسهل بذلك استعمال الحاسبات الالكترونية بدون حاجة الى تغيير الارقام .

على أن هناك مسالة بالغة الاهمية في تيسير الحسابات وحسن فهم مسائل الرياضة (الرياضيات) لم يتطرق لها الاخ المرعي الذي ركز على فوائد استعمال الصفر الخوارزمي وصورته (O) وعيوب استعمال الصفر الغباري وصورته (٠) وتلك المسالة هي كيفية قراءة الارقام .

فالعرب تكتب من اليمين الى الشمال وبناء على ذلك فهي تكتب الارقام مبتدئة ، من اليمين الى الشمال ، بالاحاد ثم العشرات ثم المئات وهكذا ، وتقرأها كذلك من اليمين الى الشمال . فالرقم ١٩٧٩ ، مثلا ، يقرأ عند العرب هكذا « تسعة وسبعون وتسعمائة والف » وهذه القراءة بالغة الاهمية لانها تؤدي الى الانسجام بين طريقة الكتابة وطريقة القراءة وأهميتها تبرز بصورة اكبر عند الاطفال . فالطفل عندنا يعلم ، للاسف قراءة الرقم السابق هكذا « الف وتسعمائة وتسعة وسبعون » . أي ان الطفل يقرأ اولا الالاف ثم المئات ثم يقفز الى الاحاد ليعود الى العشرات ! وهذه قراءة مدمرة للفهم الرياضي عند الطفل ومن اسباب تخلف ابنائنا في علم الرياضة (الرياضيات) بصفة خاصة . بينما تقتضي الطريقة العربية ، سواء اكانت الغبارية أم الخوارزمية ، أن يكتب الطفل الرقم مبتدئا من اليمين الى الشمال أي من الاحاد الى اعلى وان يقرأها كذلك .

ومن العجيب حقا ان الغربيين عندما اخذوا من عندنا نظام الارقام الخوارزمي اخذوه « صم » ودون تغيير . ذلك انهم يكتبون كلامهم من الشمال الى اليمين ، في حين انهم في الارقام قلدوا العرب وصاروا يكتبونها من اليمين الى الشمال ! فالرقم

١٩٧٩ يكتبه الغربيون مثلنا تماما من اليمين (الاحاد) الى الشمال (الاعداد الاعلى) اي هكذا 1979 في حين ان منطق الكتابة لديهم وهو من الشمال الى اليمين يقتضيهم ان يكتبوا الاحاد الى الشمال والاعلى الى اليمين ، اي ان رقم ١٩٧٩ يجب ان يكتب لديهم ، حسب طريقتهم في الكتابة : هكذا

9791 (تسعة وسبعون وتسعمائة والف !) .

ومن المؤسف حقا اننا صدرنا لهم الارقام ثم نسينا طريقة كتابتها وقراءتها وقلدناهم فيهما !

والان ننتقل الى اثر الطريقة العربية الاصيلة في كتابة الارقام وقراءتها ، اي دائما من اليمين الى الشمال ، على تسهيل عمل الحاسبات الالكترونية وبغض النظر عما اذا كانت الارقام غبارية ام خوارزمية .

لو امسك احدنا بحاسبة الكترونية ، وكلها مصممة على النظام الغربي ، ثم ضرب عليها رقم ٣ مثلا فسوف يظهر الرقم على الشاشة في خانة الاحاد . ولكننا في الحقيقة نريد ان نكتب الرقم ٣٥ فنضرب من ثم على رقم ٥ فماذا تعمل الحاسبة ؟ انها تلغي رقم ٣ من حقل الاحاد ثم تثبت بدلا عنه رقم ٥ في حقل الاحاد وتثبت رقم ٣ في حقل العشرات . اي ان الحاسبة الالكترونية من اجل كتابة الرقم ٣٥ قامت باربع عمليات ! ولو ان الحاسبة الالكترونية مصممة على الطريقة العربية، ومرة اخرى نقول الغبارية او الخوارزمية لا فرق ، فانها ستقوم بعمليتين اثنتين فقط لان الرقم ٣٥ بالعربية يكتب من اليمين الى اليسار فيضرب الرقم ٥ اولا فتظهره الحاسبة في حقل الاحاد ابتداء ثم يضرب الرقم ٣ فتظهره في حقل العشرات ابتداء وهكذا . ولا يمكن ان يدرك ما في هذه النتيجة من توفير اقتصادي هائل الا المتابعون لتصميم وعمل الحاسبات الالكترونية الذين سمعنا الراي الذي سردناه نقلا عمن سمع منهم ذلك .

وفضلا عن ذلك فاننا يجب ان نقلع عن كتابة الارقام من الشمال الى اليمين كما هي عند الفرنجة . ولنسال اي شخص ، مثلا ، عن مدلول العدد سبعة سواء كتبناه ، رسما ، بالترقيم الغباري (٧) ام بالترقيم الخوارزمي (7) على ماذا يدل ؟ فانه لن يستطيع الرد قبل ان يعرف اترانا سنكتب بعده رقما اخر ام لا . فقد يدل الرقم على انه سبعة او سبعون او سبعمائة .. وهكذا ، لاننا نكتب الارقام حاليا من الشمال الى اليمين ، والذي طلبنا منه الاجابة لا يدري ماذا سياتي على يمين السبعة فيغير قيمتها الرقمية . اما لو اخذنا بالنظام العربي ، الغباري او الخوارزمي كما وضعه العلماء العرب ، فان المسؤول عن الرقم ٧ سيقول لك راسا هذه سبعة ، اي انها رقم سبعة في الاحاد لا يمكن ان تزيد ولا تنقص بحد ذاتها . فاذا اردت ان تزيد كتبت عن شمالها ، مثلا ، سبعة اخرى فصار الرقم (٧٧) سبعة وسبعين ، والسبعة الثانية جاءت في العشرات ولن تتبدل . فانت في اللغة العربية تزيد ارقاما الى الشمال فتفتح حقولا جديدة ولا تضيف ارقاما الى اليمين فتغير قيمة الرقم الذي سبق اثباته و « تلخبط » بذلك حكم القارىء والناظر الى الارقام .

هذه في نظرنا المسالة الاهم من مسالة الرسم للارقام .

خلاصة الراي الذي ننضم اليه هي ان العودة الى النظام العربي في الترقيم وتبنيه بكامله مسالة ضرورية وملحة وان الاخذ بالنظام العربي الخوارزمي اولى وانفع . وان هذه المسالة لا يجوز ان تقتصر مناقشتها على شكل الاعداد ورسمها وانما لا بد من عودة الى « النظام » العربي الاصيل الذي يفتح آفاق العلم والمعرفة ويجلي مواهب الشباب العرب . اما الدعوة الى العزوف ، شكليا ومظهريا ، عن النظام الغباري بحجة انه نظام هندي وان النظام الخوارزمي هو وحده العربي فتلك دعوة لا تغني كثيرا .

عمر المجموعة الشمسية يصل ٥ بلايين سنة

■ لا زالت اجهزة الراديو تلتقط اصوات تفجيرات هائلة وقعت في الكون قبل ١٦ بليون سنة

■ غزو الفضاء من قبل الاميركيين والروس لم يكن الا سباقا سياسيا

ليس من السهل على اي كان ان يتابع الحقائق العلمية التي تتناول موضوع نشوء الكون وتطوره ان لم يكن يملك خاصيتين الاولى : ان يكون ممن يملكون خاصية البحث عن الحقائق العلمية واستيعابها .

الثانية : ان يكون شغوفا بهذا العمل .

ولانه عمل دقيق في الاصل ويقتضي صبرا وحساسية زائدة خارقة وقادرة على اختزان المعلومات والمعادلات والارقام في الوقت الذي يجب ان تكون عقلية شاعرية قادرة على الانسجام مع جمالية لا توصف او هي في الحقيقة اكثر من ان توصف للكون الذي ابدع الخالق في خلقه .. فان التخصصين فيه تجدهم قلة نادرة في الغالب .

في محاولة من جانبنا لاستجلاء بعض الحقائق العلمية التي تتصل بقصة الكون ونشوئه وتطوره ووضعها امام قرائنا ، التقينا بواحد ممن يملكون الخاصيات التي تناولناها انفا هو السيد حمد محمد المرعي رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والسيد حمد محمد المرعي كان قد تخصص بالعلوم الطبيعية اثناء دراسته الجامعية ، والتي من خلالها كان له اهتمام كبير بالادب والفلسفة ، وخاصة فلسفة العلوم ، واكمل دراسته العليا في حقل العلاقات الدولية والادارة العامة ، وسبق ان عمل مع منظمة الصحة العالمية في واشنطن ، وكان رئيسا للنادي الدولي في احدى الجامعات الاميركية ، اما الان فهو رئيس لجهاز البيئة والسلامة الذي اسسه بنفسه ، كما انه نائب لرئيس مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة ، وعضو في لجان مختلفة وفي معهد السلامة الدولي وصاحب مكتب للاستشارات الهندسية ، وهو صاحب فكرة انشاء مجلس سلامة عالمي ومقدم لمشروع لتاسيس مجلس سلامة وطني كويتي . ويعلل اسباب هذا النشاط الى اهتمامه الاخير بالسلامة البشرية والعلاقات والادارة الصناعية .

حمد محمد المرعي

وبالاضافة فهو كاتب وباحث في العلوم والاداب وله ابحاث ومحاضرات ومؤلف لدراسات وكتب ، ولديه في الوقت الحاضر مشروع لكتابين : احدهما يتعلق بـ « استراتيجية الامن في المجتمعات النامية » والاخر بـ « العلاقات البشرية في المجتمع الصناعي » وتحتوي مكتبته الشاملة للعلوم والاداب على ما يقارب من ٤٠ مؤلفا حديثا في مواضيع الكون فقط ، وهو متزوج من حاملة ليسانس في اداب اللغة الانجليزية تعمل في مجلس الوزراء ، وله ولدان « عواطف » وعمرها سنتان و« محمد » وعمره شهران .

ونظرا لطول الحوار واهميته العلمية فقد ارتاينا ان نجزئه الى عدة حلقات تنشر تباعا . فيما يلي الجزء الاول من الحوار .

○ هل يمكنك من اعطائنا فكرة عامة عن ماهية هذا الكون ؟

ـ اشكرك على عدم تضمن سؤالك شيئا عن وصف الكون . حيث ان هذا ابعد من ان تتضمنه هذه الفقرات المعدودة .

الكون ما هو الا استمرار لعملية الخلق العظيمة والشاسعة اللامتناهية او منتهية ، وبالطبع ليس هناك من تعريف علمي او فلسفي محدد للكون ـ حيث انه تصور اكثر منه علماني ، ولكن عادة ما يستخدم التعريف التشغيلي او المادي ، وهنا يكون الاهتمام بالوصف والتحليل للعمليات الكيمائية والفيزيائية وظواهر الطاقة والقوى والربط او التوحيد للاصول ، والتطور والعناصر والتقسيم .. الخ . فتجد من يقول أن الكون هو المجرات والمجموعات والانظمة والابراج والمسارات والمدارات والاجرام والتاثيرات وغيرها . وتجد من يتوخى الدقة فيميل الى ابراز العناصر والجزئيات وقوى التجاذب والتنافر والى اخره من اساسيات الكهرباء والحرارة وهلم جرا ، واخيرا منهم من يهتم بالاصل التصوري ، وهذا بطبيعته يدخل في المجالات الفلسفية مثل امتداد « الفضاء ـ الزمن » وبطبيعة الحال ، فان

معادلات الطاقة والحركة والتحول وغيرها ، وكما ذكرت فانه يوجد امامنا كلما نظرنا الى السماء تاريخ مصور وكلما فتشنا في الكتب وجدنا تاريخا مكتوبا لقصة هذا الكون العظيم ،؛ فاول ما يفتح الانسان عينه ، وبدون مشقة اي اسفار او اية جهود تذكر ، يجد السماء بنجومهاواجرامها ، وكان هذا منذ فجر الخليقة ، والسماء كما تعرف شيء مشاع للبشرية ـ غنيها وفقيرها : سواء بشمسها ومالها من دفء واضاءة وقمرها وماله من نور ودلالة ونجومها وما لها من جمال وهداية ومطرها وماله من خير وتبشير ، ولهذا توفرت الكثير من المعلومات على العصور والاجيال ـ وكلما تقدمت المعرفة ازدادت المعلومات الصحيحة السماء ونجومها واجرامها .

اما عن التاريخ المرسوم ، فانه من المعروف ان كل عملية تاخذ زمنا ، ومن ضمن هذا عملية الاتصال او الوصول . انت تنتقل من مكان الى مكان ، وعملية انتقالك هذه ـ معتمدا على سرعتك ، تاخذ زمنا ، ويجب هنا ان اوضح ان كل دراسات الكون تعتمد بشكل اساسي على الضوء (بخواصه وتركيباته المختلفة) ولابسط لك العملية اكثر ، ان الضوء في انتقاله من الشمس الى عينيك (مسافة ٩٣ مليون ميل)ياخذ اكثر من ٨ دقائق بقليل (اذ ان سرعة الضوء تبلغ ١٨٦,٠٠٠ ميل/ ثانية) الذي اعنيه انك الان في هذه اللحظة عندما تنظر الى الشمس فان ما تراه ليس شمس الان ولكنها شمس ما قبل ٨ دقائق وفي مكان ما كانت به قبل ٨ دقائق .

وبالمقارنة مع النجوم الاخرى ولا تنس ان الشمس ما هي الا نجم من بلايين النجوم في مجرتنا وحدها ، ونجم واحد من بلايين بلايين النجوم في مجرات هذا الكون الاخرى ، فان الشمس تعتبر قريبة جدا جدا ـ اي انك لا تتعرف بواسطتها الا على ٨ دقائق من ماضي الكون . ولكن ليست هذه هي الحال مع النجوم في المجموعات او المجرات الاخرى . فمع ان الشمس نجم له نظامه ، الا ان هذا النظام يمثل جزءا صغيرا جدا من مجموعة اكبر .

وكثير من المجموعات تكون مجرتنا المسماة بـ « طريق التبانة » وعندما ترفع عينيك الى السماء فان كثيرا من النجوم التي تراها تبعد عنا من عشرات الى ملايين السنوات الضوئية . والسنة الضوئية هي المسافة التي يقطعها الضوء في سنة ارضية واحدة وتساوي ٦ تريليون ميل تقريبا (او ٦ مليون مليون مليون ميل) بما معناه ان النجم الذي يبعد عنك ٣ ملايين سنة ضوئية ، فانك تراه اليوم وهو بمكانه وحالته قبل ٣ ملايين سنة ـ حيث انك لا تنظر اليه ، وانما تنظر الى ضوئه الذي اخذ هذا الزمن ليصل اليك .

وبتبسيط اكثر فاننا لو درسنا نجما يبعد عنك الف سنة واخر مائة الف سنة وكذلك اخر مليون سنة ، فانه باستطاعتنا تكوين فكرة عن مليون سنة من ماضي هذا الكون وتطوره .

وبالطبع فان مجراتنا تحتوي على بلايين النجوم ، وهناك مجرات اخرى تبعد نجومها عنا ملايين او بلايين السنين الضوئية ، اي ان الضوء المشع منها ابتدأ في سفره الطويل قبل تلك الازمان حتى وصلنا اليوم ، وهذا الضوء له دلالات كثيرة وبه خواص تفيد بكل ما يتعلق وخواص الجسم المشع له ، ولا تطلب مني الدخول في تفاصيل معقدة مثل مكونات الضوء الطيفية من الاشعة تحت الحمراء الى ما فوق البنفسجية مارا بالالوان المعروفة لدينا ، او ما يحتويه من اشعات غير مرئية او سينية وغيرها . وماهناك له من تاثيرات حرارية او كهرومغناطيسية او خواص كيماوية او نووية ، لاني هنا حاولت التحدث ، كما يقولون بالعمومية اما التفاصيل والدقائق فتتطلب ليس المامًا بل تهيئة دراسية ومعلومات طويلة عريضة عميقة في الفيزياء والخواص الذرية والامواج او التموجات والكيمياء وخواص العناصر وقوانين الطاقة والحركة والاشعاع (منها المعروف ومنها غير المعروف ومنها المعرف ومنها غير المعرف او المحدد).. وهات ما عندك يا علم .

وما ذكرته عن الضوء ينطبق على الصوت كذلك . فعلى سبيل المثال ، عندما تمر طائرة نفاثة سريعة فوق راسك ، وتنظر الى فوق عند انتباهك الى صوتها ، تجدك لا تراها (او تراها في مكان غير المكان الصادر منه الصوت) . وما ذلك الا لان الصوت اخذ زمنا ليصل الى اذنيك ، حيث ان سرعة الصوت تقارب ٨٥٠ ميل / ساعة (او اميال) . وكذلك هي الحال في ظاهرة البرق والرعد ، حيث يصلك البرق قبل الرعد بزمن مع ان وقت صدورهما ومصدرهما واحد .

واذا اردتني الاسترسال في هذا فدعني افسر

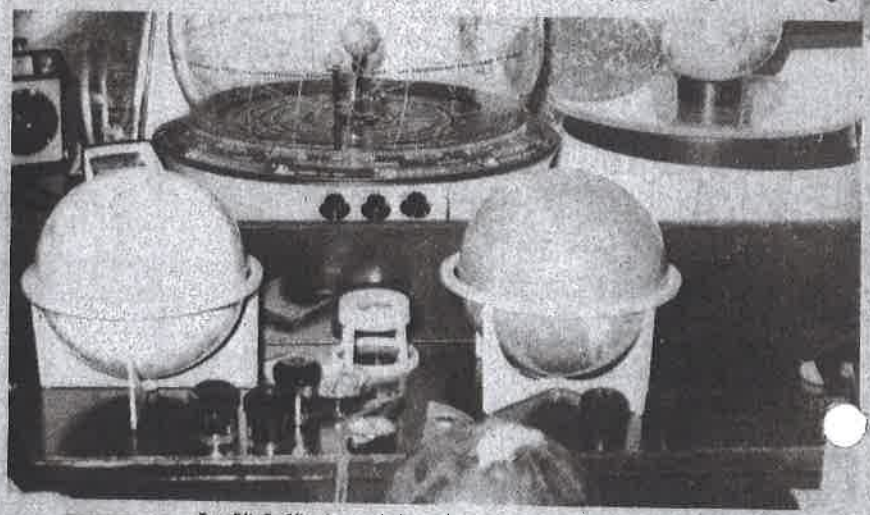

صورة مقربة لنموذج الكرة الكونية (يمين) والكرة القمرية

لمحة تصويرية للقسم من القبة السماوية يبين مسار مجموعتنا الشمسية في ابراجها التقليدية الاثنا عشر

نموذج للنصف الشمالي للقبة السماوية يبين المجرات والمسارات وبداخلها الشمس ومجموعتها ومبينا مدار المجموعة الشمسية

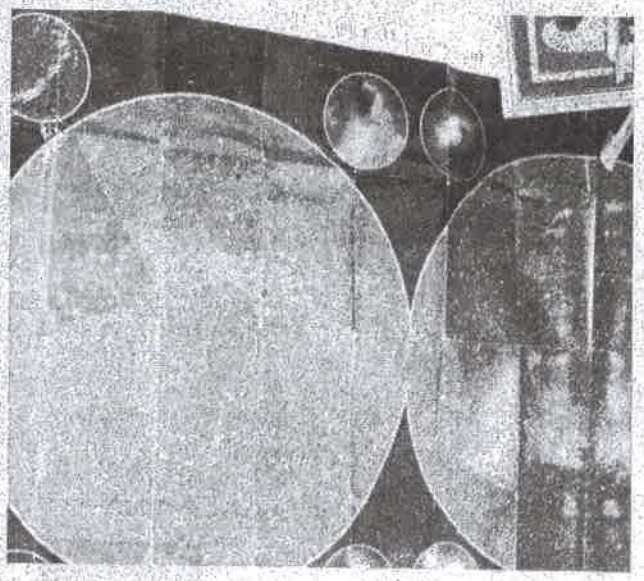

لوحة تصويرية للنصفين الشمالي والجنوبي للقبة السماوية

لك ان الكون في نشوئه وتطوره – بمجراته ونجومه – تصاحبه عمليات قد يصح تسميتها بـ « عنيفة » وهذه العمليات هي تفاعلات حرارية متفجرة تعادل بلايين القنبلة الهيدروجينية (او بلايين بلايين متفجرات الـ ت. ن. ت) وهذا بطبيعة الحال احدث اصواتا لا تزال امواجها تتردد في ارجاء السماء الواسعة . ولا زال صداها يستقبل بواسطة استخدام موجات الراديو وبطرق خاصة .

وبالطبع لا تحاول مقارنة صوت الطائرة هنا ، اذ ان هذا الصوت لضحالته وضعفه يتلاشى لمسافة لا تتعدى مئات الامتار وخلال ثوان معدودة ، اما صوت تكوين نشوء الكون وتطوره بمجراته ونجومه ، فانه من القوة بان واصل سفره لمسافات لا نستطيع تخيلها ، مستغرقا في ذلك بلايين السنين . بمعنى اخر ان بعضا من الاصوات التي نستقبلها اليوم كانت صادرة عن عملية النشوء والتمدد الكوني قبل ١٤ – ١٦ بليون سنة مضت . وما هذا الا تاريخ مرسوم وضعه الله تعالى في متناول حواسنا لنستطيع به عند استخدامنا لعقولنا التفهم والتبجيل والتعظيم لهذا الكون وخالقه .

وغير الصوت والضوء هناك التموجات الاشعاعية والكهرومغناطيسية .. الخ . واسمح لي اذ لا يمكنني الاستطراد في هذا حيث المراد هنا اخذ بعض حقه ، ومهما طال بنا الحديث عن التفاصيل فاننا لن نتمكن من اعطائها حقها الكامل .

ولكن اذا اصررت فانني ازيدك من الشعر بيتا بقولي ان عمر المجموعة الشمسية يقارب خمسة بلايين سنة . وقد قدر عمر الكون الحالي (لانه قد يكون هناك كون اخر سابق له ، وقد يكون هناك كذلك اخر لاحق له – وهذه علمها عند الله تعالى عز وجل) بين ١٤ – ١٦ بليون سنة من سنواتنا الارضية .

ولكن لعلني ازيدك من الشعر بيتا اخر لو ذكرت لك ، انه بفضل العلم وما مهدت له الحضارات السابقة ، فقد توفرت معلومات وطورت وسائل واستنبطت قوانين واستنتجت معادلات .

وليكن عندك علم بان الفلك هو من اقدم العلوم ، مبتدئا بعهد الاغريق والصين مارا باليونانيين والعرب ومن ثم العصر الحديث ابتداء من الثورة العلمية والنهضة العالمية واكتشاف التلسكوب الى مراصد الراديو والاشعاعات ، ولا تسالني ذكر اسماء هنا خشية السهو او الجهل ببعض من كان لهم فضل كبير . ولكن لا يمكن ان ننسى كوبرنيكس ومركزية الشمس وجاليليو وتلسكوبه وكبلر وارصاده ونيوتن ونظرياته وهويز ومعادلاته وبلانك وثوابته واينشتاين ونسبيته – والتي فتحت عن صدق معالم الكون وحددتها بما ذكرته سابقا عن العلاقة الهامة المسماة « الفضاء – الزمن » – تلك العلاقة الازلية التي تربط بين سرعة الضوء والطاقة ، وهناك الكثير بهذا الخصوص وبعد هذا ان اردت ان تسالني عن شيء اخر فتفضل والا اترك لي المجال قليلا ما دمت مسترسلا في نشوة التامل والمعرفة .

اولا : ان ماتعرفه بغزو الفضاء الذي قام به الروس والاميركان من اول الخمسينات الى يومنا هذا لم يزد ذرة واحدة عما يجري في الكون الشاسع .. اللهم الا ما انتفعنا به كناتج ثانوي من تكنولوجيا ، ولم يكن الا مجرد سباق سياسي ، ولا نريد هنا الخلط بين السياسة والمعرفة ، وظلت الوسائل الموجودة على الارض من اجهزة رصد وعقول بشرية – والى يومنا هذا – هي الاداة الاساسية لاكتشاف اسرار هذا الكون .

ثانيا : مع كل ما امتلأت به الكتب من معلومات وحقائق دقيقة عن تاريخ الكون – وهي معلومات هامة وكثيرة وصحيحة في مجملها ، الا انه الى الان لا يمكن ان يعرف ماذا حدث في الثواني ، ان لم اقل الدقائق الاولى لنشوء الكون – والتي تلت الانفجار الرهيب وسبقت التمدد الكوني .

ودعني هنا اسبقك واجيب على السؤال الذي لا شك انه يدور بخلدك في هذه اللحظة : ما هو التمدد الكوني ؟

اؤكد لك ان التمدد الكوني معضلة المعاضل من ناحية التصور والدراسة والتحقيق – ولكن بواسطته اصبح الكون في نظامه وتوزيعه وخواصه كما نراه اليوم : مثل الارقام على الساعة والعقارب الدائرة حولها – شيء متناهي الجمال والدقة والانتظام .

فكما يعتقد وبالطبع هناك اراء تخالف ذلك ، ان هذا الكون كان من اصل نواة ، وعندما حصل الانفجار الرهيب وتحولت الطاقة الى مادة ومؤثرات اخرى صاحب ذلك قوة طرد كبيرة للاجزاء في مختلف الجهات ، وبهذا التمدد تم توزيع الجزيئات (مجرات ومجموعات وانظمة) الكونية في مدارات ومسارات دقيقة في جميع ارجاء هذا الفضاء الشاسع . ولا زالت هذه العملية مستمرة .

وارجوك هنا ان تعفيني عن الاسترسال حتى لا ندخل في متاهات الحقيقة والعقل والخيال .

الأمة
٢٨ / ٢ / ١٩٨٠

الجزء الثاني والأخير

حمد المرعي:

الارض ليست الا جزءاً بالغ الضآلة من الكون

الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد الجوي

كنا قد نشرنا في العدد ما قبل الاخير الجزء الاول من المقابلة المطولة التي اجريت مع الاستاذ حمد محمد المرعي رئيس قسم السلامة والبيئة في وزارة الكهرباء ، وكان المفترض ان ننشر الجزء الثاني في العدد الماضي لكن ظروفا قاهرة حالت دون ذلك . على اية حال فانه نظرا لاهمية موضوع المقابلة وقيمتها العلمية العالية فقد قررنا ان نقدم الجزء الثاني والاخير منها للقارئ مع نبذة مختصرة عما سبق نشره حتى لا يكون هناك ما يشبه القطع بين جزئي المقابلة .

مختصر ما نشر

في الجزء الاول من المقابلة اعطانا الاستاذ حمد المرعي فكرة عامة عن ماهية الكون كما اوضح الوسائل التي يمكن بها دراسة الكون والتعرف عليه كما اوضح ان عمر المجموعة الشمسية يصل الى خمسة بلايين سنة ، وقال ان اجهزة الراديو لا زالت تلتقط تفجيرات هائلة وقعت في الكون قبل ١٦ بليون سنة .
فيما يلي نص الجزء الثاني من المقابلة التي اجرتها « مراة الامة » مع الاستاذ حمد

○ استاذ حمد هل لك ان تذكر لنا ما يتعلق بدراسات هذا الكويت العجيب ؟
– نعم : لقد ذكرت ان السماء مشاعة . للجميع من كبير وصغير ، وغني وفقير ، سواء في التعبد او التامل او الدراسة (والدراسة تصدر عن عقل حبانا الله به) وذكرت لك ايضا انه لهذه الاسباب كانت الدراسات الفلكية من اقدم الدراسات مبتدئة بما قبل الحضارات القديمة وسوف تستمر الى ما بعد عصرنا هذا ، واود ان اضيف هنا ان العرب كان لهم فضل كبير على هذا النوع من المعرفة ، حيث ان دينهم الاسلامي اتاح لهم التعمق وكشف اسرار الخلق ، كما ان بيئتهم الصحراوية حببتهم بالسماء الصافية باستمرار ، وايضا ان هذه البيئة اوجدت لديهم الحاجة لاستخدام النجوم للاهتداء في ترحالهم . ولهذا تولدت لديهم مقدرة كبيرة

. حمد محمد المرعي

لرصد الافلاك والاجرام السماوية حتى انهم اكتشفوا وطوروا اداة الاسطرلاب – تلك الاداة التي كان لها فضل كبير مثل فضل النظرية النسبية – متخذا في الاعتبار عامل الزمن والخلفيات الاخرى .
كما اننا نجد كثيرا من النجوم والمجموعات المسماة باسماء عربية – ولا زالت تحمل هذه التسميات . خذ مثلا :

الظاهرة ، الكائد ، النير ، الفرد ، الفك ، الدبه ، التنين ، الحمال ، المركب ، المنقار ، المرفق ، الرجل ، السهيل ، السابق ، الطير ، الناث ، النهام ، راس الحاج ، الخشاب ، الذنب ، بيت الجوز ، الدربان ، الشولة .
هذه بعض من اسماء النجوم والمجموعات ، وكلها تستخدم ، بتسمياتها ، في مخططات وخرائط الفضاء ، وبعضها لا يزال يستخدم ، بتسمياته العربية ، كنجوم الدلالة في الطيران.
بالاضافة فان كلمة « زنيث » وتعني الاعلى ، وكلمة « نادر » وتعني الاوطى ، هي كلمات عربية اصبحت جزءا من القاموس اللاتيني واصطلاحات فلكية .
بقي ان نعرف ان هذه الكلمات اذا لم تساند وتدعم فان مصيرها ان تتحول للاتينية على مر السنين – ليس لسبب الا لاخفاء معالم الحضارة العربية في عالمنا المتصارع هذا .
وحتى القمر ، وصفوا طبيعته ومداره في حين لم يكن متوافرا لديهم في ذلك الوقت عدسات الرصد والرؤية ، ولا تستغرب اذا ذكرت انه توجد منطقة بكاملها على القمر مسماة بعد العلامة الفلكي العربي « ابن الفدا » .
ولكن اين نحن اليوم عنا بالامس ، انتقلت الدراسات الفلكية الى اوروبا عن طريق العرب – مثلما انتقلت غيرها من علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء ، (وهي من مؤسسات الدراسات الفلكية) ، والتي من بعدها اهتمت اوروبا بالدراسات النظرية والرياضية حتى انتقلت الى اميركا واهتما هذه بالدراسات العملية ، حتى واهتمت اميركا تملك اكبر المراصد مثل « اللك » و« مونت ولسون » و« هيل » و« مونت بالومار » وغيرها – مع ان سماءهم غالبا ما تكون ملبدة بالغيوم .
ولا تذهب بعيدا سائلي العزيز ، فالقرآن استشهد واحتوى على الكثير مما يتعلق بالكون العجيب ، الم يات في القرآن : « والارض بعد ذلك دحاها » والتي تدل على بيضاوية الارض . ان هذا لم يكتشف علميا الا بعد نزول القران الكريم باكثر من ١٤ قرنا من الزمان ، وبودي لو رجع العرب لاهتمامهم مرة اخرى للدراسات الفلكية – وخاصة كما تعرف انهم اسسوا تقويمهم الهجري على دورات القمر . وباعتقادي ان الفلك متاصل في الدم العربي والدين الاسلامي ، او لم يستشهد القرآن الكريم في اكثر من موضع بالكون والسموات وفلكها ؟

○ لا شك انك عرضت هذه الاجابات باسلوب يجعلنا نتشوق الى معرفة المزيد منه ، وعليه ، هل تعتقد انه بالامكان معرفة اسرار هذا الخلق العظيم ؟ او انك لا تود الدخول في هذا الموضوع لخشيتك من انه سوف يجرنا لمتاهات وغياهب .

ـ لو انك وضعت هذا السؤال بغير هذا الاسلوب ، لكان لدي كل السبب بعدم الاستمرار ، وكما نجحت في احراجي ، فاني ساحاول ان افيدك بما لدي من القليل .. والا الست ستقول بان موضوعنا اصبح مثل

القبة السماوية للنصف الشمالي تتوسط لوحات تصويرية للسماء بنصفيها الشمالي والجنوبي

الفيل بلا خرطوم او ذنب .. وكيف اذا نسميه فيلا ؟ اضافة الى انه يجب علي ان اضع ختاما لائقا لهذا الموضوع العميق من ضمن اجابتي هذه انه يمكننا التاكد ان معظم المؤشرات تفيد بان بعض اسرار هذا الكون اصبحت حقائق معروفة لدينا ، ولكنها (وما دمنا نتخاطب بلغة الملايين) لا تمثل حتى جزءا من المليون من بحر المعرفة الشاسع ، وما ذلك باعتقادي الا لسببين ـ وقد يتفق معي في هذا الاعتقاد الكثيرون ، اولهما ان الدراسات الفلكية تعتمد في اساسها على الرصد والبصريات .

وهذا مرده الى اعتمادنا على الضوء الذي يصلنا من تلك المجاهل لتفسير الاسرار المحيطة بنا ، ومن جهة اخرى على العقل البشري ـ سواء ما يتعلق بالتفكير او التحليل او الاستنتاج او اكتشاف وتطوير الوسائل والاجهزة ، الا تعتقد معي ان هذه الاسلحة تعتبر ضعيفة جدا لمثل هذا الامتحان ؟ فلهذه العين ولهذا العقل حدود وقيود ـ الا توافقني بان العين والعقل قد عجزا عن فض اسرار ما هو ملموس ومحسوس

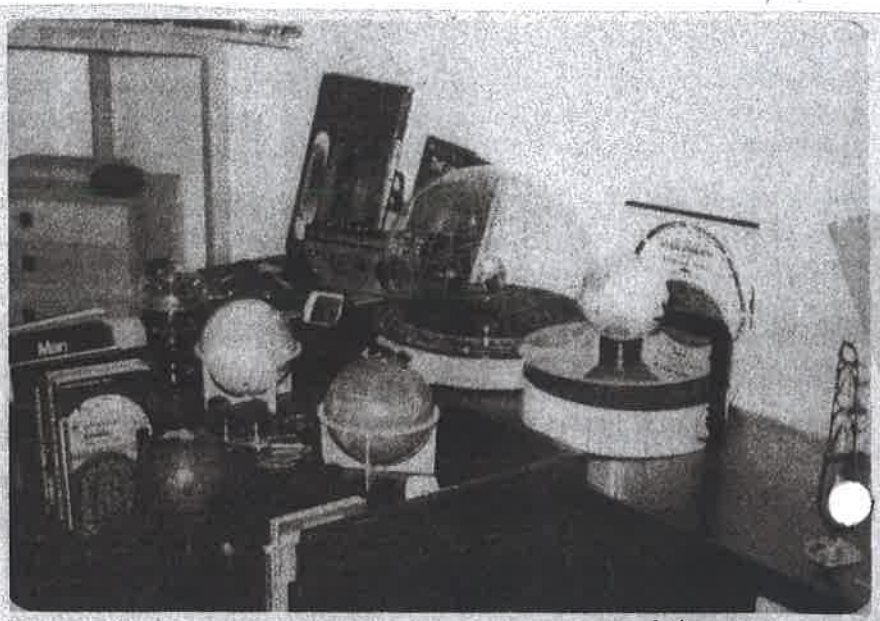

نموذج لمرصد نظري واجهزة قياس ومخططات تصويرية

تلسكوب نافذ ٤ بوصة افقي / عمودي الحركة (بعد وارتفاع مع تلسكوب كاشف ومنظار مقرب . والطفلة تبين بالمقارنة حجم التلسكوب

مجموعة عدسات تلسكوبية ومكبرة

تلسكوب عاكس ٤ بوصة فوق الحركة (مزاوج لحركة السماء) كاشف ومنظار مقرب مع التلسكوب

على هذه البسيطة في كثير من الاحيان ؟ فما بالك بما هو غير ملموس وغير محسوس ومستتر في ظلمات عميقة .

واتفهما ، ودعني احذرك من ان هذا الاعتبار ينبع من المنطلق الفلسفي لوجود الانسان (او ينبغي ان اقول قدرته) اذ كيف يمكن للانسان وهو البسيط والمخلوق من طين وماء ان يفسر طلاسم ما هو بنفسه جزءا منها وجزءا ضئيلا جدا جدا . هل تستطيع ان تجيبني على هذا ؟ هل بامكان الجزء ان يفسر الكل ؟

ان تصورنا وطريقة تفكيرنا واستنتاجاتنا خاضعة لحكمنا ومفاهيمنا . فهل بمقدورنا ان نحكم ونتفهم ، ضمن اطار موضوعي ، بما هو خارج وبعيد عنا ؟ وحتى بعده وامداده تفوق استيعاب مخيلتنا ، وخاضعة لخاصيات وخواص فلك « الزمن ـ الفضاء » والذي نحن نسبح فيه ، ومثال واحد فقط ، خذ الرقم ١٠ (اي عشرة وامامها ٣٩ صفرا ـ وهي النسبة بين القوى الكهربائية والجاذبية ما بين جسمين مشحونين) ـ ان هذا الرقم هو لغة الرياضيات ، ولا نفهمها الا ضمن معادلات على الورق ـ اما في اذهاننا .. لا يمكن لنا حتى تصورها ؛ ناهيك حتى ان نتفهم مدلولها في الافاق الفلكية .

وهذا هو بيت القصيد ، او ربما نقول مركز الحيرة : كيف لنا ان نتحاق انه باستطاعة البشر ، وهم كما قلنا جزءا من هذا الكون ، التوصل الى المعرفة الكاملة لخواص وحالة الكون في طور الخليقة المستمر ولازمان بعدها فلكيا . باختصار : هل في مقدورنا معرفة شيء بعيد وماض ؟ لقد قلنا ان دراسة الكون تعتمد على الضوء والاشعاعات التي اخذت ولاين السنين في وصولها الينا ـ ممثلة

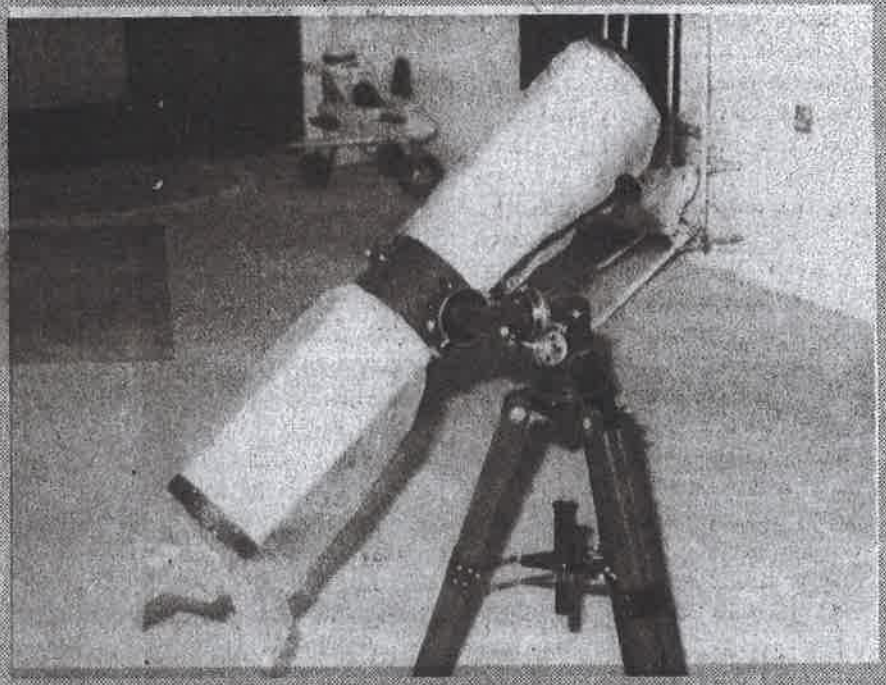

تلسكوب عاكس ٤ بوصة فوق الحركة (مزاوج لحركة السماء) مع تلسكوب كاشف .

لحالة الكون في تلك العصور ، اذن لن تصلنا معلـــــــــــومات حالة الكون الحاضرة الا بعد بلايين اخرى من السنين ، وكذلك فان حالة الكون بعد سنوات اخرى لن تصلنا معلوماتها الا بعد سنوات من وصول معلومات ما يجري في هذه اللحظة في الكون .

هل انت متابع لما اقوله ؟ ارجوك ، فالمسالة اكثر من تخمين او اختلاف لتصورات وان اردت الصراحا اكثر فالبك هذه الحقائق : ان دراسة الكون تعتمد على نظريات ومعادلات ، وهذه تحتوي على ثوابت ، فكان في قوانين نيوتن ثوابت ، جاء من بعده اينشتاين ليغيرها ، وفي الفترة من زمن نيوتن الى اينشتاين (ما يقارب الـ ٢٠٠ عاما ، وهي فترة متناهية القصر مقارنة باعوام الكون) تغيرت واستبدلت ثوابت كثيرة في معادلات مختلفة ، وكل هذا في المحاولة للوصول الى الحقيقة .

ولكن هذه القوانين خاضعة لاحكامنا ـ وهي احكام ضيقة ، الى حد ما في الفقها وقد تكون صحيحة اذا ما استخدمت في فضاء ما هو حولنا قريب ، وفي مجال سرعات وقوى محدودة . اما في تطبيقها لفضاء متناهي البعد ولازمان ساحقة وفي مجال سرعات

تلسكوب نافذ ٤ بوصة الفي / عمودي الحركة (بعد وارتفاع) مع تلسكوب كاشف ،! والطفلة تبين بالمقارنة حجم التلسكوب

وقوى اكبر مما حتى نستطيع تصوره ، وبالاضافة ضمن متغيرات وتغير مستمر لمعادلة « الفضاء ـ الزمن » ورغم ضحالة ما لدينا من معطيات ـ فكيف يمكننا الجزم بحقيقة الاثبات ومن ثم قابلية التطبيق ، الم تندثر قوانين ونظريات لتحل محلها اخرى ما لبثت ان حل محلها اخرى وايضا اخرى وهلم جرا ..

وان اعتبرنا محاولاتنا تسلك اتجاها صحيحا ـ ويمكننا التاكد من صحة الافتراض باننا نكاد ان نصل الى الحقيقة لحالة الكون وتطوره من الحاضر الى ١٥ بليون سنة او حتى اكثر ـ مثلا ، وذلك لان نظرياتنا واستنتاجاتنا ثبت انها صحيحة بالنسبة لحكمنا وتفهمنا .

ولكن هل يمكننا الافتراض بانه من الممكن استخدامها لدراسة الكون ما قبل ١٥ بليون سنة مثلا ! او ، وكما ذكرت سابقا ، لحالة الكون في الثواني او الدقائق الاولى التي تلت الانفجار الرهيب وسبقت عملية التمدد ، بكلمة اخرى ، هل من الصحيح تطبيق ما ثبتت صلاحيته لحالة ثابتة رتيبة مستمرة لحالة تعبئة واستنفار وتغير ،

ولنعد الى سؤالك الاصلي ، واعذرني ان كانت اجابتي لك على شكل تساؤلات او ضمن اطار الصياغة او النظرة الفلسفية ، واوكد لك ان هذا غير متعمد ـ ولكن طبيعة مثل هذا الموضوع تتطلبه ، واليك ما اعنيه : نحن نستنتج قوانين ونتوصل الى نظريات من خلال خبراتنا وعقولنا (نتيجة ممارسة او تتبع لظواهر او تاثيرات) ونحاول ان نجعل منها مفتاحا لاسرار هذا الكون ، الا ترى معي ان في هذا نوع من الغموض او التناقض ، ولافسر لك : جرت العادة وتطلبت الضرورة انه في دراستنا لاي شيء ان نتبع اربعة اساليب : اما ان نعتبر الشيء بخارج عنا ونتابع في وضع احكامنا واستنتاجاتنا ، وهذا ما يجري غالبا ، او ان نعتبر الشيء كجزء منا ، وهذا مما لا يمكن اعتباره في مثل هذه الدراسات ، او ، ان ناتي بطرف ثالث للقيام بمثل هذا العمل باعتباره انه شيء خارج ومستقل عنا ، وهذا ايضا لا يمكن ابدا ـ حيث انه خاضع لما هناك من علاقات موجودة فعلا ، كما انه ليس هناك من طرف ثالث في الصورة ، او اخيرا ، ان نعتبر انفسنا كجزء من هذا الشيء ، وهذا ما يجب اعتباره فعلا ـ حيث ان موضوعنا هنا هو « الكون » ونحن بالفعل جزء من هذا الكون ، وهنا يبرز التناقض ، اذ تذكر ما تطرقت له في منتصف الحديث ، وقد لا يوافقني البعض عليه ، الا انه ضمن المنطق المعقول ، وهو انه لا يجوز ان يقوم بدراسة الكل ، يجب ان لا ننسى اطار العلاقات بين الاجزاء وترابطها التفاعلي بالمجموعات ومن ثم بالكل .

واخيرا ، اليس في هذا ادعاء بان الجزء ارقى من الكل ؟

لا تنتظر ان اجيبك بل ساترك مهمة الاجابة لك ..

○ اعتقد انه من الافضل لو تركنا محاولة الاجابة للمهتم من القراء والباحثين ، ولكن لدي سؤال اخير ، ارغم نفسه بنفسه ، من خلال هذا الحديث ! وسؤالي هو : ماذا اتى بك الى الاهتمام بامور ودراسات الكون ، وتمكنك من تكوين هذا الاحاطة العامة بتفاصيلها ـ رغم ما ذكرته بنفسك من صعوبة هذا النوع من الدراسات واحتياجها للوقت والجهود والتخصص واعترافك بانك لست فلكيا ؟ وهل هذا نوع من الاحتراف او نوع من الهواية ؟ ـ في الحقيقة انك تطرقت لسؤال عام وحشوته بما هو شخصي او خاص .

فالشق الاول استطيع اجابته بقولي ان التبصر في السماء لا يتطلب منك غير رفع عينيك فقط ، وهذا باعتقادي ارخص الاشياء الممكن الحصول عليها مقارنة باي تخصص او هواية او رغبات او التزامات في وقتنا الحاضر ، كما ان السماء بنجومها واجرامها موجودة على الدوام ، هذا من جهة ، اما من جهة ثانية ، فانني لا اتفق معك بتسميتها هواية ـ وانما رغبة واندفاع لتجلي الحقائق ، ولهذا فانني لا اخطيء اذا ما اعتبرتها رياضة ـ رياضة عقلية ورياضة جسمية وحتى انها رياضة ادبية ، وان شئت فانها رياضة دينية ، هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى وكما ذكرت انت بنفسك فانني لست فلكيا ، ومع انه عندي تلسكوبان اثنان ، واحد منهما منفذ والاخر عاكس ، مع مكملاتهما وتوابعهما وخرائط ووسائل الرصد ، الا انه لعدم توفر الوقت (وانت تعرف عندنا في الكويت كل واحد منا مشغول بلا شغل) ورداءة الاحوال الجوية من رطوبة وغبار ، بالاضافة الى انوار الشوارع الكثيرة حتى انها لتنير السماء ـ وهذا مما لا يساعد في اعمال الرصد ، واخيرا فانني لا اعرف اي شيء عن الرصد وانما اهتمامي يتركز في مجالات التصور والعقلانية ، لانني كما ذكرت لا احاول وصف الكون بل ادرس حقائقه ، وهذه احكامها تختلف عن الرصد الفلكي المتعارف عليه ، ويتحدد استخدامي للتلسكوب لتوفير جو التعرف والدراسة نفسها وليس لمتابعة الظواهر .

○ وما يتعلق بالشق الثاني من السؤال ، او بما وصفته بانه شخصي او خاص ، هل يمكننا التطرق اليه ؟

ـ لا اجد اي مانع لهذا ـ بشرط توخي العموميات وليس التفاصيل ، وخاصة انه علي التزام بتوضيح الدوافع ومهيئاتها ، لقد درست الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والرياضيات وتخصصت بالكيمياء الحيوية ـ وهي نوع من العلوم الطبية ، ولكني كنت مشغفا بالادب والفلسفة ـ وخاصة فلسفة العلوم ، حتى وقد بدا اهتمامي بدراسة ما يتعلق بالكون كشيء ثانوي (ولا زال حتى الان) ، عندما كنت اقدم دراستي العليا والتي كانت في مجال العلاقات الدولية والادارة العامة ، ولكن ما ذكرته هنا لا يتعدى التهيئة العامة او الشكليات .

ودعني اوضح لك : ان الكون محيط بنا ونحن لا نتعدى عن ان نكون جزءا بالغ الضآلة منه ، كما ان الكون ، بالاضافة الى ما فيه من جمال وتجلي ، فانه يخفي اسرارا يكون التعرف عليها بما يشبه التنشيط العقلي ، وايضا ، فان الكون هو مجال رفيع للتامل والتفكير وربط الحقائق ، واخيرا فان الكون خلق لا يمكن وصفه او تقييم عظمته ، وما التعرف على عظمة الكون الا اسلوبا للاحساس بما هو اعظم ، الله خالقه وخالقنا ، بعظمته وجلاله ، ويكفي ان كتابنا الكريم اشار وحث على التعرف على هذه العظمة ، عظمة الخلق من تجلي عظمة الخالق وكل ما يجب ان نقوم به هو التبصر بهذه العظمة ـ وليس البحث عنها ، حيث انها موجودة ، اليس بهذا اجابة لسؤالك ؟

○ هل لديك من ملاحظة او طلب او اقتراح تود طرحه هنا ؟

ـ نعم ـ يا حبذا لو اهتمت جامعة الكويت وادخلت دراسة الفلك كفرع من تخصص الفيزياء ، او ان يقوم النادي العلمي بالاهتمام بهذه الناحية وجلب الاجهزة وتوفير المكتبة والمعلومات تشجيعا لمن له اهتمام بهذه النواحي او فتح افاق جديدة لمن لا يعرفها ، ويا حبذا لو يقوم بعض المهتمين بانشاء جمعية او ناد مصغر للتشجيع والارتقاء بمثل هذه الاهداف ، ولخلق جيل يهتم بهذه الامور ، الا تعرف ان تقويمنا الهجري دائما ما يسوده التذبذب ، فتجده يوم ٣٠ من شهر كذا عند بعض الناس ، وعند ناس اخرين تجد نفس اليوم يؤرخ بـ ٢ من شهر اخر ..

الإهتمام بما ليس مهما

بقلم : حمد محمد المرعي

كثيرا ما تبادر الى الاذهان ، ونحن في بلد يتكلم العربية سؤال حيوي هو : لماذا نصر على ترجمة تسميات المرافق والمؤسسات العامة الى الانكليزية على اللافتات والسيارات . اذا كان الامر لمجرد الديكور ، فلنهتم اولا بصيانة لافتات التسميات ولا ننساها بعد كتابتها او تعليقها او غرسها مباشرة ، ونتركها لتنهش فيها عوامل الجو والتعرية .

اما اذا كان السبب هو ارشاد الذين لا يتكلمون العربية ، فلنطمئن بالا . حيث ان هؤلاء ليسوا بحاجة الى الارشاد لانهم ليسوا برواد لهذه المرافق والمؤسسات او السيارات . وانما روادها في غالبية الاحيان هم من موظفيها وجزء اخر صغير من الجمهور . وكل هؤلاء ممن يمتلكون اللسان العربي .

ولا نرى اي مبرر لتحمل سيارات الشرطة مثلا تسمياتها بالانكليزية او استخدام الارقام العربية (الاجنبية كما هو شائع في تسميتها عندنا) او الاجتهاد للميز في نقش الانكليزية على لافتات بعض الوزارات والجهات الحكومية ، مثلا بما في ذلك الكلية العسكرية ! ، ناسين او متناسين انه ليس الغريب فقط ، بل حتى ابن البلد ، لا ينتفع بهذه اللافتات كعلامات ارشادية ما لم يقم بالوصول الى موقع اللافتة اولا ، ومن ثم يتبين امره . وهذا يتطلب في غالب الاحيان ترتيب امر الوصول مسبقا بالاسترشاد بالخرائط او بسؤال الناس .

اذن .. فان هذا استخدام لا يدل الا على امرين لا ثالث لهما :

- اولا : ان هذا الامر يمثل احد المخلفات القديمة التي نراها في العديد من البلاد ، مثل استخدام الانكليزية في البلاد المستعمرة من قبل بريطانيا والايطالية في المستعمرة من قبل ايطاليا ، والفرنسية في المستعمرة من قبل فرنسا .. وهكذا ..
- ثانيا : ان هذا الامر يمثل الاهتمام بما ليس هو بمهم . او ما يعني المشوائية وعدم التفكير بما هي الاغراض التي نريد تحقيقها بما نصرفه من جهد ووقت ومال ، فضلا عما قد يكون هناك من اثار سلبية لما نفعله .

الاولى بنا هو تكريس الجهود لكتابة التسميات واللافتات وترتيب مواقعها واماكنها بطريقة متطورة وفعالة ، مما يحقق الغرض لخدمة الغير وان لا يكتفي باعتبار اللافتات قطعة خشب تختم بالختم العربي والانكليزي وتعلق اينما كان ، والى الله يترك امرها ومرادها .. بعد ذلك .

وبرغم انني لا اتحدث هنا عن المؤسسات او العلامات التجارية فربما كان لديها بعض المبررات لاستخدام اللغة الاجنبية ، الا انه مما يثير الاشمئزاز ان نجد بعض اللافتات على السيارات او الاعلانات مغطاة من راسها الى اخمص قدميها بكل ما يصف موضوع الاعلان او اللافتة ، باللغة الاجنبية . واشمئزازي هنا ليس نابعا عن تعصب ابدا ، بقدر ما يتركز على مبرر ومعنى ذلك . وما يثير السخرية اكثر هو ان نجد المؤسسات الرسمية وسياراتها تتبع نفس المنوال .

لقد حمدنا الله كثيرا حين ادرك بعض القوم ان ارقام السيارات الصادرة عن ادارة المرور لا تلزم لان تحمل لغتين لان ذلك لا يمكن ان يخدم اي غرض ، الا اظهار الرقم على شكل صفحة جريدة او مزاحمة رقعة الرقم الصغيرة بطلاسم لا تخدم الا عكس ما هو مطلوب منها .

وانني اتذكر بعض الكتب والافلام العربية التي تحمل الترجمة الانكليزية لاسماء مؤلفيها او عناوينها او ممثليها فقط ، وليس بها مايدل على امكانية عرضها على غير ذوي اللسان العربي قط . وهناك قول مضمونه « انه عندما لا تعرف من تخاطبهم .. فالاحسن ان لا تخاطب احدا » . ولهذا فاننا في غنى عن لافتات لا يعرف واضعوها لماذا وان وضعوها .

٤ اعتبارات أمام لجنة الدستور غدًا

بقلم : حمد محمد المرعي

إذ نبارك للاسرة الكويتية جميعها اجتماع لجنة الدستور غدا ، ونتطلع لان اختيروا لهذه المهمة بشعور من الاطمئنان ، الا انه من الواجب النظر لاربعة أمور مهمة حتى نتجنب ما قد يكون هناك من سلبيات هامشية او انعكاسات ماضية من شانها عرقلة المسيرة او ابطاء حركتها ، متوخين الخير كل الخير ممن هم في الحقيقة يسعون لخير استقرار هذه الاسرة .

● أولا : اللجنة بعدد اعضائها الخمسة والثلاثين وما تضمه من تفاوت في الاراء ووجهات النظر حول تطلعات هذا البلد العزيز لا تعتبر الا برلمانا مصغرا او محددا . ولما كانت المهمة التي هي بصددها ليست ضئيلة حجما ونوعا وكما ، اضافة الى عموميتها وشموليتها ، لهذا فان من الصواب ان تتكون من داخل تلك اللجنة فرق عمل أو لجان مصغرة توزع بينها المواضيع حسب نوعيتها وتخصصها واهدافها . ثم تتكون لجنة من رؤساء فرق العمل لمناقشة القرارات واعتمادها . وبهذا يتسنى التركيز وسهولة الحوار واختصار الوقت وتجنب الاعادة المعتادة . وفي النهاية يمكن الوصول الى نفس الهدف بنفس المضمون من خلال تطوير الاسلوب ، مع بقاء الغاية واحدة .

● ثانيا : الديمقراطية نسبية ولها وجهان مثل العملة ، والدبرة بالممارسة والتطبيق . ولا يخفى على اعضاء اللجنة ما يحدث في بلاد « ديمقراطية » اخرى من وجود حرية للكلام ولكن دون وجود المستمع ، أو ما يسمى بلغة السياسة « موت الاستجابة » ولذلك فمن واجب اللجنة فتح صدرها لاراء المواطنين وتبني الحوار والمناقشة الموضوعية ، واخذ زمام المبادرة والتقصي حتى تكون القرارات انعكاسا لتطلعات الوطن بافراده ، مع التركيز على عنصر الممارسة والتطبيق واختلاف البدائل وليس مجرد النسخ أو التقليد . وفي اعتقادنا انه بهذا يمكن تجنب « بيروقراطية الديمقراطية » او « ديمقراطية البيروقراطية » التي لا يمكن التغاضي عنها ، في كل ما نسميه لجانا .

● ثالثا - استقرار المجتمع مع المحافظة على تطلعاته وطموحاته لا يحكمه فقط نظريات او معادلات ناخذها من الكتب او المراجع . وانما يخضع لجذور وعوامل اجتماعية وانسانية وتنظيمية ، وهي بطبيعتها متغيرة ومتحركة وليست ثابتة وجامدة . ولا عجب اذ نجد ان بعض المجتمعات قد حولت افرادها الى ما يشبه الالة ، واختفى الاسم ليحل محله رقم مجرد . ولهذا فان الضوابط — ولا نقول القيود — لازمة مثلها مثل المرونة وامكانية التطوير . فالديمقراطية قد تخلق اقليات او طوائف او سمها ما شئت . وهذا ينبع من اسلوب تنظيم الدوائر الانتخابية وناهيل الناخب والمنتخب . ومن الطبيعي ان نكون لهذه القضايا احكامها واساليبها ، الا انه يجب ازاحة المثاليات على جانب في هذه المرحلة المهمة ، والاخذ بما تمليه ظروف المجتمع وتقاليده ضمن اطار ما يحدث اليوم على مستوى المنطقة وعلى المستوى العالمي .

● واخيرا : ثمة امر مهم يجب علينا تبينه وتبيانه بشكل جدي وبكثير من الدقة والحذر ، وهو الوعي الصحيح للهدف الاصيل . فتكوين لجنة الدستور لم يكن يهدف الى فتح سوق للتزلفات والمضاربات والتسابق في ابراز المواهب والاختصاصات وحتى النيات . لكن لم تمض سوى بضعة ايام على تشكيل اللجنة ، حتى رأينا القوم السنا واقلاما في سباق واضح وقاس في نفس الوقت . وهذا شيء جيد اذا ما تم في اطار راشد رزين وباسلوب واع وهادف . لكنه يجب تجنب اللعب بمشاعر هذا الشعب الطيب وتطلعاته ، او محاولة تسخيره لشيء ليس من صالحه القومي في هذه المرحلة الحساسة . واللجنة أمامها ، فترة من الوقت ليست قصيرة ، لكن الواضح ان الجميع استنفد ما في جعبته حتى انه بات من الطبيعي ان لا يكون هناك ما يمكن التطرق اليه في المرحلة العملية او مرحلة القرارات . ولهذا فانه عندما طلبت مشاركة الراي العام في رسم مصيرنا الاساسي ، لم يكن الهدف هو خلط الحابل بالنابل ، وانما توخي المشاركة الواعية والاجتهادات المضمونة . وهذه هي روح الديموقراطية ومن هنا ينبغي أن يكون منطلق الصحافة ، لما لها من اهمية كبيرة ، ترفع من شان هذه المهمة ... مفهوم تلك المهمة ، والرفع من شانها اما غير ذلك فهو غير مقبول من اساسه وباي شكل من اشكاله .

أصاب العجيري حين أخطأ غيره

بقلم : حمد محمد المرعي

نشرت « القبس » في عدد يوم السبت الماضي على الصفحة الرابعة ، تعقيبا حول امطار الاسبوع الماضي من احد مسؤولي ادارة الارصاد الجوية . ويوحي ذلك التعقيب للقارىء البسيط بما يدل على ان الاستاذ صالح العجيري قد نصب نفسه « مرصدا جويا » وادعى صدق تنبؤاته مائة في المائة ، وهذا يقتضي ردا من اربع نقاط :

● اولا : الاستاذ العجيري اصاب في كثير من الاحيان عندما فشل غيره في الجزم ، خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار بتنبؤاته خلال فترات طويلة .

● ثانيا : الظواهر الجوية تخضع لمتغيرات مترابطة معقدة تعجز عن تفسيرها النظريات التقليدية . مع ان التحليل العلمي للظواهر واستنباط نتائجها هما العمود الفقري للاسلوب الصحيح ، الا ان الحدس الفطري والفراسة الاصيلة لعبا دورا كبيرا في مجال الرصد الجوي . وهذا امر شائع ، ونتائجه : مع انه من الخطأ الاعتقاد بانها لا تخطىء وغالبا ما تكون مقبولة .

● ثالثا بالنسبة لمقاييس التحقق ، فان ادارة الارصاد الجوية اعتمدت في اسلوب تحليلها لما نتج من امطار ، على ما وصفه « بالمنخفض الجوي » فوق الجزيرة العربية ، نافية بذلك ان الامر قد يرتبط بأكثر من مؤثر واحد . اذ يدخل فيه الكثير من المؤثرات التي تخلق ، مجتمعة او متبادلة ، وسطا للعواصف او الامطار او غيرها. وهي بهذا قد جردت المعادلة من الدور الذي قد تلعبه الرياح الشمالية الشرقية في تهيئة تواجد المنخفض الجوي اساسا ، ومن ثم هطول الامطار في مثل هذا الموسم . وكانها بهذا تبحث عن جواب على التساؤل الازلي : من السابق على الاخر .. البيضة ام الدجاجة ؟! ، ومبتعدة بذلك عن التفريق بين المسبب (بكسر الباء) والمسبب (بفتحها) ، او التاثيرات والنتائج التي هي لغة العلم من الفه الى يائه .

● رابعا : لماذا ننتظر وقوع الحدث ومن ثم نكثر من الاراء والدلالات حوله ، عاكسين العديد من التنبؤات الجوية ...؟ وان صح القول بان جهاز الارصاد الجوية ، بمعداته واجهزته وامكاناته الفنية ، يعتبر جهازا « متواضعا » ، فماذا نقول عن العجيري حين لا تتعدى امكاناته كونها مجرد اجتهادات قد لا تصل الى واحد بالمائة من امكانات الارصاد ، اضافة الى ان اعماله هي خدمة دون مقابل . ولم تات كواجب او تكليف او تفرغ . ومع ذلك الا يعتبر هو مصدر تقويم الدولة الرسمي؟ وهل تم ذلك كله ارتجالا ؟

واخيرا : فاننا لا ننصب انفسنا حكاما على هذا او ذاك ، الا ان الرجل كان مرصد الكويت حين انعدمت المراصد . ونطلب من الله تعالى ان يطيل في عمره ليكون الرفيق اليومي للكثيرين منا في « روزنامة » وتنبؤاته القيمة . ولهذا فان كلمة الحق يجب ان تقال .

ردا على مقال حمد المرعي

« أصاب العجيري حين أخطأ غيره »

ليس دفاعا عن الأرصاد ولكن ابراز للحقيقة

بقلم : حمد عبد الله النجدي

نشرت « القبس » في عددها رقم ٢٧٨٨ الصادر يوم الاربعاء الماضي ٢٠ فبراير الحالي مقالا للسيد حمد محمد المرعي بعنوان « أصاب العجيري حين أخطأ غيره » يكيل المديح للأستاذ صالح العجيري ، ويطيل في الذم لادارة الارصاد الجوية . ولست هنا مدافعا عن ادارة الارصاد الجوية ، خاصة انني اشكر لهم ما قدموه لي من مساعدة، اذ انني ادير محطة ارصاد جوية خاصة بي منذ عام ١٩٦٣ . كما انني لست اقف موقف المضاد للاستاذ صالح العجيري ، خاصة أن له الباع الطويل في علم الفلك والمواقيت ، اذ افاد وطنه الكويت افادة عظيمة يشكره عليها القاصي والداني ، لكن القصد من مقالي هو الرد على مقال الاخ حمد المرعي على النحو التالي :

● **اولا** : الاستاذ صالح العجيري لم يكن ملما بأمور الطقس ، وليست له دراية فيه ، اذ ذكر في النتيجة الصادرة عام ١٩٨٠ وفي باب اسئلة القراء سؤال لاحد القراء هو : لماذا لا تحدد لنا في التقويم موعد سقوط الامطار ؟ واجابه العجيري بأن سقوط الامطار علمه عند الله « وأنا حاسب مواقيت ولا اعرف علم الارصاد الجوية » . أما عن قولك يا أخ حمد بأن غيره فشل في الجزم فأحب هنا ان اوضح ان مسالة الجزم ليست واردة في علم الطقس ، والا فما معنى كلمة « تنبؤات » .

● **ثانيا** : انني معك يا اخ حمد في ان الظواهر الجوية تخضع لمتغيرات مترابطة ، لكن ليس الى حد ان تكون نتائج الفراسة والحدس الفكري مقبولة . وما هي النتائج؟ هل هي التخمينات التي لا تستند الى اي واقع علمي ..؟

● **ثالثا** : المنخفض الجوي الذي تسبب في سقوط الامطار كانت ترافقه رياح جنوبية شرقية وليست شمالية شرقية كما ذكرت مستندا الى كلام الاستاذ صالح العجيري . كما انني زيادة في الايضاح اخبرك بان المنخفض الجوي كانت ترافقه في طبقات الجو العليا كتلة هوائية باردة غطت الكويت وشبه الجزيرة العربية بما فيها البحر الاحمر ، ورافق ذلك المنخفض امتداد لمنخفض البحر الاحمر ، حيث تكونت جبهة هوائية دافئة كانت السبب المباشر في استمرار تساقط الامطار بغزارة .

اما عن استغرابك لسقوط الامطار في هذا الموسم ، فأحب ان أؤكد لك بأن هذا الوقت هو فترة العقارب التي تدخل مع برج الدلو وهي فترة يكون فيها الطقس متقلبا وتستمر من ١٠ فبراير الى ١٨ مارس .

● **رابعا** : اما عن انتظار الحدث فلقد سبق وان اذيعت نشرة عن الطقس من التلفزيون والاذاعة ، حيث وصفت النشرة بأن الطقس سوف يميل الى عدم الاستقرار ، وهي كلمة لها معنى واضح عند ابسط الناس .

واخيرا ارجو ان اكون قد اوضحت بعض المعلومات الخاصة بالطقس ، والتي وردت في مقال الاخ حمد المرعي ، واؤكد لك ان هذه المعلومات مأخوذة من مرصدي المتواضع جدا . كما اتقدم اليك يا اخ حمد بالشكر على اهتمامك بهذه الامور المهمة والحيوية .

اللقمة واللكمة والنقمة

بقلم : حمد محمد المرعي

ما بين المعرفة والتفكير ، وما بين الكرامة والحقيقة ، وما بين الحرية والتنوير ، ظروف غير متأصلة ، مع ان مؤسساتها ثابتة . ظروف فيما بينها قد تمتد وتنكمش ، وقد تعلو وتهبط أو حتى أنها قد تطفو احيانا ، معتمدة بذلك لا لاسباب الا بمقدار السمو أو التدني المتطلعة اليه في التوصل للغايات السامية والمطالب المشروعة .

ولسنا هنا بصدد معجم الصحاح ، فذاك قد ولى عهده ، ولا جواهر الشعر او النثر او الخطابة ، فتلك ايضا طواها الدهر بغباره . ولا دريات الفقه والبلاغة لانها ايضا صارت من هموم النسيان . أو لعل الوقت اصبح مسابقا لنا ، او لعلنا قد وصلت بنا الاحاسيس المريرة الى الدرجات التي لايمكن من تسلقها ، والتي بدورها جعلت من الاستحالة المواجهة لخواص المرء وتطلعاته في سكة الارتقاء . ومع انه لا بأس من وجود الثغرات ، او سمها ان شئت «مطبات» الا ان المضي في هذه الحال لهمؤثراته الكثيرة مما هو غير حميد .

ولعل الموازين المقلوبة والامور المعكوسة ومحاولتنا الجادة في الاتيان بمبررات غير موجودة لحقائق واضحة المنطق ومنطقية الرؤية ، هي من مسببات اهتزاز الانسانية ، او لعل عدم تمكن هذه من العيش مع بعضها ، هي المسببات الجوهرية لما هناك من اهتزاز في كيانها او لكيان اهتزازها . فأرضنا ماهي الا جرم قزم محدود الملامح في كون الخالق العظيم . ولكن جزاها المخلوق الى محددات ، عرفها (بالشد) هو حسب قدراته التفكيرية او رغباته العقلية منها او العاطفية ، الى اجزاء وفئات تملأ معجما كاملا . وبعد هذا راح يتفقد كشوفه لايجاد المبررات ، كمن يحاول ان يدلق النار في الماء . حتى اصبح التاريخ مستقبلا والمستقبل غابرا . او لهذا اصبحنا ، بأسباب ما نكرره من ادعاءات ، مصدقين هذه الادعاءات . او لهذا اخذنا ننقاد لما هناك من ادعاءات . ان الانسان ، كالارض ، ماهو الا قزم لبه ادراك ومدارك ضيقة ان لم تكن متخلفة . وكأنه انتظر حتى يقول الشاعر :

يابني انس هل طال انتظاركم
او ان طولكم صار انتظارا ؟

الى ان صار نمط هذا الانسان ، تأثرا بالشاعر وليس العكس ، وكأنه بعد هذا التاريخ الطويل ، اصبح يقرأ بالمقلوب ايات الرقى .

وما الغنى الفاحش للمادة ، والفقر الفاحش في التفكير ، وهمتنا المثرية للتراث ، وفقرنا المزدري للمستقبل ، الا علامات قليلة مما نبأس به او تبأس به لاسباننا الانسانية جمعاء . ومن ثم مكونات الانسانية من معرفة وكرامة وحرية . وعندها لا الوجود ولا الجمود ولا الاندثار الا صفات ليس أقل منها الا شأننا .

الديمقراطية فيتو على حق المرأة الانتخابي

بقلم : حمد محمد المرعي

كثر القيل والقال ، وتعددت الاراء وترددت حول موضوع الساعة وهو تشكيل لجنة تنقيح مواد الدستور وفتح الباب للمشاركة في مناقشة الاساليب والاهداف والتطلعات لهذا البلد العزيز . كما تطرق النقاش الى مشاركة المراة في الممارسة الديموقراطية .

ولما كان شمول المرأة بهذا الدور المهم يمثل مبدأ اساسيا لما تمثله من نصف المجتمع ، اضافة الى انها لا تختلف في مقوماتها التكوينية او الوظيفية عن الرجل ، باستثناء خلافات طفيفة . تضاف الى ذلك اهمية تسييس المراة ، لسد ثغرة اساسية ، في اطار مشاركة المراة فيما يخدم تطلعات مجتمعها . ولهذا لا غرابة اذا رأينا الكثير من الاراء الايجابية لاعطاء المراة هذا الجزء من حقها في ارتقاء سلم الوظائف والمهام الوطنية .

لكنني اعتقد ان تلك الاراء ذهبت بعيدا دون توفر المبررات التي تمكنها من التوصل السليم للقرار المناسب. وهذا هو ما حدا بي الى الاختلاف مع تلك الاراء والتحفظ الجدي على ممارسة المراة للعمل التشريعي ،

في التغيير او التعديل ، سواء بالنسبة للوقت او الحدث ، وهذه مجرد تهيئة وتوضيح لما سأسترسل فيه حول التحفظ او المعارضة في اشتراك المراة في الانتخاب او الترشيح ، في المرحلة الراهنة على الاقل ، راجيا ان لا يكون هناك اي سوء فهم بتجريد المبررات من الاطار الكلي لوضع المراة الحالي ، وغيرها من الاعتبارات التي تحتمها الخلفيات او التطلعات او واقع الامر .

● اولا : الرجل ، شئنا هذا ام ابينا، سباق في هذا المجال لاسباب متنوعة، قد تكون مفروضة على المراة بقدر ما تكون المراة بريئة منها . وعندما نعرف ان توقف العمل ببعض مواد دستور ١٩٦٢ في عام ١٩٧٦ (اي بعد خمسة عشر عاما من التطبيق والممارسة) كان يرجع الى ما وجد من خلل في الممارسة التي جاء بها الرجل في مراحل تطوره الطبيعي الديموقراطي فمن يضمن ان المراة لا تتطلب مثل هذه الفترة لتعي هذه المسؤولية المصيرية.؟ وهل لنا في وقت نريد فيه اصلاح خلل ما ان نقوم بادخال مصدر اخر للخلل ؟!

● ثانيا : لا شك ان البعض قد بهرته الاضواء التي صاحبت بروز المراة في دورها الاجتماعي والوطني . لكن ينبغي عدم الخلط بين الاضواء وبين القضايا المصيرية وفي مقدمتها يتجسد التمثيل التشريعي . ولا احد ينكر ان المراة قد تعدت سور البيت وتوصلت الى مجالات عملية لا باس بها . لكن كم من المدة الزمنية تطلبها هذا التخطي ... واين هو هذا الانتاج المتبلور والطلائعي ...؟ لذلك فالتروي هنا واجب استنادا للاعتبارات التالية:

١ ــ هل العمل او الوظيفة ، التي تكون في غالب احوالها تخصصا، مؤهل للمشاركة في المؤسسة التشريعية ، مع العلم مسبقا بجسامة

علما ، وهذا في منتهى الاهمية ، ان الدستور لم يفرق ، من بين امور اخرى ، في الجنس بين افراد المجتمع . وانما الذي تعرض لهذا التفريق هو قانون الانتخاب ، والذي لا يتعدى ان يكون لائحة تنظيمية مرنة

هذه المسؤولية واهمية خلفياتها محليا وعالميا ...؟

٢ ــ هل يتساوى « اعطاء » المراة لحقوقها ، و « اخذها » هي بمبادرتها وجهودها عن جدارة او بفرض نفسها عن طريق فعلي او اجتهادات خاصة ومثابرة مستمرة لاكتساب المميزات او الحصول على الامتيازات ...؟

٣ ــ وهل تخطت المراة بالفعل دورها التقليدي « المفروض عليها » استنادا الى معايير واضحة وضمن مقاييس ثابتة ، ام ان الامر لا يتعدى كونه ديكورات او لمسات مادية ، ضمن قطاعات العمل بشكل خاص والافق الاجتماعي بشكل عام .

● ثالثا : بالرغم مما يسود الصحافة والنشاطات الاجتماعية حول التجمع النسائي المتنوع في مختلف المستويات، وهو بطبيعته مدعاة للفخر نسبة وتقديرا ، الا ان الامر الرئيسي يكمن في ماهية وحجم المسؤولية القائمة بها المراة او الملقاة على عاتقها او الموكلة اليها على صعيد العمل العام، والصبغة التي ادخلتها او غيرت بلونها المفاهيم او السبل الضرورية لتحقيق التطلعات العامة .

ان هذا التدارك ضروري من حيث ان التطورات والقرارات التشريعية لا بد وان تسبقها التطلعات ، ومن ثم الابراز العملي ، وفي النهاية الصلاحية للتوصل الى القرارات التشريعية المطلوبة . وباستثناء بعض المجالات المحدودة التي يكون فيها دور المراة طبيعيا ، هل لنا ان نقول ان المراة قد اسند اليها دور رئيسي في قطاع التنظيم او العمل او السياسة ، ام ان الامر في جوهره لا يتعدى الحصول على شهادات ميسرة وملء فراغات مكتبية ، اما لقضاء بعض السويعات او لاسباب مادية او لابراز عنصر

الوجود ؟ وعلى ذلك هل يمكن القول ان المراة ، في هذه المرحلة ، تعتبر المخلوق الكادح او الصناعي او الطلائعي ،من الاهمية ملاحظة اننا لم نتطرق هنا الى التكوين التشريحي او الفسيولوجي او النفسي ، مع ان الاخير له اهميته وقناعاته .

● رابعا : على نفس المنوال ، فان بروز دور المراة في السبعينات لا تستطيع ان نبرره بنضوج النزعة السياسية ، بقدر ما هو اهتمام المجتمع بالتواجد الانثوي والتسهيلات التي توفرت له ارتباطا بالنوايا الطموحة النابعة من متطلبات الاختلاط على مستوى الاسرة والمهنة والاندماج المفتوح في الحياة الاجتماعية . ويجب ان لايعني هذا تخلص المجتمع عامة بجنسيه ، والمراة خاصة ، من الترسبات والخلافات الجوهرية في الادوار السياسية بين صانعيها واللاعبين في فلكها .. ولهذا فانه يتحتم علينا مراجعة الاتي :

١ ــ ان المراة ، ونحن الان في الثمانينات ، لا تعتمد على نفسها او تستقل بشخصيتها او رايها . ولهذا فانها ، على سبيل المثال ، ليست ممن يستطيع التجوال او السفر او تكوين العلاقات بشخصها . كما اننا لا نراها في محك مراجعة المعاملات والطالبات في المؤسسات او الدوائر او ماشابهها او التردد على الاعمال ، عدا الزيارات الاجتماعية المتكررة او المراجعات المحدودة .

٢ ــ ان المجتمع ما زال وسيظل فترة من الوقت مقسوما الى مؤسسات للرجال واخرى للعائلات او السيدات.

٣ ــ برغم بعض المبالغة او المغالطة

في بعض الامور لتجريدها من العوامل الاخرى ، الا انه طرح في الصحافة في اوقات سابقة ومجالات مختلفة عن بعض الجهات المسؤولة ، ان قسما كبيرا من حالات الطلاق كانت في اساسها بسبب المراة عموما ، وان معظم الرجال الذين يعانون من حالات نفسية كانت في اساسها ترجع الى المراة عموما ايضا ، كما ان حالات تعدد الزوجات غالبا ما تتم برضاء المراة او بعدم معارضتها او بتشجيعها .

ومن الطبيعي انه لا يمكن الجزم بصحة ذلك او مؤثراته ما لم يكن هناك بحث واحصاء وتقص علمي لهذه الامور ، الا انه ، كحالات على سبيل المثال وليس الحصر ، يجب عدم تجاهل اهميتها في المؤسسات الديموقراطية السليمة . وكحد ادنى فانها قد تلقي الضوء على العناصر المترابطة ، ويترك للمدارك في نفس الوقت وضع تصوراتها او تخطيط افاقها في هذا المجال . وهل لنا ان نتمثل بمقطوعة « شارلز ازنافور » المشهورة « هي » حيث يدخل في فلسفة ومتاهات مخلوق المراة قائلا انها « الحمل وهي الوحش ... وانها الدمعة وهي المأساة ... الخ » .

● خامسا : لما كان الرجل ، ما زال فلما بدوره العملي نحو الاسرة وفي قطاع العمل بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية ، الا اننا نجد ان جهود واجتهادات المراة قد ضمرت ، وان مبادراتها وواجباتها — الا من فئة قليلة — قد اضمحلت وخاصة تجاه ادارة البيت او تربية الاطفال ، وذلك عن رغبة او بغرض منها . وحيث ان هذه الواجبات والادوار الرئيسية لها اهميتها الكبيرة والقصوى للمجتمع خاصة وللوطن عامة ، فانه يصح القول هنا بان هذا التخطي ما هو الا هروب من قضايا اساسية الى قضايا كمالية بحته . ولاهمية هذا الموضوع فانه يجب الاسترسال بشيء من التفصيل: من منا ينكر ظاهرة الهندية او السيلانية .. انهن لم يقمن بدور الرجل وانما بدور المراة وبشكل اساسي في كثير من الاحيان وليس تكميليا . فالرجل ، عندما ازدادت واجباته نحو مجتمعه ووطنه ، التي تتطلبها هذه المرحلة ، لم يستبدل نفسه او ينتدب غيره للقيام بهذه الواجبات ايا كان نوعها او مكانها ، وانما وظف من يساعده في هذه المهام ، واضعا اقسى شروط النوعية والكفاءة المتوفرة لمن توكل اليهم هذه الاعمال .

اما المراة فاوكلت اهم واجباتها الرئيسية من رعاية الاسرة وتنشئة الاولاد وادارة البيت وهذه عناصر رئيسية في بناء المجتمع السليم ، لمن توفر امامها من الايدي الكادحة بسيطة المستوى والادراك والنوع فضلا عن المؤهل او الكفاءة او الدافع ، ودون اي شرط الا الموافقة او الاقامة او المعاش .

ان ظاهرة الهندية او السيلانية لامر له خطورته البالغ في البيت الكويتي نحو النشء والتربية . وهي تعتبر بديلا رديئا لعنصر حيوي رئيسي ، يستخدم للتمكن من التواجد في مجالات ثانوية ، من الممكن ان تجلب لها البدائل . ولهذا فان قليلا من المراجعة وتنظيم الاولويات تكون لها ضرورتها القصوى ، متخذا في هذا مثالين يقعان في طرفي المقياس وهما الصين والسويد .. وغيرهما اميركا ، على ان تكون المراجعة هنا ليست بصدد المزايا فقط .

واذا كانت المراة لم تتردد في التضحية ببيتها ، وهي الميسورة ماديا ومعنويا ، في هذه المرحلة من عدم الاستقرار المصاحب للتنمية والتطور التي تعيشها البلاد وما اوجدته من غموض في الاولويات وعدم وضوح في الرؤية البعيدة ، في سبيل الظهور المكتبي او غيره ... فمن يضمن عدم انكارها للمؤسسة التشريعية .....؟ ومن يضمن انها لن تاتي بهندية او سيلانية لتحل محلها في الاعمال البرلمانية ، جارية وراء نزعتها الغريبة الى اشياء براقة اخرى .

واخيرا ... اين وجه المقارنة حينما نعلم ان معاش السكرتيرة وهي وظيفة ثانوية جدا ، يتعدى اضعاف راتب من يشغلن وظيفة « مربية » في البيت الكويتي ، وهي وظيفة رئيسية جدا جدا ..؟

الا نرى بعد هذا ان التعليم او الثقافة او اليسر المادي ليست مطلوبة باكثر من الجدية والكدح والتقييم السليم الواعي للاسلوب والاولويات والاهداف المصيرية .. او لا نرى ايضا ما يحدث في بلاد اخرى نحاول تقليد نهجها ؟

واخيرا ، فانه من الطبيعي ان تكون المبررات التي استندنا اليها هي مجرد اعراض وقتية مرهونة بظروف المرحلة التي نمر بها ، الا ان ما تطرقنا اليه هو للمرحلة الحاضرة فقط . وعندما يكون الاساس ثابتا ومستقرا فان من الواجب ان نتقدم لتحقيق الغاية النهائية التي نتطلع اليها ، وهي قيام المراة بواجبها كنصف هذا المجتمع وعندها ستكون العملية سهلة والنتائج مضمونة ، علما بان هناك الكثير من المؤشرات ، فيما يسمى بالمجتمعات المتقدمة ، تدل على ان المراة تود راغبة العودة الى ممارسة واجباتها الاساسية .

وختاما ، فلما كان الانتخاب ليس غاية بحد ذاته ، فهل وصلت المراة الى كل ما تحتاج اليه ولم يتبق امامها سوى الانتخاب او الترشيح ..؟ انا شخصيا لا اظن ذلك في الوقت الراهن على الاقل .

Hamad Muhammad Al-Muri says 'No'

DESPITE all the support that the proposal for women's participation in parliamentary life has won, some people believe that women should remain in their proper station as laid down by tradition.

Hamad Muhammad Al Muri, who opposes the entry of women in to parliamentary life, gives his point of view.

"Man, whether women like it or not, is better suited to parliament for many reasons," he said. "We know that some articles of the Constitution were suspended in 1976 — after being in force for 15 years — because many men were not ready for this democratic stage. Who can guarantee," he argued, "that women will not require a comparable, or greater, period to become aware of the responsibilities involved? We should not let history repeat itself, especially now, when we want a fresh beginning."

He want on to say that some people had doubtlessly overwhelmed the citizens with accounts of women's "outstanding" role in society and in the homeland. But he pointed out that the achievements of a few gifted women should not be allowed to influence decisions in such vital matters as the suitability of women for the task in such important positions as legislative representation.

Role

ONE cannot deny that woman has passed beyond the walls of the home and into quite a number of practical fields. But where are the tangible results?" Al Muri asked.

He questioned whether a woman's job qualified her to participate in the legislature which required an awareness of the responsibility, and a knowledge of the background both locally and internationally, that the work entailed.

He also wondered whether woman had disregarded her traditional role, or whether the changes in the social and employment fields were merely superficial.

Al Muri pointed out that though the press was full of news about women's gatherings these were probably exaggerated. The main point was the amount of responsibility placed on a woman's shoulders in the sphere of public work.

"Legislative work demands previous experience, practical knowledge and efficiency in order to arrive at a sound decision. With the exception of a few limited fields in which woman has a natural role can we say that she plays a major part in administration, work or politics? Or is the acquiring of certificates and filling of office vacancies a qualification? It is possible to say that woman at this stage is a working, productive element?" Al Muri asked.

Problems

HE also stated that woman is not self-reliant or independent in her personality or views, even now in the eighties.

There are other proofs that the time is not ripe for women to enter parliamentary life, he said.

Al Muri pointed out that society was still divided into men's organisations and those for families or women. A large proportion of divorces was due to the women. Many men who complained of psychological problems said their wives were responsible.

Al Muri alleged that women had abandoned their responsibilities as mothers and housewives. Instead of looking after their families and moulding their children to become the country's future model citizens, they delegated these important duties to their Indian or Sri Lankan maids. How then can women be entrusted with matters of national importance? he asked.

Men, on the other hand, continued to fulfil their practical duties to their families, despite the greater duties imposed on them by society and the country.

He concluded that it was too early to think of giving women parliamentary responsibility.

LETTER TO THE EDITOR

Statement of clarification

SIR: The Arab Times has published, on 28th February last, an article in which it has attributed to me some facts and opinions concerning the women's right to vote issue. Your source, as I found out later, was my original article that was published recently in Arabic in one of the local newspapers.

In here, I would like to assure your respected newspaper and readers that:

(1) Some of the "quoted" facts and opinions could never be attributed to me;

(2) Other facts and opinions have been distorted in translation and

(3) Summarisation and compacting the article have led to taking the statements and facts out of context.

I like to emphasise that the aim of the original article, which was well-researched and written, was to present, in analytical and comparative way, a discussion to clarify the connected factors and elements concerning the issue and to arrive at the statement that:

"Women should participate in the election and nomination process. However, there should be a thorough evaluation of the decision-making faculties, factors and priorities. In this regard, women should not ask, merely, to be granted this right, but to seek its fulfilment through effective participation, in their role in society and accordingly, its importance.

"To me, it is early, at this stage, to say whether women should participate directly in the parliamentary life, or to do so, would be of any tangible benefit to either them or the country, taking into consideration the factors and conditions that play an important role in politics, and in addition, the state of affairs of our society; or whether parliamentary participation is an aim in itself and that women have attained the prior other rights — nowadays."

I feel it is very important to issue this "Statement of Clarification" concerning the above-mentioned translated version. I feel it is necessary to do so and to try to clarify, continuously, the important issues for the benefit of the public, as much as our duties require or demand.

HAMAD AL-MAREI
Kuwait

عيدك يا وطن

بقلم : حمد محمد المرعي

هذا اليوم له موقع خاص ، او ينبغي ان يكون له موقع خاص . ليس لانه عيد وطني ، فالبلد المشرق بوطنيته له في كل يوم عيد . ولا لانه جاء قريبا من عودة الحياة النيابية ، فالحياة النيابية ليست هي كل الديموقراطية التي لم تنقطع عن هذا البلد الكريم . وما الوقفة التقييمية لاسلوب الممارسة الا دليل مؤكد على ذلك ، وقلة هي الامم التي توفرت لديها شجاعة الوقوف منتصبة لاقرار الخطا وتصحيح المسار .

اليوم هو العيد الوطني التاسع عشر . والعام التاسع عشر للكائن يمثل اكتمال النضوج الحيوي والنمو العضوي لديه ، وانتقاله الى مرحلة التبصر في الحياة المحيطة به . ولا غرابة ان يكون لعيد الكويت هذا العام موقع خاص ، حيث ان كل المؤشرات تدل على الوجهة الصحيحة في التحقق والتبصر . وبرغم هذا الاثبات الراهن ، فاننا ما زلنا نجد الانتقادات ، خارجة عن حيز الموضوعية في كثير من الاحيان ، ومستغلة بذلك اية مناسبة كانت ، مشيرة الى القصور ومغمضة اعينها عن الانجازات . وكانها بمثاليتها السلبية جاهلةبواقع الرقي والحضارة ، وضالة عن النهج الطبيعي للحياة الكونية ، ناسية او منكرة للحقيقة الازلية التي تقول انه دون الايجابيات المتفائلة ، فلا بناء يكتب له القيام والبقاء فضلا عن صموده .

ولست هنا بمعيد او مكرر لما تعرضت له سابقا . ومع هذا فلا بد من التذكير بان اي « نقد » يجرد من اطار الواقع المحيط به ويعرى من ميزان العدلية في القياس ، ويخلى من اعتبارات التحقيق والتحقق الشمولي ، يصبح مجرد افتراءات ينقصها المضمون وتفتقر الى الحقيقة .

اننا في العام التاسع عشر اغنياء .. اغنياء بما تحقق من انجازات وتطلعات لا يمكن ان تكون الا مكاسب قد يقل مثيلها ان لم ينعدم بالنسبة لشعوب اخرى من عالمنا المتزاحم . فهذه الكويت .. ارض استقرار ورخاء ونمو . وها هي ايضا مركز اشعاع فكري وثقافي واجتماعي ومجال حركة تجارية نشيطة ، وظاهرة نمو سياسي واقتصادي وحضاري متزن ومقيم .. واعية لمسؤولياتها ومخططة لاولوياتها ومقدرة لامكاناتها الوطنية والقومية والدولية .

وهاهو الانسان فيها يعيش وكرامته مصانة وطموحاته وحقوقه موضوعة في الاعتبار . والكويت في كل ذلك تنشد الافضل برغم كل ما يحيط بها من محددات .

وفي هذا اليوم نشدد القول بان كل من لديه شك فشكه مرفوض ، وان كل من يبغي الكمال فالكمال لله وحده تعالى . اما الكويت فهي كائن متحرك ، بانسانها ومجتمعها وحيويتها ، وليست جمادا نابتا او نظرية مثالية . وبوركت يا بلد في عيدك اليمون .

Hamad Muhammad Al-Muri says 'No'

DESPITE all the support that the proposal for women's participation in parliamentary life has won, some people believe that women should remain in their proper station as laid down by tradition.

Hamad Muhammad Al Muri, who opposes the entry of women in to parliamentary life, gives his point of view.

"Man, whether women like it or not, is better suited to parliament for many reasons," he said. "We know that some articles of the Constitution were suspended in 1976 — after being in force for 15 years — because many men were not ready for this democratic stage. Who can guarantee," he argued, "that women will not require a comparable, or greater, period to become aware of the responsibilities involved? We should not let history repeat itself, especially now, when we want a fresh beginning."

He want on to say that some people had doubtlessly overwhelmed the citizens with accounts of women's "outstanding" role in society and in the homeland. But he pointed out that the achievements of a few gifted women should not be allowed to influence decisions in such vital matters as the suitability of women for the task in such important positions as legislative representation.

Role

ONE cannot deny that woman has passed beyond the walls of the home and into quite a number of practical fields. But where are the tangible results?" Al Muri asked.

He questioned whether a woman's job qualified her to participate in the legislature which required an awareness of the responsibility, and a knowledge of the background both locally and internationally, that the work entailed.

He also wondered whether woman had disregarded her traditional role, or whether the changes in the social and employment fields were merely superficial.

Al Muri pointed out that though the press was full of news about women's gatherings these were probably exaggerated. The main point was the amount of responsibility placed on a woman's shoulders in the sphere of public work.

"Legislative work demands previous experience, practical knowledge and efficiency in order to arrive at a sound decision. With the exception of a few limited fields in which woman has a natural role can we say that she plays a major part in administration, work or politics? Or is the acquiring of certificates and filling of office vacancies a qualification? It is possible to say that woman at this stage is a working, productive element?" Al Muri asked.

Problems

HE also stated that woman is not self-reliant or independent in her personality or views, even now in the eighties.

There are other proofs that the time is not ripe for women to enter parliamentary life, he said.

Al Muri pointed out that society was still divided into men's organisations and those for families or women. A large proportion of divorces was due to the women. Many men who complained of psychological problems said their wives were responsible.

Al Muri alleged that women had abandoned their responsibilities as mothers and housewives. Instead of looking after their families and moulding their children to become the country's future model citizens, they delegated these important duties to their Indian or Sri Lankan maids. How then can women be entrusted with matters of national importance? he asked.

Men, on the other hand, continued to fulfil their practical duties to their families, despite the greater duties imposed on them by society and the country.

He concluded that it was too early to think of giving women parliamentary responsibility.

LETTER TO THE EDITOR

Statement of clarification

SIR: The Arab Times has published, on 28th February last, an article in which it has attributed to me some facts and opinions concerning the women's right to vote issue. Your source, as I found out later, was my original article that was published recently in Arabic in one of the local newspapers.

In here, I would like to assure your respected newspaper and readers that:

(1) Some of the "quoted" facts and opinions could never be attributed to me;

(2) Other facts and opinions have been distorted in translation and

(3) Summarisation and compacting the article have led to taking the statements and facts out of context.

I like to emphasise that the aim of the original article, which was well-researched and written, was to present, in analytical and comparative way, a discussion to clarify the connected factors and elements concerning the issue and to arrive at the statement that:

"Women should participate in the election and nomination process. However, there should be a thorough evaluation of the decision-making faculties, factors and priorities. In this regard, women should not ask, merely, to be granted this right, but to seek its fulfilment through effective participation, in their role in society and accordingly, its importance.

"To me, it is early, at this stage, to say whether women should participate directly in the parliamentary life, or to do so, would be of any tangible benefit to either them or the country, taking into consideration the factors and conditions that play an important role in politics, and in addition, the state of affairs of our society; or whether parliamentary participation is an aim in itself and that women have attained the prior other rights — nowadays."

I feel it is very important to issue this "Statement of Clarification" concerning the above-mentioned translated version. I feel it is necessary to do so and to try to clarify, continuously, the important issues for the benefit of the public, as much as our duties require or demand.

HAMAD AL-MAREI
Kuwait

العربية بين الركود والتحرك

بقلم : حمد محمد المرعي

يكثر الجدل حول شجون وشؤون اللغة العربية ، شأنها في هذا شأن لغات كثيرة اثارتها القوميات ، او الفزع من بطرة لغات الغير . وتطرح الاراء والافكار ، وتسخن المناقشات وتنقسم الفرق الى معسكرات وتكتلات . ومع ان الموضوع غالبا ما يدور حول ضرورة اقرار اللغة العربية على انها اللغة القومية الوحيدة ، وعليه تطبيق هذا الاقرار في كل المجالات وعلى كل المستويات ، الا انه في خضم المناقشات الموضوعية احيانا والسطحية احيانا والمتعصبة احيانا اخرى ، فاننا نجد نوعا من الابتعاد عن لب الموضوع واساس وروح موضوع المناقشات .

فاللغة ما هي الا ترجمة اللسان لما يدور في الخلد والذهن ، وقد وضعها الانسان نفسه . ولهذا فانه يجب اعتبار اللغة على انها شيء متحرك (ديناميكي) ، تكون الاستفادة منها بقدر ما يدخله الانسان عليها من حياة وثبات لتناسب متطلبات الدهر والزمن . هذه احدى الحقائق . وحقيقة ثانية هي انه يجب التفريق بين انسان اليوم وانسان ما قبل بضعة قرون . وعلى هذا فانه يجب ان لا نأخذ بتطور الانسان ونهمل تطوير اللسان . فحيث يختلف نمط التفكير والتطور ، فانه لا بد ان يختلف نمط الترجمة . وحقيقة ثالثة انه مادامت اللغة هي اسلوب التفاهم بين البشرية ونشر تفاهم هذا (او ما نسميه بالاتصال) — متخذا بالاعتبار اوسع الدرجات والافاق — ، فانه يجب ان تكون اللغة مواكبة لما يدخله الانسان في تطور تفكيره ومقاييسه ومفاهيمه . وان لاتكون اللغة « كالمسمار في اللوح » باي منطق كان . وحقيقة اخرى يجب ان لا نكون في ضلالة عنها وهي ان الالسن تقاربت وتشابهت بازدياد الثقافات المتبادلة واعتبار علم المعرفة بعالم يتطلب توحيد الوصف والتعبير ، الذي يمكن خلاله الافادة والاستفادة .

ولا يختلف اثنان حول اهمية لغتنا في امور القومية والتاريخ والتراث والحضارة والدين والتقليد ، والى اخره ، مما ليس بموضوعنا هنا . ولكن مما يوجب ان لا يختلف عليه اثنان ايضا ، هو ان تعجيز اللغة او ابطاءها من مواكبة عصرها ، لسبب او لاخر ، له كبير الاثر على ما ذكر اعلاه من امور .

وانه لمن المؤسف ان نرى الغير وقد استفاد من لغتنا العربية ، عندما كانت لغتنا هي لغة المعرفة وليس الوصف فقط ، ونقف اليوم جامدين نستصدر الفتاوى ونستطلع الاراء ونستعرض الالسن ونطرح شعار « العودة الى اللغة العربية » وتظل اللغة مختنقة بضيق افقنا مكبلة بعقم مداركنا . وتضيع اللغة بين تعدد الاتجاهات الحامية لها وتحتكر في مراكز للتعريب ، وكأن الحل طي اسوارها الشاهقة ، او تسند المهمة لمؤسسات تفصلها عن عصرنا عشرات العصور . حتى وكأن هناك مؤامرة تحاك ، ليس فقط لاسقاطها من معجم الحضارة بل وقتلها .

اننا نسمع انتقادات لاذعة عن استخدام اللغة الانكليزية في مراسلات بعض المؤسسات والاعمال مثلا . ولكن لم يتجرأ اي من الناقدين بطرح البديل . واننا نرى الكتب العربية مزخرفة بنقوش تمثل اللغات الاخرى ، وكأنها تقول « لسنا بهذا ولسنا بذاك » : فلا هناك استفادة من لغة الكتاب ، حيث تعجز عن عرض الموضوع ، ولا هناك افادة للغة الكتاب ، حيث نرفع اسواطنا لمن تسول له نفسه القيام بهذا .

ومرارا وتكرارا نذكر بأقوال ومقولات تشهد بأن العربية هي لغة القران ، ولكن لم نجد من يذكرنا بأن العربية ليست قرآنا . حتى وكأن موضوع اللغة يحدده الدين ... ناسين او متناسين ان العربية هي لغة الدين وليست بالدين ، وان اللغة هي محور المشكل وليس القران ، او الدين او القومية او .... الخ .

ان اللغة العربية ، لتكون غنية ، تتطلب الاهتمام المقرون بالمرونة لتقبل المفردات الجديدة في الحياة المعاصرة — بدون التعصب للاصول والفصول . فالمعرفة اتسعت ابوابها ، وليس مفروضا ان تكون مفردات ما قبل عشرة قرون كافية لوقتنا هذا ، ناهيك عن المستقبل . وليس ضروريا ان تكون لتصورات وقتنا اية خلفيات او اصول قبل خمسة قرون مضت مثلا .

كما ان اللغة العربية ، لتكون مواكبة لمسيرة التطور العلمية والعملية مثلا ، يجب ان تستقبل بصدر رحب ، او تستعير مما هو موجود من لغات خلق الله . وكما يقول المثل « ليس هناك من داع لاختراع ما هو موجود ، مرة اخرى » وكما ان اللغة تتطور بتطورنا فان العكس صحيح .

واذا ما اتفقنا ايضا على ان اللغة ما هي الا اتفاق ، فان ما تبقى لا يتعدى الا ان يكون معجمها ضعف ما هو عليه اليوم . وان ما يتبقى ايضا لا يتعدى الا ان نشد العزم ونتوكل ... لان كل دقيقة في عمر اللغة محسوبة على اجيال كثيرة . وحيث تتخلف اللغة ... فالانسان يتخلف .

أريحا التاريخ

بقلم حمد محمد المرعي

ليست اريحا « الدولة » ، ولا اريحا « القضية العربية » ، ولا « اريحا » التي ذاع صيتها اخيرا انطلاقا من تصريحات السيد ياسر عرفات هي المعنية بموضوعنا هنا ، وانما هي حقيقة « اريحا » التاريخية والمتمثلة في كونها اول درجات حضارة الانسان وبؤسه ايضا، اما غير هذا فلا يتعدى كونه من الهامشيات والشكليات ، وليس من الحقائق العميقة النادرة مما دفنه التاريخ .

كل شيء له قصة .. واريحا لها قصة .. وقصتها انها من اول معالم الاستقرار الانساني على ارضه كليا للرزق ، قصتها انها اول مجتمع اسسه الانسان في صعوده سلم الارتقاء ، وشكل نواة القرية والمدينة التي نعرفها في الوقت الحاضر ، وذلك عندما اكتشف الزراعة ، قبل مائة قرن من تاريخ نشوئه المسحيق ، وحصل على الوفرة في الغذاء . وليس هناك اعز والح من الغذاء والاستقرار عند الانسان ، لا في ماضيه القديم ولا في مستقبله البعيد .

واريحا هي قصة .. قصة الحرب .. ليست حروبنا المعروفة ، وانما الحرب الازلية الصادرة عن النفس الشريرة . « اريحا » ينبغي ان تكون رمز ما بداه او ما ادخله العبرانيون او اليهود او الاسرائيليون من مبادىء السلب والنهب والتسلط واللصوصية على حضارة الانسان ، اريحا هي قصة اباحية الاعتداء من واحد على اخر .

ان قصة الحرب لدى الانسان لم تبدا كنزعة فطرية ، مثل الدفاع عن النفس او اصطياد الغذاء او حماية المسكن . لكنها بدات لاول مرة ، في جوهرها وشكلها ، كنوع من اللصوصية المنظمة ، وليس هناك من تعبير غير ذلك ، لسرقة مجتمع مستقر له حدود ، لكن لديه الوفرة الغذائية الناتجة عن الزراعة من قبل جماعات غير مستقرة ومستجرة في ترحالها طلبا لما عند الغير دون اي حق . اريحا كمجتمع متحضر مستقر هي اول من تعرض للسرقات ، نظرا لما توفر لديها من ثروة في المحاصيل ، ولهذا بنيت القلاع والحصون حولها . واول من سرقها كان اجداد العبرانيين منذ خمسين قرنا قبل الميلاد ، وهكذا ابتدات الحرب عند الانسان ، وعندما صمدت في وجه الهجمات كان العبرانيون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، اول من دك المدينة دكا لاستعمارها والسيطرة على ما حولها . وكانت تلك اول حرب تشن بطريقة منظمة سبق لها التخطيط ووضع الاهداف ، بهدف تدمير مجتمع مستقر متحضر وسلب ارضه وخيراته وثرواته . واتخاذها كمنطلق للسيطرة على ما حولها في وادي نهر الاردن .

ان حقيقة « اريحا » هي الوثيقة التاريخية : اريحا اول خطوة في تحضر الانسان ، وبنو اسرائيل اول من استخدم شيئا اسمه الحرب للسيطرة على ما ليس لهم . ومنها تستنبط حقيقة بني اسرائيل في عملهم الفضاد لكسر درجات سلم ارتقاء الانسان . فهل للتاريخ الذي دفن هذه الحقيقة ان ينكرها ؟؟

اللقمة واللكمة والنقمة (٢)

نحن ... وأميركا

بقلم : حمد محمد المرعي

في مقال سابق تحت هذا العنوان « اللقمة واللكمة والنقمة » بتاريخ ٢٣ فبراير الماضي ، توصلنا عبر أسلوب تحليلي رمزي لحالة الانسان ، الى اننا اصبحنا نقرأ بالمقلوب ... ولولا ما تطور من احداث اخيرة، وما وجه الي من تساؤل ... لكنت اعنيه بهذا المقال لما اضطرني الامر الى متابعة الحديث عنه اليوم .

نعود اليوم الى نفس الحديث بعد ان تراجعت الولايات المتحدة عن قرار مجلس الامن بشأن المستوطنات في المناطق المحتلة ومن بينها الجزء المحتل « حديثا » من القدس . ولا شك ان تتبع عملية استصدار القرار أخرج باربعة احتمالات كان يمكن ان يكون عليه موقف اميركا عدا الرفض المطلق : الاول هو عدم التصويت وهذا حدث مرارا وتكرارا واقرب ذلك قبل عام واحد فقط . والثاني هو التصويت بالموافقة بلا تحفظ. وهذا الاسلوب قد يستخدم تجاه الامور قليلة الاهمية او غير المخرجة في السياسة الدولية . والثالث هو التصويت مع الوضع بالاعتبار امكانية التطبيق . وعادة ما يكون ذلك معدوم الفعالية اذا كانت اسرائيل طرفا في الموضوع . ولذلك يتساوى التصويت وعدمه في مثل هذه الحالة . وربما كان الاستثناء الوحيد لتصويت اميركا الى جانب قرار ذي فعالية مكتملة ، وكانت اسرائيل طرفا فيه هو القرار الخاص بانشاء دولة اسرائيل منذ اثنتين وثلاثين عاما مضت .

ويبقى الاحتمال الرابع ، وهو المهم ، واهميته تكمن في انه منصب على اميركا . وقد وضحت اهميته ابان فترة الـ ٢٢ ساعة التي استغرقها النقاش والتداول الاخير في مجلس الامن ، وهذا الاحتمال هو التصويت بالموافقة ، الا انه لا بد ان يكون مقرونا بعناصر وعوامل دقيقة اخرى ، مما يحدث في حالات خاصة . او ان الامر لا بد ان يحتوي على ما يشبه اللعبة او الحيلة ، وهذا يحدث ايضا في بعض الاحيان .

اما موافقة اميركا على مثل هذا القرار ، بشكله ان لم نقل بروحه او جوهره ، فكان لسببين : الظروف العالمية الحاضرة وما يتعلق منها باميركا بوجه خاص من ناحية . ومن ناحية اخرى ، التطورات المتعاقبة التي مرت اميركا مع حلفائها او موقفهم معها ، وتطور القضية العربية وارتباطها بمصالح الاميركية .

ولهذه الامور مجتمعة ، اضافة الى اعتبارات موقعية واجرائية اخرى، كانت اميركا بين المطرقة والسندان . ولهذا فان هذا الاحتمال كان من الضروري ان ينفسن او يخفي نتائج وتوقعات (يمكن الرجوع الى حلقات « آن الاوان » بعنوان « العرب بين اميركا واوروبا » القبس ، ١٩ يوليو) وكان يجب على البلاد العربية ، ضمن هذه المعطيات والعوامل والاعتبارات ، ان تحتاط لهذا الاحتمال الرابع وبن ثم لنتائجه وتأثيراته . لو ربما كان من الافضل للعرب او لم تصوت اميركا على القرار اساسا ، بل ان تصوت عليه وتخرج الينا بعده باقل من ٤٨ ساعة ، بتلك الحماقة المجسمة ، او « الاهانة » : اسرائيل الصغرى تدحر الامة الكبرى باسرع من البرق في جزء من قضية لشرعيتها وضوح الشمس ، وعلى يد من سلمنا امرنا لهم ... وهذه هي المصيبة . (راجع سلسلة « آن الاوان » بعنوان « العرب والقلم الغربي » ، القبس ١٤ يوليو) . وبالطبع لم يحدث هذا تحسبا ، وانما بعد الحدث ، وبعد ان طرب العرب واغتبطوا حتى وكانهم دخلوا القدس حقيقة . وكان ذلك تسرعا مبررا له لانه كان من الاولى التريث وتحري الحقيقة الى ان « تنتهي السكرة وتبدأ الفكرة » . كان من الواجب ان نتحسب للامور قبل الحدث ليس ان نتذمر بعده .

وقبل التطرق الى بعض الحقائق الاساسية يتوجب علينا تبيان امرين : الاول انه اصبح من العادة لدينا التصفيق والتهليل لاي قرار او بيان ، علما بان اي بيان او قرار يصدر في حقنا يجب ان لا يعتبر انتصارا او مكسبا ، وانما اصلاح واجبه لخطأ او خلل ما . وبالمقارنة العكسية ، فها هي اسرائيل « وهي المكاسبة والمنتصرة فعلا » لا نجدها تصفق او تهلل لما يطولنا من هزائم او ما تحققه من مكاسب ، بشتى الصور والاشكال ، الا ، والحق يقال ، عند صدور القرار الخاص بانشاء دولتها عام ٤٨ فلسطين . الا نرى كيف ان عدونا تعتبر انه خطأ وخسارة بحقها كل ما يصدر من بيانات وقرارات « حتى ولو كانت حبرا على ورق » في صالح الحقوق العربية المشروعة ، مع انها ليست بخسارة بتاتا ... اذ انه ليس لها اي حق لتقيم به الخسارة والمكاسب . اما نحن ، فنعتبر كل اصلاح أو تقويم لهزيمة ، ولو شكليا ، انتصارا . وهذا خطأ سياسي وامر قومي واجتماعي له مؤثراته الخطيرة .

والامر الثاني ، اننا ربما بسبب الفراغ عندنا ، اخذنا نعطي اقوى الاعتبارات لامور ومجريات اميركا الانتخابية . وكانها من القضايا التي « يجب » ان تهمنا في قضايانا القومية والمصيرية ، او كاننا حلفاء يهمنا ما يتغير من ادارات بها . فهل اصبحنا بعد كل هذا التاريخ والمبادىء والقيم ، مجرد ولايات تابعة تذعن للولايات المتحدة الاميركية ، وتسبح في فلكها وتنصاع لقراراتها ؟ اضافة لتحولنا في خضمها الى بضاعة مشاعة يتساوم الغير عليها ، ولمصالح ليس لنا بها اية مكاسب .

ولنعد الى بعض الحقائق اللازمة ، والتي نرجو ان لا يكون قد طواها النسيان :

- **اولا : الحقائق الواضحة والفاضحة ، السابقة والحاضرة ، والتي** تربط اميركا بالكيان الصهيوني وتغلغله في سياستها سرا وعلنا .
- ثانيا : استذلال كارتر السافر لكل ما هو صهيوني الى درجة المبادة . وقد ثبت ذلك في عدة مناسبات ، حتى ظهر كارتر اكثر صهيونية من اربابها .
- ثالثا : الحقيقة الكارترية المتقلبة التي تتضح من الاعتبارات التالية :

١ — رفعه لشعار حقوق الانسان للعالم وفي العالم اجمع ، في اول عام لتوليه الرئاسة ، ثم تملصه من هذا الشعار بعد فترة قصيرة ، وربما بتأثير الكستنجرية تحت ضغوط مصالح المصابات التي لا تولي ادنى اهتمام للاعتبارات البشرية راجع « الحرب الساخنة بدايتها باردة » القبس ، ١٢ ديسمبر » .

٢ — في أول اطلالاته للتعرف على القضايا الشرق اوسطية ، اشار كارتر الى وطن قومي للفلسطينيين ، ثم ما لبث أن تراجع بصورة مخزية ايضا ، عندما عرف حدوده وقيوده .

٣ — وبعدها عندما التقى كارتر مع الدولة العظمى الاخرى ، في لقاء قمة ، على ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ضمن اطار دولي ، عاد وتخلى عن ذلك الاتفاق بطريقة مبيتة .

٤ — موقف كارتر من ايران والشاه وطرده ودخوله اميركا بطريقة ملتوية ، وقضية السفارة والمقاطعة واللجنة الدولية ، وتواجد جوردان في بنما ، وخروج الشاه من اميركا بطريقة اكثر التواء ، ولجنة التحقيق الدولية وغيرها من متناقضات نحن لها حافظون .

- رابعا : « كيمب دايفيد » وابعاده واضحة . فالقرار المنفرد والحل المنفرد ، والتلاعب بالصياغة ادى الى عكس ما اوحى الينا عن غرض الاتفاقية ، والتنازلات المشتراة بهدف احتلال الارض وطمس القضية الوطنية الفلسطينية . حتى اصبح الوضع شرعيا عن طريق معاهدة لا تمثل اية شرعية (راجع مقال «هل سنترك اللعبة تكتمل» ، القبس — ١٢ ابريل) وايضا « هل للخطأ من تكرار » ، ١ ابريل .
- خامسا : « مؤتمر اسلام اباد » فعندما دخل الاتحاد السوفيتي افغانستان نادى المنادي (وهو كارتر) للدفاع عن حمى الاسلام والمسلمين ، ولبينا نداءه طائعين . وان لا نهاجمها جراءها . ثم نتذكر بعضنا ان هناك حالة اغتصاب من افغانستان وهي القدس . (راجع « اللدغة الثالثة » — القبس ٢٦ يناير ، وايضا « افغانستان فيتنام الثانية » ٢٣ يناير) .

هذه الحقائق ، سواء كانت مجردة او في محيط ارتباطها واطارها العام كان يجب ان تكون دروسا ماثلة بمقدمة الينا في اطباق من الفضة نتعلمها بلا جهد او مجهود يذكر . وكان الدهر يقول لنا « يا جميع الى متى جهلكم !» فالشيء اليقيني ان اميركا بالنسبة لنا هي اسرائيل ، وليس العكس . وبعد ذلك هل يصح لنا ان نكون مثل الخاتم في اصبعها اللعين ، وتموت بنا النخوة لطلب ادنى الحقوق المشروعة ، وكانها صدقة . علما بانه لدينا من الطرق والامكانات ما يؤهلنا لاستخلاص مطالبنا .

اما ان نصل الى ما وصلنا اليه اخيرا بان اصبحنا مثار سخرية القرارات الدولية ومحط استهزاء البشرية ، وكما يقول المثل « ليس من طبهم بل من تردينا » فهذا امر ينبغي ان يكون مرفوضا بالفعل لا بالبيانات . وربما نرجع الى التاريخ لنعرف اين مكمن الخطأ في التقدير. (راجع « اريحا التاريخ » القبس ٦ مارس) .

التراجع الاميركي عن قرار ادانة سياسة المستوطنات يؤكد لنا ان التاريخ قد يعيد نفسه ، لكن ليس للعرب ، اذ ان الاسطوانة هي التي تعيد نفسها وليس التاريخ ، وهذه هي الطامة الكبرى . وبهذا نصبح « امة ضحكت من جهلها الامم » (راجع « مشاهدون بمسرح البقاء » ، القبس ٢٣ يوليو) .

التعامل بعمق وحذر مع أوروبا

بقلم : حمد محمد المرعي

ربما تكون بعض دول اوروبا القيادية صادقة فيما صدر عنها اخيرا من اتجاه نحو تعديل بعض سياستها تجاه البلاد العربية ، وبالاخص القضية الفلسطينية والمشكل الاسرائيلي . لكن يجب ان لا نغمرنا النشوة اكثر من اللازم . فالقرارات الاوروبية بهذا الشأن لم تنقطع عام ١٩٦٧ . ومع انها تميل الى تأييد القضايا العربية ، الا انها تحتاج الى التعمق في تبرير هذا التحول ، كما تحتاج الى ترجمة فعلية لهذا الميل والاتجاه .

فمن جهة اولى ، لا ينكر التاريخ المسؤولية الكبيرة لبريطانيا عما يحدث في المنطقة العربية ، وبالاخص جريمتها الشنعاء بحق فلسطين وشعبها ، من وعد بلفور الى اخر ايام الانتداب الى تكوين دولة اسرائيل . ولا ينكر ايضا انه لولا النازية الالمانية لما كان لليهود من شأن في السياسة العالمية وفعالية في احتلال ارض الغير لتكوين ما يسمى بدولتهم ، ولما تسنى لبدا « اللاسامية » دخول التاريخ من اوسع ابوابه ، ولا استغلال تعويضاتها بهذا الشأن في بناء اليهود لدولتهم وتطوير فعاليتها .

كما لا ينكر ما لفرنسا من معاضد كبيرة لاسرائيل منذ تكوينها الى حرب الايام الستة ليصل الاحتلال الاسرائيلي الى ما هو عليه حاليا . وهل ننسى ما للميراج الفرنسي من اثر كبير في التوسع الاسرائيلي ؟ او هل نصدق ان اسرائيل حصلت على بعض زوارقها الفرنسية الحربية عن طريق السرقة ؟ او ان تحطيم المفاعلات الفرنسية المصنعة للعراق، وسط كل الاجراءات الامنية ، قد تم دون وجود تراخ ما ، وما نجم عن هذا من تاخير لتطوير العراق في المجال النووي .

والامثلة كثيرة وكبيرة ، مما دعم عن طريق تلك الدول مجتمعة اسرائيل معنويا وماديا مع مساندتها بكل طريقة ، حتى اصبحت على ما هي عليه الان ، كاكبر ترسانة للاسلحة في المنطقة . واندفعت بمساندة تلك الدول ، في وضع مشاريعها التوسعية موضع التنفيذ بعد فترة من انشائها . وما زال هذا الدعم والمساندة مستمرين الى يومنا هذا . وما زال استهتارها بقرارات المجتمع الدولي قائما .

ومن جهة اخرى ، اليست الحكومة البريطانية الحالية تسبح ، في فلك السياسة الاميركية ؟ اليس لها رصيد كبير من التجارب والممارسات والخبرة القديمة في السياسة العالمية والاستعمارين القديم والجديد .؟ اليست هي صاحبة القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ الذي تجاهلت فيه اصحاب القضية الحقيقيين من ابناء الشعب الفلسطيني بعد نصف قرن من وعد بلفور ، الذي هو وعد خاطىء بحق التاريخ والانسانية ؟ وفوق كل ذلك تجيء بريطانيا اليوم ايضا ، عندما اصبحت المصالح في المحك وبعد اكثر من ثلاثة عشر عاما « وهو رقم مشؤوم عندها » لتبرىء ذمتها من جريمتها بحق العرب التي لا تطهرها حتى مياه المحيطات مجتمعة .

نتيجة لكل هذه الاعتبارات السالفة ، فانه مهما عملت اوروبا ، عن طريق الفعل وليس القول ، فان تصرفاتها لا تصحح نصف ما اقترفته من خطأ وما استمرت فيه من خطايا . هذا اذا كان يصح اعتبار اية عملية ، تضمن بقاء اسرائيل « اصل الخطأ » هي تصحيح لخطأ تاريخي .

وعندما نرى تهافت الزعماء والوزراء الاوروبيين على منطقتنا واقوالهم عن التعاون معنا وقراراتهم باشتعاطف مع حقوقنا ، فان عليهم ان لا يتصلوا عما كانوا هم مسؤولون عنه اصلا . وينبغي اظهار الحقيقة لهم على اساس بان ما تغير هو معادلة المصالح فقط ، مع ان المطلوب هو ان تتغير الروح والضمير . وحيث ان معادلة المصالح تكون فيها المتغيرات اكثر من الثوابت ، فانه ينبغي ان نحتاط وننظر الى الامور بمنظار الحقيقة :

- اولا : يجب عدم اعتبار ما تقوم به الدول القيادية في اوروبا تعاونا او تعاطفا مجردا . بل يجب ان تقر هذه الدول بانه محاولة لاصلاح خطأ كان لها نصيب كبير في احداثه .
- وثانيا : يجب ان لا تقف جهودها عند حد ، او ان تضاعف تلك الجهود للتفكير فقط فيما احدثته بحق التاريخ والانسانية .
- وثالثا : ان تقوم بترجمة عملية لتصريحات مسؤوليها ، وان تلخص مقاصدها بافعال وافعال فقط .
- واخيرا : تحديد الضمانات بما يؤكد ان الامر ليس مجرد نزوة عابرة « كما اقنع من دوقف اميركا اخيرا » وليس مجرد امتصاص لغرواتنا حتى اذا ما جفت ادارروا لنا ظهورهم .

عدا ذلك فقد آن الاوان كي لا نعيد قراءة آيات التاريخ بالمقلوب ، وان نعتمد المعيار الصحيح ، اين تكمن بالفعل مصالح اوروبا ، ومن هو المستفيد فعلا في النهاية ؟ واذا لم نفعل ذلك فاننا نكون مساهمين بما ارتكب من خطأ بحق التاريخ والانسانية .

دولة اليهود العظمى

بقلم : حمد محمد المرعي

لا يمكن ان تكون دولة من « النيل الى الفرات » هي حلم اليهود كما نسب اليهم . اذ ليس في هذا انصاف لطموحاتهم ونشاطهم الدائب واستخدامهم كافة الوسائل والطرق والفعاليات والمبررات في تحقيق مآربهم ، تاريخيا وحاضرا او مستقبليا ، من مؤسساتهم الدينية والقومية او حتى الحياتية الخاصة وعناصر روابطهم ، مما يأمل ان يتيح لهم مرادهم بالسيطرة .

فاليهود عرفوا على أي الاوتار يضربون في سبيل تحقيق أهدافهم : الدين والعاطفة وراس المال . وعرفوا كيف ينغمونها : المقامرة ، عدم التردد ، فقدان الاحساس بالغير ، « والبريء متهم حتى يدان » والغريب مرفوض حتى « يرحل او يموت » ، وعامل مهم اخر هو المثابرة والاجتهاد . وعلى ذلك راوا بادعائهم : « شعب الله المختار » و « الساميين » و « بني صهيون » .

ولم يكن زيفا عنادهم لفرعون ، ودكهم لاريحا ، وتسلطهم على المسيح لدى « بايريت بايلوت » ومعاكساتهم للمسيحية الى ما بعد القرن العاشر ، ومحاربتهم غير المنقطعة للمسلمين والعرب ، الى ان نجحوا بتغيير اتجاههم بطريقة سلسة في بلورة فكرة ان الديانة المسيحية ذات خلفيات واصول عبرية . ومن هذا استطاعوا ان يبرئوا انفسهم مما يعرفه المسيحيون عن مسؤولية اليهود نحو المسيح وقومه . وما تبع ذلك جاء بشكل ارتباط الدم اليهودي ، وغرسهم في العالم الحديث والمتغيرات العالمية .

وقد عرفوا اين يختاروا منطلقهم : فلسطين ، حيث الدين والعاطفة . والمنطقة المحيطة حولها ، حيث الاستراتيجية والثروة (ولربما حيث الشعوب المضعضعة) . والشرق الاوسط حيث مهد البشرية ومهبط الاديان واشعاع الحضارات .

وباعتقادي انهم نجحوا الى اكبر مما يتصورونه في هذه المرحلة . والان لا يوجد هناك يهودي بل اسرائيلي او « من اسرائيل » حتى ولو لم يكن يعرف أين تقع هذه « الاسرائيل » على الخريطة . واينشتاين العالم ، واحد مقومات تطوير تفجير القنبلة الذرية على اليابان ، واثر هذا على الانسانية ، منح رئاسة دولة اسرائيل في اول عهد تكوينها . وغير هذا الكثير مما لا يترددفيه اليهود للحصول على مبتغاهم .

وكل هذا ضمن اطار مخطط ومدرج ، لا لبناء دولة اليهود من الفرات الى النيل ، بل لبنائها دولة صهيون كونيا .

وحيث انهم قاتلوا المسيحيين سابقا ، ومن ثم المسلمين ومن بعدهما تعاضدوا مع المسيحيين ونزعوا اليهم بمقاتلة العرب ، فانه ما ان تحقق هدفهم ، حتى عادوا الى تصفية المسيحيين . وعلى هذا فانهم ان يتوقفوا حتى تكون عاصمتهم السياسية « روما » ، مقر البابا وعاصمة المسيحية ، مثل ما تحقق حلمهم بان تكون القدس (بلد الاديان السماوية) عاصمة لهم ولو وقتيا .

وبهذا يكون قد اكتمل لهم نصاب السيطرة الحقيقية على الشرق الاوسط واوروبا (وامريكا شيئا سابقا) . وبعد هذا يصبح من المنطقية والسهولة ، الزحف الى باقي اجزاء العالم .

وعلى هذا فانه يجب أن لا نصدق ما دعاه البعض من ان دولة اسرائيل « من الفرات الى النيل » . لان هذه اولى المراحل . اما الحلم ، حلم بني اسرائيل ، فهو دولة اسرائيلية عبر العالم . اما الشرق الاوسط فيبقى هو المنطقة المنطقية لمثل هذه الانطلاقة .

ويبقى ايضا ... نحن العرب : هل يمكننا ، بعد استعادتنا لقوتنا ، ان نشرح لحكومات وشعوب العالم اجمع ما هي غير منتهية اليه ؟

كلمة بحكم الصحافة

بقلم : حمد محمد المزعل

الصحافة عليها التزامات كبيرة للقارىء . فلهذا القارىء انشئت الصحافة ، وعن طريقه تحقق مصالحها ومصالح الغير ، المستخدمين لها . اضافة الى ان القارىء هو « الزبون » الوحيد لها . واخيرا ان صدورها تحكمه مبادىء وأخلاقيات ، منها الاعتبار لكرامة القارىء واحترامها بالكامل .

ولكن هل يا ترى ان هذه الالتزامات متخذة في الاعتبار ، شكلا ومضمونا ، في جميع صحافتنا المحلية ؟ لا نظن هذا .

فالمطلب لصحافتنا يجد ثلاث ظواهر مؤسفة . اولاها ، انه لا توجد هناك العناية او الاهتمام ولو اقله في بعض الاحيان ، لتوخي التركيز الصحفي من ناحية التنظيم والترتيب .. ولهذا نجد الابواب والمواد مختلطة مع بعضها ، او تصفيف المواضيع وموادها ، بدون اعتبار الاولوية او الاهمية ، أو حتى سيكولوجية القارىء او المصلحة الصحفية .

وثانيها ، الحشو الظاهر مما يخلط في الاهتمامات ، منتقصا احيانا او مبالغا احيانا في الاهداف او النتائج ، بلا مبالاة تذكر لتوخي أدنى الاعتبارات . فالاسلوب الادبي السليم مشتت ان لم يكن ضائعا ، عاكسا للقارىء مدى انضباطية هذه الصحيفة عن تلك ، حتى بدون أن يكون لهذا متطلعا .

وثالثها ، عدم الاهتمام بالصياغة اللغوية او اللغة المفهومة . وهذه الظاهرة أصبحت كالسرطان في بعض صحفنا . وكان هناك من يؤكد أن اللغة ليست هي وسط التفاهم ، او اسلوب النقل الوحيد من الصحافة للقارىء . فلا تقيد بالاشارات (مثل الفاصلة والنقطة والاقواس) او النقل من اخرين ، ولا خبر لمبتدا او مبتدا لخبر ، ولا موصوف لصفة او مفعول به لفاعل . ولا ترابط في المعنى او تسلسلا له . ولا توخيات للمصادر . زد على ذلك ، وهذا مهم ، ان اللغة وهي محور عمل الصحافة ، أصبحت لعبة استهزاء المحررين ، وكان كرامة القارىء اصبحت اضحوكة بايديهم .

ولا ننشد هنا الموضوعية او الدقة في التحري والبحث ، او الخيارات المتسعة او الغزارة للمواضيع ومادتها ، او المظهر والحرفة الصحفية المتكاملة او النوعية او الاصالة او ... وذلك لاننا واضعون حداثة هذه الصحافة وامكاناتها وقدراتها في الاعتبار . والا لتطلب هذا الموضوع صحيفة بحالها . ولكن كل ما نطلبه أن تتطور هذه الصحافة الى الامام — لا ان ترجع الى الوراء ، وبرايي هذا مطلب متواضع . وان تواكب التطور الحتمي في أسلوب الاتصال ، لا أن تظل في مرحلة الحبو حين بدا الغير من القطاعات الاخرى بممارسة الركض .

والا ما فائدة هذا الطاقم من المحررين ومدرائهم ورؤسائهم واجهزتهم ان لم يعتبر ما تطرقنا له ضمن عملهم الرئيسي ؟ وان تناسوا أن تلك الصحافة تحمل بصمات اسمائهم بكبير الحروف ، فانه يجب أن لا يتناسوا انه بهذا يعرف القارىء المدرك الى اين يشير باصبعه . حينها ، وهذه هي السخرية ، ان تكون الصحافة ساخرة على نفسها .

كلمة بحكم إدارة المرور

بقلم : حمد محمد المرعي

الطريق البحري المواجه لضاحية الصليبخات ، من اشارة سكن الصليبخات الحكومي الى امتداد ٤ونصف (كم) قرب نادي الصليبخات ، يعتبر طريقا عاما ومهما ، ويخدم الصليبخات والدوحة والجهره وغيرها من المناطق الشمالية الخارجية . وقبل فترة كان هذا الطريق يحتوي على لفات وسطية . وقبل مدة أحضرت أجهزة المرور علاماتها المبنية للفة الـ (يو) ، وغرستها لتبين مواقع اللفات . وقبل ان يجف صبغ تلك العلامات ، جاء من اخذ يفتح لفات اخرى واغلاق لفات موجودة . وكان اغلاقهم لها عن طريق شق ارضي في اللفة . وظل الامر هكذا لفترة ، بعض اللفات عليها علامة ومغلقة ، واخرى مفتوحة من جديد وليست مبينة . ولم يتوقف الامر هنا . بل اعيد العمل مرة ثانية ، وعدلت مواقع تلك اللفات من جديد بان فتحت لفات كانت مفتوحة اصلا وتم اغلاقها في العمليات الاولى ، واغلقت لفات لم يمض على فتحها بضعة أسابيع .

كانت النتيجة اثناء تلك الخبطة هي ان تلخبط السائقون والمرور . فكان العازم على استخدام اللفة ، يهدىء من سرعته شروعا في دخولها ، ويكتشف في اخر لحظة الشق الارضي المغلق للفة ، مما يحدوه الى تعديل اتجاهه ليستمر على الطريق . وبالطبع هناك سيارات اخرى من ورائه مباشرة ، حاسبين وبصواب ان السيارة الامامية داخلة في اللفة . وعلما أن السرعة « المفترضة » على ذلك الطريق هي ١٠٠ كم/ساعة ، اما السرعة « الفعلية » فنتركها للخيال ، متخذا في الاعتبار سعة الطريق واستمراريته وطوله ، ونوعية بعض البشر وانعدام المراقبة عليه ، فانه يسهل علينا تصور نوعية الحوادث التي تقع او تكاد تقع . حوادث نعتبرها نتيجة تعمد وسبق اصرار ، صادرة عن عمليات اللخبطة في الاعمال ، عشوائيتها وارتجاليتها و ... ولكن كل هذا يعتبر من الماضي .

اما الحاضر فله امر اخر . اذ اعيد فتح لفات واغلاق ثانية واستحداث اخرى . واذ تامل حواسنا ان تكون هذه هي الاخيرة او خاتمة المشروع ، الا ان عقولنا تتمنى غير هذا . حيث ان الذي حدث هو تواجد فتحات نشاز مقابل الساحة العامة (والتي تعتبر حديقة عامة) في القطعة رقم (١) على بعد ٣ ونصف (كم) من اشارة سكن الصليبخات الحكومي . اذ مقابل تلك الساحة على الطريق العام أوجدت لفتان ، يعتبر تصميم اتجاههما معكوسا ، ولا يهمنا ما يقوله المسؤولون من تواجد دراسات وغيرها . ذلك التصميم لا تبيحه متطلبات هندسية او اعتبارات تشغيلية او فنية ولا افتراضات مرورية . بالاضافة فانه نتيجة لهذا التصميم ، اخذ السائقون يستخدمون تلك اللفات بطريقة عكسية (رونج ساید) ، او يصلون اليها مستخدمين الطريق باتجاه خاطىء (رونج ساید) . وذلك نتيجة أن الاغلبية تود الوصول الى الساحة ، سواء للوصول الى محطة التنقية التابعة لوزارة الاشغال ، او الوصول الى مكتب وزارة الكهرباء (وخاصة بعد تعديل اللفات التي بالاصل كانت توصل اليه بطريقة ميسورة) ، اضافة الى الشباب (وهم كثرة) المستخدمين للساحة كملاعب كرة قدم . حتى اني رايت ، وليس في هذا مبالغة او مغالطة ، سيارة شرطة تستخدم احدى اللفتين باتجاه خاطىء . علما بانه مقابل تلك الساحة يوجد موقف سيارات عام لا يمكن الوصول اليه الان على نمط اتجاه اللفات المستحدث ، مما يزيد في التناقض والسخرية .

ونحن من مؤيدي التنظيم ، ونود ان نكون خاضعين له ، الا ان التنظيم السليم هو ما يأخذ بالاعتبار بشكل اساسي ، النوعية البشرية ومتطلباتها والاسس السليمة في التنظيم ، وليس من اجل (خالف تنظم) . ولهذا قلنا ان عقولنا تتمنى أن لا يكون المشروع قد انتهى ، اذ نود أن ترجع المعاول ، وبأسرع وقت ، لتعديل تلك اللفتين وتبديل اتجاههما ، والا ستكون هناك ضحايا لارواح بريئة على مدار الساعة ، الا ان يوظف شرطي على كل لفة ، وعلى مدار الساعة ايضا ، وحتى بهذا فانه لا يوجد هناك ضمان .

قد تكون الاسباب كثيرة لطريقة مجريات العمل . قد تكون هناك عشوائية او ارتجالية او خطا ما ، لتكرار العمل على تلك المسافة القصيرة ثلاث مرات ، بين تعديل واعادة تعديل ... الخ . او قد تكون هناك أمور لا نعرفها نحن المواطنين . او قد تكون لمراضاة بعض الناس الذين يريدون الوصول بأسهل الطرق . ولكن نشك ان تكون هناك اسرار عليا .

ولمعرفتي بذلك الطريق ، حيث استخدمه شخصيا اربع مرات في اليوم ، حتى اننا اول ما شاهدنا العلامات تغرس قبل ٦ شهور بضت ، هللنا طربا ، حاسبين انه سيكون هناك تنظيم على نمط الشق الطولي في الرصيف الاوسط والذي يحتوي بداخله على لفة . ان طربنا قد تبدد ، ولكن هل ستبدد حياتنا ايضا بهذا الاسلوب ؟

لنتذكر ما جرى على طريق الجهرة (بين تقاطعه مع شارع المطار وتقاطعه مع شارع الغزالي) ، عندما اغلقت اللفات ببراميل واكوام طين قبل موعدها ، وماذا كانت النتيجة ؟ . ركوب السيارات على الارصفة ، وعرقلة المرور ، والحوادث ، وفتح السائقين للفتحات بانفسهم بازاحة البراميل ومن ثم النهاية اعيد فتح اللفات مرة اخرى قبل ان تستحدث الجديدة مؤخرا .

نحن مع النظام والتنظيم ، ولكن اذا كانت هناك مبررات ، اولها لاستمرار سلامة الناس ، وثانيها ان تكون هناك امكانية لتطبيقها . والا ... فبلاها .

تلك اللفتان اللتان ذكرتهما تتطلب الاهتمام المباشر والفوري من المسؤولين ، والا سنذكرهم يوما ما ، حيث لا تنفع الذكرى . فرجاء مراعاة سلامة أولادنا وأهالينا ، وشاكرين للمسؤولين كل جهود وتعاون.

البطالة الانتاجية في الجهاز الحكومي

بقلم : حمد محمد المرعي

تصريح وزير الدولة للشؤون القانونية والادارية الاخير حول نسب المؤهلات والكفاءات والمستوى التعليمي والانتاجي في الاجهزة الحكومية، تضمن ارقاما احصائية جديدة تبين ان ١٥٪ من موظفي الدولة اميون و٢٠٪ يقراون ويكتبون فقط ، و٣٪ حاصلون على المرحلة الابتدائية ، و٦٪ المرحلة المتوسطة و١٥٪ الثانوية و١٢٪ فقط جامعيون .

هذا التصريح يوجب التوقف والتامل والتعمق لتقصي المسببات الحقيقية لذلك ، خاصة في ضوء ما هو معروف « بالترهل الوظيفي »

ولعل الامر الذي يطرح نفسه مرارا وتكرارا ليس هو الربط بين تدني عدد الموظفين المؤهلين وبين انخفاض انتاجية الاجهزة الحكومية ، لكنه يتمثل في اسباب عجز الجهاز الحكومي عن استقطاب ذوي الكفاءة والمؤهلات الذين يمكن ان يرفعوا من مستوى انتاجية العمل . كما ينبغي الا ننتاسى ، وهذا مهم ، ان الخبرة قدتكون اهم من المؤهل ، وان كثيرا من المؤهلين لا تعني مؤهلاتهم اكثر من « جواز الى الوظيفة » ، وان الانتاجية والخلق والابداع تتحكم بها عوامل واعتبارات اخرى كثيرة .

ولعله معروف ان من تلك الاسباب هناك اربعة عوامل مألوفة ولها اهميتها ، وليس منها الخيارات المتاحة امام الكفاءات في مجالات غير الاجهزة الحكومية ، حيث ان هذا امر جانبي ولم يتواجد اولا ما سوف نتطرق اليه من عوامل مسببة هي :

● عدم الاجتهاد او الجدية في جلب الكفاءات ، او عدم استقبالها الاستقبال الملائم مع وضع العراقيل والعقبات الاجرائية والشكلية التي قد لا يكون لها اي مبرر اللهم الا امزجة البعض او ضيق مداركهم او ما تمليه عليه اوهامهم .

● اطار العمل التقليدي الذي قد لا تتلاءم معه نظرة او تفكير او نهج هذه الكفاءات ومفاهيمها بطرق العمل والانتاج في القالب المعطى الصحيح من جهة ، ومن جهة اخرى تربع الكثير من القديمين والمعمرين «جدا» في ورش صناعةالقرارات او الاشرافعليها او تقييمها دون اي اهتمام او قابلية لافساح المجال من جانبهم للدماء الجديدة، واضعين بعين الاعتبار اننا في عام ١٩٨٠ في مرحلة نمو متزايد ومتسع وأمام تحديات ومتغيرات كثيرة وكبيرة .

● الواسطة وما ادراك ما مرض الواسطة . فالقريب يقرب والبعيد يبعد ، وظاهرة « شيلني واشيلك » ليست من الاسرار العليا ، وهناك الطرق والاساليب والاجراءات الكثيرة التي تسهل هذه العملية

● عدم توافق الدخل الفردي مع متطلبات المجتمع المادي والاستهلاكي من ناحية ، ومن ناحية اخرى تباين الدخول الفردية من فرد لاخر بشكل ملحوظ وليس نسبة او قياسا الى الكفاءات او القدرات او المسؤوليات او الانتاج او الابداع ، وانما بكلمتين فقط « الامتيازات والفرص » . فالموظف قد يتاجر من داخل مكتبه الحكومي او عن طريق وظيفته او علاقاته . « والدلال » قد يكون دخله اضعاف دخل الطبيب والاديب مجتمعين في كل الاحيان .

ولا شك ان هذه العوامل ، مرتبطة ببعضها البعض وبعوامل اخرى ضمن اطار اجتماعي واقتصادي وتجاري متسع ، هي من الامور التي ينبغي النظر من خلال عدساتها لايضاح السبب الوحيد للبطالة الانتاجية في اجهزة الحكومة ، التي تتمثل في راينا ، في فشل هذه الاجهزة في استقطاب الكفاءات . أما تدني عدد الكفاءات .. فما هي الا نتيجة وليست سببا .

كلية السياسة ومعايير الناخب

بقلم : حمد محمد المرعـــي

تقوم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية باجراء بحث ميداني حول « اسس ومعايير الناخب الكويتي » . البحث الذي يتكون من عدة صفحات ، تتضمن بيانات محـــددة تتعلق بشخص المستجوب واسئلة غطت بوجه عام بعض اتجاهات المستجوبين وميولهم الانتخابية .

واي مطلع على هذا البحث الذي يصدر عن كلية في جامعة عمرها اكثر من ١٥ سنة خرجت المئـــات مـــن المتعلمين ، لا يخرج الا بنتيجة واحدة هي ان البحث من حيث الاطار والصياغة دون المستوى ، ان لـــم يكـــن ارتجاليا وعشوائيا . وربما لو كان بحثا يقوم به طلبة المرحلة الثانوية لكان هناك بعض العذر ، اما والبحث صادر عن جامعة الكويت فان الوضع يختلف .

فبغض النظر عن عيوب الصياغة العلمية ، وبغض النظر عن التسلسل البحثي الصحيح للاسئلة وطريقة وضع اجاباتها ، وبغض النظر عن منطقية الاستجواب من الناحية الزمنية او الهدفية .. بغض النظر عن كل ذلك فان البحث اما انه تطرق لبعض النواحي الجوهرية لكن باتجاه خاطىء واما انه ابتعد عن الجوهر واهتـــم ببعض الشكليات متناسيا فارق الزمن وتطلعات الناخبين في عام ١٩٨٠ ، بعد اكثر من ١٥ عاما من الحياة البرلمانية في البلاد ، ومهملا تماما بعض الاسس والمعايير ضمـــن مقاييس شاملة وصحيحة للثوابت و المتغيرات التي هي من اصول البحث العلمي الصحيح . واكثر من هذا تركيزه على التكرار الذهني في الاستقراء ، حيـــث ان غالبية الاسئلة من الممكن استنتاج اجاباتها بنصف العدد الموجود منهـــا .

وحيث ان الاسئلة ركزت على العوامل الدينية والقبلية والعائلية .. فكيف يكون من الممكن ، على سبيل المثال تعميم مثل هذا البحث دون انتقاء العينات العددية الممثلة؟ وكيف من الممكن اينما مقارنته بما يتوفر من معلومـــات دون ايجاد اي تحكم ..؟ وادراكا لما اذا كان لهذا البحث اية اهمية فكيف يمكن اخضاعه لاعمال التقييم والتحليـــل السليم التي تبين حقيقة وشرعية نتائجه ..؟

اذا كان هذا البحث مثالا لمـــا تقوم به الجامعة متمثلة بهذه الكلية فلا عجب اذا راينا حملة شهادات هذه الجامعة في حياتهم العملية ، لان هذا البحث يؤكد ان النقد يجب ان يوجه الى الجامعة كمؤسسة وليس للشباب او الشابات كعناصر منتجة .

وربما كان من الاجدى ان يكون هذا البحث محاولة مبدئية لعمل بحث عن اسس ومعايير الناخب الكويتي ، وان يسمى كذلك ، لا ان يكون بحثا عن الاسس والمعايير في قالبه الحالي .

من أجل حفنة من الأصوات الانتخابية!

بقلم : حمد محمد المرعي

المحاولة الاميركية لاختطاف الرهائن من ايران بأسلوب القوة والمخابرات واستعراض العضلات لا يمكن الا ان تكون فاشلة . فقصة « خليج الخنازير » التي قامت بها اميركا عام ١٩٦١ ضد كوبا مازالت تتناقل تفاصيلها الادارات الاميركية الواحدة تلو الاخرى . وقصة سفينة « المايوجوز » التي فقدت اميركا اكثر رهائنها عندما ارادت تحريرها عام ١٩٧٤ مازالت تتردد في الاذهان وتستخدم في شعارات الانتخابات ومساوماتها . وكذلك المحاولة المصرية في قبرص عام ١٩٧٨ ، لم تأت الا بالاحزان لاهل ضحاياها من رجال الصاعقة المصرية نتيجة استعراض العضلات .

ومحاولة المقارنة بما حدث في عينتيبه غير سليمة لان الامر يختلف اختلافا كبيرا ، من حيث موقع العملية ومحيطها وليس اسلوبها وعناصرها . فالقوة لم تنجح ، مهما كانت ، في السنوات الاخيرة .

لذلك كان على الولايات المتحدة ان تتعلم شيئا من التاريخ ، ومن حادث السفارة المصرية في انقرة وسفارة الدومونيكان في بوغوتا وغيرهما .

ونتائج المحاولة الفاشلة ليست فقط ان اميركا قد فقدت هيبتها ، ولا ان كارتر فقد ثمانية ارواح وطائرتين دون ان يجني شيئا ، وهو الذي انتقد سابقه فورد عندما فقد ٤١ جنديا لكنه حرر بالفعل ٣٩ شخصا اخر . كما انها ليست فقط ان كارتر ناقض نفسه عندما تذرع بالعوامل الانسانية في تلك المحاولة التي لم يكن من اهدافها اية انسانية ولكن مجرد زيادة الاسهم الانتخابية . لكن العملية ادت ايضا الى توزيع الرهائن في مدن ايران المختلفة ، وضعف الامل في الافراج عنهم ، بالاضافة الى استمرار عوامل عدم الاستقرار في المنطقة . وكل ذلك من اجل حفنة من الاصوات في انتخابات الرئاسة الاميركية .

لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية؟

بقلم : حمد محمد المرعي

اذا كان القصور في اجراءات الوقاية والسلامة امرا واردا .. اذا كانت النظم والاشتراكات في احسن احوالها مجرد شكل دون جوهر .. واذا كانت التشريعات غائبة والامكانات محدوده والقدرات مشتتة .. واذا كان الوعي العمالي ما زال محدودا .. اذا كان ذلك كله قائما الى جانب الطفرة في الاستثمارات الصناعية التي اوجدت ثغرة في اجهزة ومؤسسات السلامة والحماية ، والى جانب انعدام التفهم والتعاون بين الجمهور والجهات المسؤولة .. فما هو التصور الممكن تخيله لمنطقة الشويخ الصناعية ؟

ان وضع هذه المنطقة لا يمكن تخيله الا اذا تصورنا قطعة « سندويش » تمثل المنشآت الصناعية وقطعة الجبن او اللحم فيها تمثل المناطق السكنية ، (الشويخ الجنوبي ، كيفان ، الخالدية ، العمرية ، الرابية ، الزراعية ، الرقعي ، دور رعاية العجز والمستشفيات .. وغيرها) وليس هذا فقط ، وانما تعتبر منطقة اعمال مكثفة ومرور مزدحم وتتكدس فيها كل مخاطر الدنيا واهمالات البشرية ، مما قد تجده في المعاجم او لا تجده .

وقد يكفي ان نذكر ان ما يزيد على عشرة الاف من البشر المقيمين حول تلك المنطقة ، في نصف قطر لا يتعدى عشرة كيلو مترات ، وان الافا من العاملين متواجدون فيها ، وان بلايين الدنانير مستثمرة او مخزنة فيها ، اضافة الى ملايين قطع الغيار والاف الاليات والمعدات.

كما ان هذه المنطقة تضم مواقع ومؤسسات استراتيجية وحساسة لحياة هذا البلد متمثلة في الموانىء ومستودعاتها ومحطة التقطير ومخازن التموين ووزارة المواصلات ، اضافة الى انه تقع على محيطها شبرة الخضار والمواكه المركزية ومنشآت الدفاع الرئيسية ، واحدى خزانات مياه الشرب الرئيسية ومركز التحكم لشبكات المياه .

وقد يكفي ان نضيف الى ذلك كله المستشفيات ، وما ادراك ما المستشفيات ، ومرور الانفاذ . كما يكفي ان نشير الى سحب الدخان والغازات السامة والخانقة والملوثات وغيرها التي تغطي سماء المنطقة.

كذلك تمر في هذه المنطقة اربعة طرق عبور رئيسية تربط شمال الكويت بجنوبها وشرقها ، وتمثل شريانا رئيسيا لخدمات هذا البلد .

ويجب ان لا نجهل ان هذه المنطقة الصناعية ، ليست منطقة واحدة ، بل هي اربع مناطق شاسعة يفصلها عن بعضها البعض كل من الطريق الدائري الرابع والثالث وطريق الجهراء وشارع جمال عبد الناصر ، كما ينبغي الا نجهل ان هذه المناطق الاربع ، لا يخدمها الا مركز اطفاء متواضع واحد يقع في ميناء الشويخ ، وكان الغرض من انشائه لا يتعدى خدمة الميناء ومحطات التقطير فقط ، اضافة الى انه يقع وسط المعمعة .

ثم هل نذكر ان حادث حريق مستودعات وزارة الكهرباء ، مهما قيل عن حجمه ، تطلب فعاليات اربعة مراكز اطفاء مجتمعة ، وذلك لضمان الحد من انتشار الحريق ؟ فماذا لو كان هذا الحريق مفتعلا بغرض تجميع قدرات المكافحة والانقاذ في مكان واحد ، ليتسنى القيام باعمال تخريب او عبث في اماكن اخرى ، في الموانىء او محطات التقطير والمناطق السكنية ، او مخازن اخرى وغيرها ؟ الن تكون فرق المكافحة والانقاذ وقتها في حالة شلل ما بعده شلل ، وان تكون البلد في حالة ارتباك ما بعده ارتباك ..؟

واخيرا يكفي ان نشير الى ان المنطقة بطبيعتها وموادها وعناصرها البشرية تعتبر بركانا لا بد ان يثور .

ولنتصور رقعة الكويت الصغيرة .. ولنتصور كمية الغازات السامة والخانقة والمانعة للرؤية وحجمها .. ولنتصور العوامل الجوية واتجاه الريح الموسمية ، والدائمة وموقع منطقة الشويخ الصناعية .. ولنتصور صعوبة الحد من انتشار المخاطر .. والحوادث.. وحوادث الحريق خاصة ، التي وقعت وتقع وسوف تستمر في الحدوث .

ولكن هل يكفي ان نقول اننا سبق ان جهرنا مرارا وتكرارا باقوالنا واقلامنا عن هذا المشكل لسنوات مضت ، ومع ذلك يستمر الامر من سيء الى اسوأ ..

« اذا فات الفوت ما نفع الصوت » . والامر الضروري هو الابتداء اليوم قبل الغد ، بتمشيط المنطقة لايجاد الحماية اللازمة للارواح والثروات القومية والحد من الحوادث وتوفير هوامش الامان . وفي نفس الوقت البدء ، وعلى وجه السرعة ، بتفريغ المنطقة ان لم يكن من المؤسسات الحساسة فعلى الاقل من المؤسسات الخطرة . وفي كلا الامرين ينبغي ارتباط الاجراءات بالمراقبة الفعالة والصارمة ، لان الامر يتعدى كونه امرا شخصيا او مصلحة مؤسسة او مؤسسات ، خاصة كانت او عامة ، لكنه ان يتعلق بحياة هذا البلد ... ذه . وهناك قناعة بان هذا الامر لا يتطلب في جوهره ا ... والتعاون في سبيل المصلحة العليا .

القبس

١٩٨٠ / ٥ / ٢٤

الشرق الأوسط ومفاوضو أميركا

بقلم : حمد محمد المرعي

العرب ، ليست ارضهم مغتصبة ، وحقوقهم مهدورة ، وعلى امرهم مغلوبين مع اسرائيل وسيدتها — او تابعتها ! — اميركا . وانما حتى من يخضعون له في مفاوضاتهم على حقوقهم وتنازلاتهم ، لم يكونوا الا من مذهب اعدائهم . ولربما أن الذي لا يدعو للعجب هو وضوح هذا الامر الى درجة حتى انه لا ينتبه له — ومن ينتبه للشمس في عز طلوعها ؟

فمنذ عهد جونسون — الذي جاء للرئاسة باسلوب ما زال موضع ريبة — ، لم يقم بتمثيل اميركا في مشكلة الشرق الاوسط شخص الا وكان يهوديا . في البداية ، في خضم حرب ١٩٦٧ ، كان « غولدبيرغ » اليهودي جدا ، ممثلا لاميركا في الامم المتحدة — وفي حينها كانت اسرائيل تغزو الارض تلو الارض . وكان مما عزز في غزوها واطال امده ، مناقشات مجلس الامن ، عندما كان المقرر الفعلي هو غولدبيرغ هذا — وليس غيره .

وبعده جاء « موينهان » وهو يهودي اخر . وبعدهما ابان حرب ١٩٧٣ جاء البروفيسور اليهودي « كيسنجر » ، وعندما احتياج الرئيس كارتر لجمع أصوات اليهود الانتخابية ، أتى باليهودي «صول لينوفتش » .

وليس هناك داع للتساؤل عمن سيأتي بعد هذا الصول لينوفتش ، لانهم سوف يجدون هناك من اليهود من يخدم اغراض اليهودية على خير وجه ، وانما السؤال المحير هو : لماذا اليهودي ؟ هل خلت اميركا التي تضم اكثر من مائتي مليون من البشر من المسيحيين وديانات اخرى واخرين بلا دين ، وليس منهم الا اقل من ٧ ملايين يهودي ، من انسان يمثل سياسة المجموعة كاسلوب ديموقراطي في بلد الديموقراطية او من يخدم متطلبات الحياد الضرورية ؟

طرحت هذا السؤال على زميلين احدهما اميركي والاخر بريطاني . وكان ردهما المصريح هكذا : الاول وضع جوابه على شكل نكتة بسيطة قائلا : ربما كان احد شروط اسرائيل انها لن تستقبل احدا غير يهودي بشان التفاوض ، حيث أن التفاوض عملية مهمة وحساسة وسرية في اكثر حالاتها . وهي بهذا تريد ضمان ان يكون للمفاوض على الاقل بعض الولاء لها ومتعاطفا معها . وكان على بلادنا (اميركا) ان تخضع لهذا — وهل لها الا ان تخضع ؟

جواب وجيه ويستحق الاهتمام باعتقادي ..

اما رد البريطاني فكان اكثر دقة ومباشرة ، قال : ان اسرائيل لا يمكن ان ترضى باي مفاوض غير مسيحي او يهودي . والمسيحي لا بد وان يكون اكثر حيادا وولاء لسياسة بلاده . لذلك فلا بد ان يكون المفاوض يهوديا .

بقي تساؤلنا نحن العرب اولا ، لماذا لا تكون لنا اية كلمة في هذا الشأن ، والذي هو شأننا بغالبيته .

ثانيا ، لماذا لا يكون ممثل اميركا مسلما ، ولا شك ان عندهم البعض ، واذا تعذر هذا فلماذا لا يكون مسيحيا او من اية ديانة اخرى غير اليهودية ؟ وفي هذا كثير من المنطق . واذا لم يكن هذا ممكنا وكان الامر يحتم ان يكون يهوديا ، فلماذا لا يكون اثنان احدهما مسلم والاخر يهودي ، او اثنان يعملان بالتناوب ، لا شك ان في الامر سرا لا نعرفه .

واذا لم يكن ذلك ممكنا ، فلماذا نحن العرب في كثير من عواصمنا نقوم بالاستقبال الحافل وفتح الاوراق .. الخ لافراد ليس لنا في اختيارهم اي اختيار ، وانما فرضوا علينا من قبل غيرنا من الاعداء . وهل لنا في هذا الامر من كلمة ؟

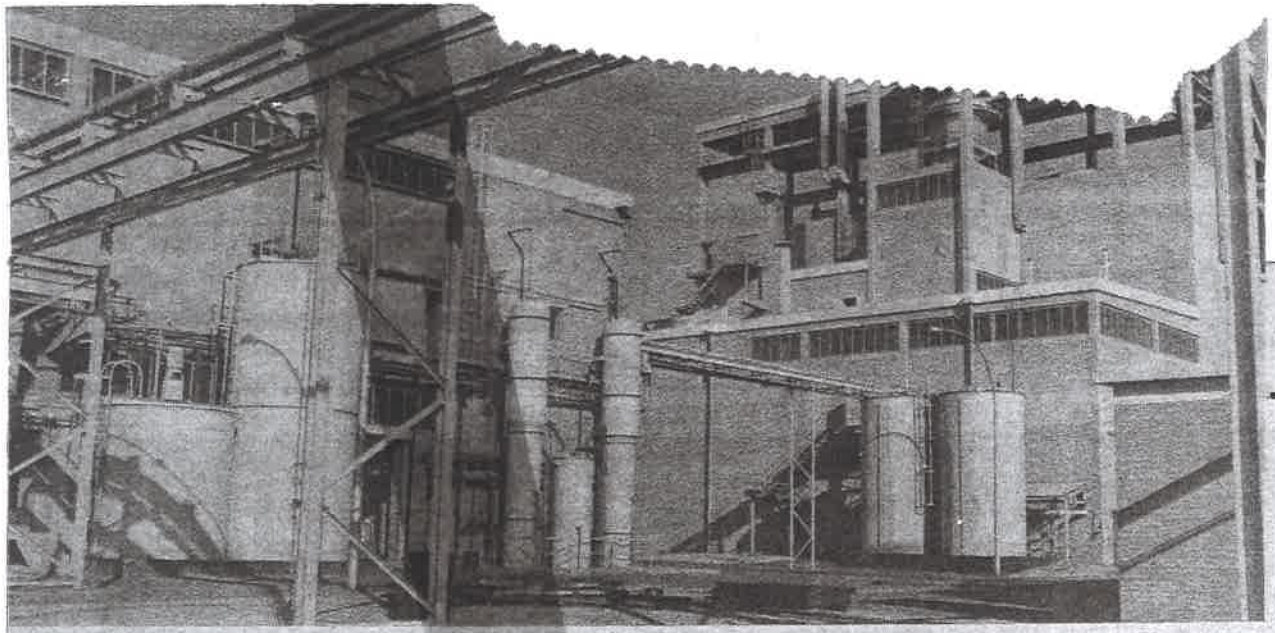

● صورة لمنطقة الشويخ

أخطار تهدد منطقة الشويخ الصناعية

● مطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة

وتوفير الحماية الموقعية وابعاد المناطق السكنية

اعلن رئيس جهاز البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء السيد حمد المرعي ان منطقة الشويخ الصناعية تهدد البلاد بكارثة رهيبة من الدمار والخراب نظراً للاخطار الموجودة فيها والتي نشأت عن سوء استغلال القسائم الصناعية التي وزعت على المواطنين فيها ، واكد ان الاخطار تتمثل في وجود مصنع للكلور الذي سيؤدي في حالة حصول حريق ، لا سمح الله ، الى اطلاق غازات سامة تهدد بالخطر كل سكان الكويت ، كما تتمثل بالمؤسسات الصناعية المختلفة الاخرى التي لا تتمتع باقل الاشتراطات اللازمة للسلامة العامة ، وكذلك وجود المستودعات المليئة بالمواد الكيماوية الخطيرة القابلة للاحتراق او للانفجار .

● حمد المرعي

وقال السيد مرعي بأن الاخطار الناتجة عن منطقة الشويخ الصناعية تهدد اكبر المرافق الحيوية في البلاد وهو الميناء بشكل مباشر ، كما ان هذه المنطقة تربط المستشفيات الموجودة في منطقة الصليبخات ومنشآت وزارة الدفاع وشبرة الخضار التي تعتبر المصدر الاساسي لغذاء اهل الكويت بجميع فئاتهم .

وطالب السيد حمد المرعي السلطات المسؤولة باتخاذ سلسلة من الاجراءات العاجلة والبعيدة المدى لاصلاح احوال هذه المنطقة بطريقة او بأخرى وابعاد الاخطار المتمثلة فيها عن المواطنين .

وقد جاء ذلك في حديث شامل تحدث فيه السيد حمد المرعي الى « النهضة » وتناول اوضاع منطقة الشويخ الصناعية وخطرها على البلاد فقال :

نظرة على المنطقة

ان نظرة واحدة الى المنطقة تبين لنا انها تخالف الغرض الذي استحدثت لاجله ، فقد اقيمت منطقة الشويخ الصناعية على اساس انها منطقة تخديم الاعمال الفنية والصناعية للمواطنين وكان ذلك في الخمسينات ، اي في بداية التطور التخديمي والصناعي في البلاد ، وقد جرى تقسيمها على شكل قسائم توزع لذوي الاعمال باجور سنوية رمزية وذلك على اساس ابعاد الكثافة الصناعية عن داخل البلد التي تتمثل بالعاصمة والضواحي ، ومن جهة اخرى ان تكون قريبة من المناطق السكنية .

ولكن بعد ان اتسعت الاعمال في البلد مواكبة للتطور والتنمية التي حدثت في الكويت في كافة المجالات وخاصة في مجال الصناعة والاعمال الفنية فقد اتسعت هذه المنطقة واصبحت ثلاث مناطق بعد ان كانت منطقة واحدة تقع بين شارع الغزالي وطريق المطار والطريق الدائري الرابع وجون الكويت ، ولم يأخذ بعين الاعتبار عندما جرى توزيع هذه القسائم التأثيرات التي تنتج عن عوامل وعناصر واغراض التنمية والتطور مثل الكثافة المرورية والمخاطر والآثار البيئية المترتبة على وجود المنشآت الصناعية بالاضافة الى سوء الموقع بالدرجة الاولى نظراً لانه يقع وسط مناطق سكنية ومنشآت خدمات حيوية متمثلة في المستشفيات والميناء ومحطات التقطير وخزانات المياه وشبرة الخضار ومنشآت وزارة الدفاع وبعض المعاهد العلمية وغيرها ، اضافة الى الطاقة التخزينية الكبيرة التي جعلت المنطقة كموقع رئيسي لها ، ومنها مخازن تحتوي على مواد خطيرة يمكن ان تؤدي الى اضرار وتمس البلد بصورة هامة نظراً لما لها من طبيعة حيوية واستراتيجية .

وضع استثنائي

واضاف السيد المرعي قائلا : ويعتبر الوضع الحالي للمنطقة وضعاً استثنائياً وقد بدأ منذ اوائل السبعينات ، حيث ذكرنا سابقاً ان الغرض من استحداث المنطقة ان تكون مستقلة وبعيدة عن المناطق السكنية والمنشآت والخدمات الحيوية وان تشمل تلك الاعمال الصغيرة مثل ورش اصلاح السيارات وورش النجارة وورش الحدادة الخ ...

اما اليوم فقد اصبحت المنطقة مزدحمة بمئات الانواع من الاعمال المختلفة في طبيعتها وحجمها واغراضها وهذا يختلف عن الوضع الصحيح الذي اعد للمنطقة ، فمنطقة الشويخ اصبحت الآن تضم عشرات المصانع مختلفة النوع والحجم والمخازن والمستودعات والورش الكبيرة والمعارض وبعض المرافق الحيوية بما يؤشر الى الوضع الخاطىء الذي توصلت اليه هذه المنطقة منذ اوائل السبعينات .

التلقيدية المطبقة من قبل البعض والتي تتمثل بوضع حارس على المنشآت فيها خطر على حياة الحارس نفسه لانه سيكون في وضع خط الدفاع الاول حيث انه لا يسمن ولا يغني من جوع ، كما ان انفراده وحيداً وبعيداً عن المساندة اللازمة قد يجعله فريسة سهلة في ابسط الاعتبارات .

ومن جهة اخرى فان هناك مؤسسات اعلامية تعمل في الليل متمثلة في دور الصحافة والتي قد لا تنجو من بعض التوقعات في بعض الحالات .

الخطر الكبير

وقال : وهناك ناحية هامة جداً في هذه المنطقة تتمثل في الخطر الكبير الناجم عن وجود المخازن والمستودعات ومصانع الكلور بدرجة اولى ، والمخاطر الكبيرة تكمن في هذه المصانع نظراً لاحتوائها على غازات تؤدي الى اضرار كبيرة على حياة الناس ، بما تحتويه من صهاريج واسطوانات لتخزين الكلور ، وهذا المصنع يجب ان لا يكون في هذه المنطقة بالاساس ناهيك عما تحتويه من غازات سامة قد تثور لابسط الاسباب ، وتأتي المخازن والمستودعات بالدرجة الثانية لسهولة تعرضها للمخاطر ، وبالدرجة الثالثة من المخاطر تأتي اعمال النقل الشحن متمثلة بالشاحنات والصهاريج العملاقة والكثافة المرورية الكبيرة وعشرات الآلاف من البشر التي تدخل الى تلك المنطقة كل يوم .

بحيث يجب علينا ان ننتبه لما قد تتعرض له المستشفيات والتي تعتبر اول وآخر المطاف في عمليات الانقاذ ، وحتى ان لم تطل هذه المستشفيات بأي تأثير فان هناك احتمالا كبيراً بانسداد طرق الانقاذ الموصلة لهذه المستشفيات او على الاقل فانه سيكون هناك عرقلة كبيرة في عمليات الانقاذ ، وهذا سيكون له تأثيرات جانبية كبيرة .

مقترحات

ثم تحدث السيد المرعي عن الاقتراحات اللازمة لاصلاح الوضع في المنطقة فقال :

ليست المسألة اقتراحات وانما ايجاد الحل الجذري المناسب لهذه الظاهرة وفي اضعف الايمان يجب ان تكون هناك محاولات لاصلاح الاوضاع في النواحي التالية :

اولا : تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة .

ثانياً : ايجاد المراكز اللازمة للانقاذ بحيث تكون وافرة بشكل كاف ولديها امكانية التحرك السريع والتغطية اللازمة لمعالجة الاوضاع الخطيرة ، على ان يتخذ في عين الاعتبار في اعمال هذه المراكز تحديد المخاطر ومواقعها ومؤثراتها والوسائل اللازمة لمعالجتها .

ثالثاً تمشيط المنطقة واقرار الاشتراطات السريعة اللازمة للمنطقة مهما كان ذلك مكلفاً ، لتوفير ادنى درجات الوقاية والحماية للمنشآت الصناعية والعاملين فيها .

٤ — المراقبة الدائمة والابتعاد عن ظاهرة الوساطات وغض النظر المنتشرة في مجالات تطبيق الاشتراطات المطلوبة ، وما يتبع ذلك من طرق التحايل على القانون .

٥ : وضع الحماية الموقعية الـ في المؤسسات والمنشآت الحيوية الموجودة في المنطقة وتوفير هوامش الامان .

اما الحلول بعيدة المدى فانها تتمثل بالآتي :

اولا : استحداث مناطق منظمة من حيث نوع الاعمال والاغراض في مواقع مختلفة وبعيدة عن المناطق السكنية والمنشآت الهامة ، مع اتخاذ منطقة الشويخ الصناعية كدرس يستفاد منه في التخطيط ، وحتى منطقة صبحات التي تم استحداثها مؤخراً يجب اعادة النظر في انواع الصناعات التي يجري التصريح بأنشائها هناك ، حيث انها قريبة ايضاً من المطار الدولي ومن بعض المناطق السكنية التي اخذت تزداد في ذلك الموقع ومن المخازن والمستودعات الحكومية والقر تمثل بمستودعات وزارة الكهرباء والماء والتي عندما جرى انشاؤها هناك كان الهدف ان تكون بعيدة عن المناطق الصناعية .

ثانياً : الاخذ بعين الاعتبار ، وهذا شيء مهم جداً ، ايجاد المتنفس ، على شكل رئة ، قد تكون بترك ساحات مزروعة في منطقة الشويخ الصناعية ، او المناطق المخطط لها . وهنا يستلزم القول بأنه يجب ان يعاد النظر في مشروع الاسكان المزمع انشاؤه بمكان بيوت الشويخ الجنوبي الحكومية ، حيث سيجري انشاء مجمعات سكنية من قبل الهيئة العامة للاسكان هناك . والصحيح هو ان تزال تلك البيوت ويوضع بدلا منها حديقة مبسطة تكون اغراضها الاساسية ان تصبح رئة وخاصة انها تقع بين البحر وبين المناطق الصناعية وبعض المناطق السكنية . .

القبس
١٩ / ٧ / ١٩٨٠

من وحي الفشل الكهربائي

الإنسان.. عندما يتحول إلى خادم للآلة !

بقلم : حمد محمد المرعي

« ان اي نظام له مركباته واجزاؤه وصناعه واغراضه » . هذه حقيقة كونية لا يختلف عليها اثنان ، مثلما لا يختلف اي اثنين على انه في هرم الوظائف لاي نظام ، فان كل موظف يرتقي صعودا الى مستواه غير المتكافىء (او ما يسمى بمبدأ بيتر) .

من خلال هذا ، سوف احاول تحليل الوضع الراهن نتيجة الفشل الكهربائي — خلفياته وملحقاته — بصورة كونية . آخذا بالاعتبار ان « النظام » يعني به الترابط والعلاقة بكل عناصرها بين الانسان والالة . وان الموضوع او « المشكل » هنا ليس بين وزارة ومواطنين ، او خدمات ومستهلكين ، او ما شابهها من الشكليات . وانما يتعلق بجوهر واصول الترابط في النظام بين الصانع الانسان ، والالة المصنوعة لتخدمه — وكيف وقع تحت سيطرتها واصبح خادما مستعبدا لها — .

وقد لا نرى هذا بوضوح حيث اننا من داخل النظام وضمنه تبدو الحقيقة الخارجية (والحقيقية) باهتة ومختفية . ولهذا تجدنا ، بمحاولتنا للتمييز الصحيح للامور المعكوسة ، غافلين عن هذا المبدأ الواضح « انه عندما يفشل النظام ، والذي باساسه مصمم بالا يفشل ، فانه يفشل لا لسبب الا لفشله بالا يفشل » .

وعلى هذا المنوال ، واذا ما ادخلنا الى تصوراتنا دلالة « مورفي » الشهيرة التي تدعي بان « كل شيء من الممكن حدوثه ، فانه لا بد وان يحدث » ، فاننا لا بد ان نستنتج احدى اساسيات تفكير الانسان التصورية — او ما يشار اليه بالقاعدة غير المتعاكسة : ان التوقعات السلبية تؤدي الى نتائج سلبية مثلها مثل التوقعات او الافتراضات الايجابية ، والتي تؤدي ايضا الى نتائج سلبية . فاين هو المفر اذا ؟ المفر هو في بيت القصيد ، اذ ان المشكل يكمن في توقعات وافتراضات . ولذلك نجد ايضا في النهاية ما يغيب عنا في مرحلة التصورات ، وهو ان النظام ما صنع الا ليهوي ، وليس فقط ليهوي ، وانما لا يهوي الا لينتج في سقوطه او انهياره اكبر خراب . واذا كان هناك من معترض على ما ذكر اعلاه ، فاليه هذه الحقيقة الازلية : ان اية عمليات وظيفية او طبيعية او كيماوية ... الخ دائما ما تتحايل لتخلق لنفسها وبنفسها حالات تعاكس اي تقدم او استمرار لعملياتها ، ما لم يتبع الحذر الشديد وبعد النظر الاقصى . وحتى هذا قد لا يفيد بشيء حيث انه يقع باصله في ما قدمناه من تحليل لتصور الانسان ومفاهيمه .

اوليس لهذا قال رئيس منظمة العمل الدولية الراحل من « ان مستقبل الانسان في حالة حرجة ، حيث يناطح المجهول بقوى تركها سائبة بدون المقدرة على التحكم بها وتفهمها » . او عندما قال الكاتب الراحل هـ.ج. ولز في احدى المناسبات من ان « الانسان صنع الطائرة لتقودها القردة » . او ما نبه له كاتب هذا المقال في مناسبة اخرى من انه « ليس التطور في الاختراع او التصنيع او التقنية ، ولكن في العيش بسلام مع ما تجلبه علينا » . او ما اشار به صاحب السمو امير البلاد في احدى المواقف الجليلة بـ « عدم اغفال مراعاة حدود القدرات والامكانات » .

فاين نحن من هذا يا هذا ؟ الامر بسيط اذا لم يكن واضحا . فعودة الى تحليلنا السابق « للنظام » . فلماذا ، اذا كان التصميم الجيد له هو ما يؤدي في النهاية الى انهياره ؟ اننا لا نقوم بتصميمه على هذا النحو من البداية ... حيث انه في احسن الاحوال لا يمكن ان يقدم ، او يسلم هذا النظام لنا ما نتصوره عند تاسيسنا له اصلا .

وكفى الجميع شر الاحباط . وكفانا القراءة بالمقلوب لايات الرقي .

أمن الأمس واليوم

بقلم : حمد محمد المرعي

ليس الامن جديدا في تاريخ الانسان ، وليس ناتجا حضاريا او ظاهرة اجتماعية . وانما هو تاريخ الانسان وحضارته وعامل استقراره وتطوره . وقد يختلف الامن عن مجالات كثيرة ، في مكونات ومتطلبات الامم لثلاثة عناصر رئيسية : اولا انه متطور . وثانيا انه اساسي ومهم ، الى درجة لا يمكن معها المساومة — ناهيك عن الاستهانة . وثالثا انه ليس مفهوما مجردا أو محددا .

والامن هو الامن في اي بلد ، او لاي فرد . وقد يكون هناك ، بالرغم من كل الضوابط ، بعض المجاملات او التجاوزات في بعض الخدمات الاخرى او الامور .. وقد يسمح او يغض عنها النظر — الا في مجال الامن . فهذا يجب ان يكون محاطا ومحكما ، وليس مرنا او مشاعا .

والامن ليس بالعدد : وبمقدار السلطة . لان العدد قد يكون خداعا ، والسلطة بدون درجة تحمل المسؤولية وطريقة تفهمها ، والتحذر من اخطائها او تجاوزاتها تجلب آثارا عكسية . بكلمة واحدة الامن بالمفهوم ومحاذيره : الاحتياط والدقة والتحسب ، وصف الاولويات والتمييز بين المهم والاهم ، والرؤية في مداها القصير والبعيد ، السريع والمرحل ، والتعرف على الخفيات والتصرف حينها . وتحليل المفارقات والمقارنات في اطارها .

فالحراسة ليست امنا ولا الدوريات ولا المراقبة ولا الضبط . ولكن الامن هو هذه كلها ، بالاضافة الى اطار فلسفته الشمولية وتصوره المتنوع : بالابعاد والترابط والمتغيرات من الاحداث ، ومن ثم مؤدياتها المنافية للامن او المخلة به . وعليه فالامن عقلية ومعرفة وعلم .

وعلى سبيل المثال ، فليس الامن بالشكل ، ولكن بالجوهر والمضمون . وليس الامن بمنع الخطر بقدر ما هو التعرف على الخطر والحد من مؤثراته ، او الاحتياط له ومقاومته . وكذلك فان الامن ليس بكثرة سلطاته وانما بقوته وهيبته وقدرته ، واخيرا فالامن ليس احكاما مكتوبة او عرفيات تقليدية ، او مفاهيم راكدة ، وانما غرائز راسخة ورؤية متطورة .

والامن بعد هذا وجهة واضحة وخطة فعالة وليس مواقف متذبذبة او ارتجالات مستمرة . وهو كذلك يرتكز على تفقد الخفي وليس تتبع المرئي . وهو فوق هذا وذاك سبيل مشترك وتعاون مفتوح مسؤول عنه المواطن ومؤسسات الامن — كل منهما مكمل للاخر ، وكل منهما محاسب للاخر ، وكل منهما ضابط للاخر — كل باسلوبه وطريقته المشروعة .

ولهذا فانه لا يمكننا وضع هذا التساؤل : هل الامن قادر او هل هو مزدد ؟ اذ ان المدلول والمقياس يسقطان منا . ولكن بامكاننا صياغته على هذا النحو : هل الامن يتقدم او يساير من شكله ومضمونه واغراضه واساليبه ومفاهيمه يومنا هذا ؟ اي بما معناه : اذا كان بالامس الامن مستتبا ، فهل هو كذلك اليوم ايضا ؟ وهل سيكون غدا ؟ حيث ان متغيرات الاستقرار تختلف اليوم عنها بالامس . وهي بلا شك مختلفة عنها لغد . ولا ينفي الامر هنا « بالتحديث » بل « بالتطوير » وشتان بين هذا وذاك .

وهذا هو ما تعوزه كويت اليوم — وهذا هو ما نوهنا ، ونوه غيرنا به سابقا . فباسباب هذا العالم المتسارع في سياسته واغراقه واقتصاده ، وباسباب الظروف الامنية في المنطقة ، وباسباب الاعتبارات الديموغرافية العميقة ، فانه لا بد وان تخرج المؤسسات الامنية من توقعتها ، وتتحرك من سرير شللها . والمطلوب ليس اعادة النظر بقدر ما هو البدء بالنظر الجدي الهادف : المقياسي العلمي العملي المتطور ، وذلك لضمان الامن ومتطلباته . وهذا هو ما نوده لهذا البلد الحبيب ، واستمرار استقراره . ولا كويت بلا قدرة وحزم امنها .

بعد أن هدأت الأزمة .. انعكاسات حول حادث محطة الشعيبة

رئيس جهاز البيئة والسلامة : حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والأمن لمنع تكرار حوادث مماثلة

● اجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من اجراءات منع الحادث

● الالات بدون العنصر البشري الجيد لا تساوي قيمتها حديدا أو خردة !

وصف رئيس جهاز البيئة والسلامة حمد المرعي الوضع الذي نشأ بعد حادث الحريق في الشعيبة الجنوبية بأنه غير مريح . وقال ان الاجراءات التي تأتي بعد الحادث قد تكون اهم من اجراءات منع الحادث .

وطالب في حديث خاص لـ القبس بضرورة اعادة تقييم الفنيين العاملين في القطاع الصناعي الحكومي ككل وليس في وزارة الكهرباء وحدها فقط .

وذكر ان الآلة بدون العنصر البشري الجيد لا تساوي قيمتها حديداً وخردة مهما بلغت جودتها ، ووصف القطاع الصناعي الحكومي بأنه اصبح محطة للتدريب .

السيد المرعي كان يتحدث «للقبس» في جوار حول الانعكاسات الطارئة بعد حادث حريق الشعيبة ، وفيما يلي نص الحوار :

وضع غير مريح

● كيف تصف الاحوال الحاضرة نتيجة حادث محطات الشعيبة الجنوبية ؟

— بدون شك انه وضع غير مريح لاعتبارات كثيرة . ولكنه ورغم كل شيء ، فهو تجربة فريدة والعبرة بالاستفادة منها من جميع زواياها ومناظرها . فالذي لم نتمكن احداثه ، أو منع حدوثه ، طبيعيا اتى به الدهر من حيث لا نحسب . وبه ثبت ما كان البعض منا يتوقعه من انه ليس من الحكمة فتح المجال على مصراعيه للالات لتسيطر علينا وبمساوئها — بدون اتخاذ المحاذير اللازمة والقيام ببعض الشحذ الفكري لتصوراتنا . ومن ناحية اخرى ثبت فشل استيراد نظم الحياة والمعيشة وحتى العمل وغيره — والذي كان ناتجا عن أو باسباب طفرة التنمية وتغير المفاهيم والمتطلعات الخ — مما جعل منا غرباء في بيئتنا .

والجميع منا قانع بضرورة الكهرباء للانسان — سواء هنا أو في بلد اخر — ولكن يجب ان لا يعني هذا المبالغة في الاتكال عليها او ان لديها كل جواب ... لانه حتى الكهرباء معرضة للنفاذ أو التوقف أو عدم اللحاق بتغطيتها المطلوبة . وهذه الحدود خاضعة لامور واقعية ومنطقية رضينا بها أو لم نرض — مهما كانت الامال والاحلام . ولا يجب ان نعتبر انه بالمال يمكن شراء اي شيء نرغبه . بل يجب ان نتخذ من بعض التجارب المحلية أو العالمية تقييما للاحوال وتقويم تصوراتنا عليه .

● حمد المرعي

شلل كامل للمحطة

● ما هي اعتبارات حادث محطة الشعيبة الجنوبية والنتائج المترتبة عليه ؟

— في الحقيقة انه حادث مؤسف. لكنه لم يكن من النوع الخطير ، بل باقصى المقاييس يعتبر من حوادث الدرجة الثانية ان لم يكن الثالثة . الا ان وقوعه في محطة لها اهميتها وثقلها وفي موسم مثل هذا الموسم اكد وجوب اعتباره على انه حادث من الدرجة الثانية ، ولكنه حتى بهذا لا يعتبر امرا خطيرا .

اما الخطير فهو ان مثل هذا الحادث تمكن من احداث شلل لمحطة كاملة بسبب اضراره لكابلات المحطة والتي تعتبر شرايينها ، وانتقاله عبرها الى غرفة التحكم ، والتي تعتبر مركز اعصاب المحطة . وهذا بدوره اعطى هذا الحادث صفة حوادث الدرجة الاولى الرئيسية .

اما نتائج الحادث فهي ذات شقين : المباشرة منها وغير المباشرة. فنتائجه المباشرة ، وبدون التطرق للخسائر المادية والمعنوية ، يمكن تلخيصها بفقدان ما يزيد عن ٢٥ بالمائة من الطاقة الكهربائية، وبالاضافة للوقت المصروف وحالة الاجهاد للعاملين في عملهم المستمر ليلا نهارا لاعادة بعض الامور الى وضعها الطبيعي ، وبالطبع فان لهذا اثره الكبير في وقت كان الجميع بامس الحاجة لكل جزء منه وجهد فيه .

اما نتائجه غير المباشرة ، والتي تعتبر ذات اهمية كبيرة ورئيسية، فهي واضحة . اولا : حالة الارتباك في البلد وتنغيص عيشة المواطنين . وثانيا: حالة الارباك والاجهاد للعاملين في الشبكة الكهربائية . وثالثا : حالة الارباك والاجهاد ايضا للشبكة الكهربائية نفسها ، والضغط المستمر على المحطات الباقية والناتج عن محاولة الوزارة لتوزيع المتوفر من الكهرباء على الجميع ، مما اضطرها للجوء الى القطوعات الدورية لعزل بعض الحمل . ويجب ان لا يغيب عن البال ، بان مثل هذا الاجراء يعتبر قاسيا ولا يود احد اللجوء اليه الا في حالات الضرورة القصوى نظرا لاجهاده للعاملين على مدار الساعة وتعرضهم للخطر المستمر ، اضافة الى تلف اجهزة الشبكات والاقصار في عمرها والاشكالات الفنية والبشرية الناجمة عن هذا . وكل هذا في ظروف ذهنية وعوامل جوية صعبة .

منع الحوادث مستحيل

● هناك الكثير ممن يدعي ان ما حدث كان من الممكن الاحتياط له ومنعه ، نعني حادث محطة الشعيبة الجنوبية ؟

— نحتاط نعم . اما منعه فلا مجال للتكهن بهذا الامر ، لانه لا يمكن

القبس

التكهن بتكامل المنع ، فهناك حوادث لا تعلن نفسها . وانه لمن الصعوبة هنا الاسهاب في التفاصيل الفنية والدخول في متطلبات النظام الكامل أو النظام المعصوم من الخطأ أو الخلل أو الفشل أو غيره من اعتبارات تتطلب التكلم بلغة السلامة، والهندسة الصناعية ، وعلم النفس ونظم الادارة واعتبارات العنصر البشري .

فصناعة توليد الطاقة الكهربائية ، مزاوجة بتقطير المياه ، تعتبر من اخطر الصناعات وأقساها . حيث انها تتعامل مع مواد وظواهر لها مخاطرها باستمرار : فهناك الوقود ، وهناك المياه شديدة الملوحة والتلوث وهناك المواد الكيماوية والكهرباء والضغوط الهائلة والحرارات العالية والمخاطر المهنية والصناعية . اضافة الى هذا هناك الاجهزة والالات المتناهية في الدقة ويدخل في عملها وتشغيلها نظام متشابك ودقيق يخضع لترابط معقد ويتأثر لابسط الاسباب اذا لم يكن من الداخل فحتى من الخارج ، مثل الشبكات والمغذيات والخطوط المترابط بها .

تعامل بدائي

اضف الى هذا ايضا العنصر البشري من فني بسيط الى مهندس اول وحتى ما دونهم وما فوقهم ، ومتطلبات التدريب والكفاءة ، والتطور في المفاهيم والمدارك وطرق العمل ومحدودات الوظائف الى مستوى الالات العاملين عليها ، والمنظم المعمول بها ، وهذا بذاته موضوع شائك كثيرا ومتشعب الابعاد . ولا يمكن مناقشته هنا . ولكني أؤكد بان كثيرا من مفاهيمنا ما زالت غير مستقرة ، وما زلنا في كثير من الامور هواة ولسنا بمحترفين. واذ نتعامل مع الات مستوردة وغريبة علينا ، فما زال وسط التعامل محلي وبدائي في معظم احواله . ولهذا تجد الكثير من الاجتهادات والقليل من التعمق والاحاطة والتحسب ، والكثير من الارتجال والقليل من التروي والدراسة . ولهذا تجدنا مازلنا نختار احسن واغلى الالات ولا نعطي الاهمية والتقدير الكافي والاختيار الملائم للعنصر البشري والذى بدونه لا تساوي الالات حتى قيمتها حديدا خردة .

الاحتياط والسلامة

● وماذا عن الشق الاخر والمهم الخاص بمدى الاحتياط اللازم اتخاذه؟

— في لغة السلامة تكون الاحتياطات من نوعين . الاول ويغلب عليه طابع « الامان » وهو الاحتياط الذى يتخذ قبل الحادث لتفيد الحادث اذا وقع والحد من انتشار مضاره ، وبالنسبة لموضوع حديثنا فان هذا اصبح في خبر كان . حيث ان الاحتياطات لاسباب في التصميم أو التحسب أو القدرة والمكافحة وظروف الحادث نفسه لم تكن لها فعاليتها المرجوة . ويتبع هذا النوع من الاحتياطات ايضا ما يسمى « المتابعة المركزة » لكسر سلسلة التفاعلات التي قد تنشأ من الحادث . فبعض الحوادث قد تنشأ متتابعة عن حادث واحد . فباسباب تركيز الجهود على الحادث والحالة الذهنية والارتباك والمضار التي تنتج عنه ، اضافة الى عوامل فنية اخرى وانشغال الجميع به ، تجد حوادث اخرى اخذت في الوقوع بما يمثل سلسلة من الحوادث تاتي بنتائج أسوأ من الحادث نفسه . وهذه اعنني بها منذ لحظة وقوع الحادث مساء ٢ يوليو الى درجة لا بأس بها .

أما النوع الثاني من الاحتياطات فهي تكون باتخاذ اجراءات حماية مكثفة ومضاعفة على بقية المرافق وخاصة لكونها مرافق حيوية ، وذلك « لضمان » استمرار الخدمات في ظل هذه الظروف الراهنة . وهذه بدورها اتخذت الاجراءات التي قد تكفل — في ظل الظروف الراهنة — المحافظة على المرافق المتبقية وخدماتها متمثلا ذلك بخطط واجراءات وانظمة وغيرها .

أما الاهم من كل هذا فهو ما ذكرته في البداية من ان تأخذ الحالات على انها قضايا نستخدمها كمنظار ثاقب للتعرف على عناصر الجهل أو القصور أو الفشل أو سمه ما شئت ، ونتخذها جديا في تقييمنا للامور وتقويم احوالها. وهذه هي المحك .

القصور مشترك

● تطرق البعض لقصور في بعض الاجراءات الوقائية والاحتياطية من قبل بعض الجهات المهمة في البلد ؟

— مثل من ؟

● مثل المرور والدوريات والصحة وغيرها .

— لست محيطا بكافة الجوانب في هذا الموضوع . ولكن بالفعل هناك ما قد يصح لنا بان نسميه قصورا . وفي مضمون اجاباتي على احد الاسئلة وضحت بعض هذه النقاط والتي الخصها بان الالة غيرت نظام حياتنا ولم نغير نحن من مفاهيمنا . فاعتمادنا على الالة يتطلب الانتباه لمحاذير كثيرة حتى لا ترتبك شؤون حياتنا أو تتضرر في حالة عجز هذه الالة ، وعجز الالة امر وارد على الدوام وخاطئا من اشار بغير هذا .

ومع انه قد مررنا بتجربة انقطاع شامل للكهرباء في شهر يناير من العام

الماضي ، الا ان الاوضاع لم تتغير كثيرا بعد ستة عشر شهرا . وبالرغم من اننا تطرقنا في وقته الى القصور والاجراءات اللازمة ، بالرغم من هذا فاننا نجد بالفعل حالات ارتباك كثيرة — في تقاطعات الطرقات وفي الشوارع الرئيسية وفي المستشفيات ، حتى ان وسائل الاعلام اصابها الارتباك — وكل هذا بسبب عدم تواجد مولدات الطوارىء الضرورية او عدم صلاحية المتواجد منها عندما دعت لها الحاجة .

وبالاضافة الى هذا فان بعض الجهات الصحية المعنية ووسائل الاعلام لم تقم بالتنبيه من اول ايام الحدث عن مخاطر انقطاع الكهرباء في فساد او تلف للاطعمة المجمدة او المبردة او المحفوظة — وربما كانت حينها تحت تاثير المفاجاة .

فاذا لم نكن نتعلم من تجربة لم تمض عليها فترة طويلة — مع توفر الوقت الكافي في الميزانية ووضع الخطة واجراءات التوريد وغيرها ، فمتى نتعلم ؟

يجب ان لا نستنتج خطا على ان هذه الوزارة قد بلغت الكمال — بل بالعكس ، فانها ليست باسعد حظا . ولكن والحق يقال فانها اثبتت بان لديها الخطة وسرعة التحرك والمقدرة الفنية والمرونة في تحمل دورها ومسؤوليتها . كما يجب ان لا يغيب عنا ما بذله ويبذله العاملون من مجهود كبير تعدى انانية الذات والتعاون ، يشكرون ويقدرون عليه . وعلى كل فان هذه هامشيات قد تكون لها اهميتها ، الا ان ثمة امورا اخرى شديدة الاهمية .

● وماذا عن هذه الامور ؟

— هذه الامور ، من بين اخرى ، تعتبر مظلة استقرار المعيشة وامانها ، ولالقاء بعض الضوء عليها ، فانه يجب النظر للاتي : اننا في كويت الثمانينات وفي عالم الثمانينات . وهذا بحد ذاته يفرض علينا متطلبات رئيسية عاجلة في ظل اوضاع البلاد الديموغرافية ، واوضاع العالم السياسية ، واوضاع المنطقة الامنية . وعليه تلح الضرورة لرؤية الاحداث ومدى تاثيرها بصورة شمولية مترابطة وليست مستقلة او منفردة عابرة ، حتى وان كانت بالفعل مستقلة او منفردة . لان المحاذير في الثمانينات هي مطلب رئيسي لا ملاذ عنه .

ولهذا فانه من الاهمية ، ولا اقول اعادة النظر ، بل البدء بالنظر باهتمام لامور السلامة والامن ، فالحوادث والاعمال التخريب امور واردة واطارها جدي ونتائجها خطيرة . وفي هذه المرحلة فانه يلزم ، فيما يختص بالسلامة ، التشريع والتنظيم والتطبيق الفعلي وليس الشكلي . وان تتسع مداركنا وتتطور لتتفهم ان حماية الخدمات والاحتياط لها تجيء قبل التخطيط لها او تشغيلها .

اما فيما يختص بالامن ، فيلزم التطوير وتكوين القدرات والتجريب للاجراءات والخطط ووضعها موضع التنفيذ باستمرار — بغض النظر اذا ما كانت في وقت او اخر . وقد تكون هناك مراحل او اولويات ، الا ان ادخال عامل الحاجة او عدمها في المعادلة يفتح ثغرة كبيرة مما يعكس الامور وتنهار الاغراض بسببه — وهذا بطبيعته غير امني . اما ان يترك المجال على الغارب ويكون الجهاز مشلولا باسباب دورانه في فلك الرؤية التقليدية والوجهة التذبذبية فهذا لا يجوز في هذا الوقت .

اشكال الطاقة

● واذا رجعنا الى موضوعنا الاصلي فماذا عن اشكال الطاقة وتوفيرها ؟

— اولا لنحدد اننا نتكلم عن الطاقة الكهربائية هنا للوقت الحاضر والمستقبل القريب . اذ النفط متوفر لمدى عشرات السنين — وربما في خلال هذه الفترة نامل بظهور بدائل محدودة ومساعدة اخرى لتوليد الكهرباء . ومع ان الطاقة الكهربائية هي طاقة محولة ، الا ان كميتها او قدرتها سوف تكون محدودة — لا لشيء الا لان الامر ، كما ذكرنا سابقا ، ليس مجرد جلب آلات . بل الامر يتطلب الايدي المشغلة والكفاءات الصائنة لهذه الآلات والمستهلك المنتبه لما تخدمه هذه الآلات ومحدوديتها . اضافة الى تطوير النظم والتصورات الجارية فيها هذه العمليات .

وعلى وجه الخصوص خذ بالاعتبار ان قانون الوظائف الجديد مثلا حدد الاجازة ، بشهر واحد للجميع ، للعامل في مكتب او العامل على غلاية وساوى في الرواتب للعاملين في القطاع الاداري والقطاع الفني وموظفي الوزارات الادارية والوزارات الفنية . وهذا على سبيل المثال وليس الحصر . ولا يمكن الخوض في الاعتبارات الكثيرة لانه ليس مجالها وفيها الكثير من التكرار .

غدا ...
الجزء الثاني
من الحديث

بعد أن هدأت الأزمة.. انعكاسات حول حادث محطة الشعيبة

رئيس جهاز البيئة والسلامة :

الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع

● مولدات الكهرباء ضرورية ولكن لها مساوئها خاصة بالنسبة للمنازل

● اجازة الشهر للاداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت

امس نشرنا الحلقة الاولى من حديث رئيس جهاز البيئة والسلامة حمد المرعي ، الذي قال فيه ان الوضع الذي ... بعد حادث الحريق في الشعيبة الجنوبية غير مريح . وان الاجراءات التي تأتي بعد الحادث تد تكون اهم من اجراءات منع الحادث .

وفي هذا الجزء الثاني والاخير ، يتناول حمد المرعي العلاقة بين نظام الخدمة العامة وتوفير الطاقة الكهربائية : وكذلك حول المولدات الخاصة ومساهمتها في توفير الكهرباء ، وخطرها بالنسبة للمنازل والمرافق الخطرة ، كما تحدث عن السلامة ، واهمية هذا الامر بالنسبة للعنصر البشري .

● حمد المرعي

● وما هو اثر نظام الخدمة العامة .. علاقته بتوفير الطاقة الكهربائية .

— اولا ان اجازة الشهر لم تفرق بين الوظائف الادارية والمكتبية المرفهة ، او تلك الفنية والخطرة والمملة او المضجرة .. وعموما فانها لم تد يصلح لبلد حيث المناخ محسن وانظام المعاملات ، وكثرة العطلات وبدءا عطلة الاسبوع . للكويت في جوها القاسي وغالبية الجمهور من غير المواطنين — فهذا امر عجيب .

وثانيا ان مؤسسات القطاع الخاص في البلد تظها ، اصبحت محطة للهبب واستنفاع بدون انفاع او اخذ جزء عطاء . وهذا لا شك يتطلب اعادة النظر في كثير من نظم العمالة لدينا وما يتطرق للحقوق والالتزامات . كما لم يتخذ النظام بالاعتبار تواضع الوظائف فمن يعمل في وزارة الكهرباء هناك بعض الانتفاع عن طريق العرف على المسؤولين والجمهور وما يتبع في تكوين علاقات ، عكس من يعمل في محطة كهربائية ينظر النوبة بعيدا عن العالم ... شفط واجهاد باخ قاس ، وساعات ... ة ورهاق بدني ومخاطر موقد الدوام . وأخيرا فان من يعمل في وزارة الصحة فهو يقوم برسالة سامية ... ارها اضافة الا ان له نظرة محترمة في المجتمع ، وكذلك قطاع التدريس او وزارة العدل . وهناك ... رات اخرى تفيد بما يسهل اعمال العرف والعلاقات وغيرها . وكذلك ... ن يعمل في وزارة الارشاد فانما بعض الخير يكون على الله سبحانه وتعالى ... ه ان خدمته سماوية . اما من ... ل في المصانع او المحطات فان خدمته ... ادية والغير فقط اضافة الى مخاطر ... الاختبارات النفسية والاجهاد ... ة — فهل يا ترى يسوي هذا ... ك .

ان في هذا لاكبر دليل على ان النظام لم يعتمد على مشقة التصور والشحذ الذهني ، او ايجاد الزيارات الميدانية والتقييم السلمي الاطور والاستطلاعات النقدية لتحسس مقاييس الوظائف والاعمال — وظروفها وبيئتها ومتطلباتها — وبعد هذا يخرج بتقدير الوظائف وتقييمها . بل ان الذي حصل على ما اتصور هو رسومات على ورق ليس لها اي مدلول ، في غرف اجتماعات مكيفة او وراء مكاتب فاخرة لا تمت بصلة لواقع الحال . فكيف اذا نتمكن من خلال هذا الوضع المتظام الملائم لظروف وبيئة واوضاع هذا البلد . وهل من المعقول مثلا ان ندفع مئات الملايين من الدنانير لانشاء اكثر من ٢٥ سنة .

هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى، ندفع اجور من يقوم بتشغيل وصيانة وسلامة هذه المحطة ، وخدمة مما يتعدى عن ريع مليون نسمة من السكان خدمة متواصلة مبلغا لايتجاوز مليونا ونصف مليون دينار سنويا — وليس شهريا . فاين هي المقاييس الصحيحة والاولويات وعوامل التشجيع المطلوبة لتحقيق دخول الكويت في مرحلة العلم والتكنولوجيا الموعودين بها . واصل لا يغيب هنا الربط بين ما ذكرته هنا وموضوع الطاقة الكهربائية الذي بدانا الكلام به حيث انه يمثل خدمة والخدمة تتطلب ما سمي بنظام الخدمة .

آثار المولدات الخاصة

● وماذا عن مساهمة المولدات الخاصة في توفير الكهرباء ؟

— كثر الحديث عن المولدات الخاصة ونظن البعض ان فيها كل دواء . وهذا ظن مغالط ، فالمولدات الخاصة للمؤسسات والمرافق ذات الخدمات الحيوية والمهمة وذات الاستهلاك الكبير هي ضرورة لا بد منها ولا بديل لها لاوقات الطوارىء وضمان استمرار الخدمة . وهذا امر مفروغ منه .

اما للمؤسسات والمجمعات والمصانع الكبيرة فالمولدات قد تكون امرا مساعدا للتخفيف عن الحمل العام من جهة واحتياطا للطوارىء من جهة اخرى . ولكن يجب التأكد من ان هذا الامر مكلف آلى حد ما وله مساوئه الكثيرة . فماديا لا تكمن الكلفة في سعر المولد ، ولكن في تشغيله وصيانته واستهلاكه . اضافة لهذا فانه عندما يتعطل المولد فلا يمكن توفير خدمات الصيانة الطارئة المتواصلة مثلما يتواجد في نظام الشبكة العامة . وكذلك فان حالات العطل لهذه المولدات كثيرة — وخاصة اذا كانت تعمل باستمرار ولاوقات غير منتظمة ، بالنسبة لاساليب التشغيل ونظم الصيانة وتوفر قطع الغيار مما نجده من قصور متوفر عندنا . وكذلك اشكالات الوقود وطريقة جلبه وحفظه . وفي كثير من الاحيان نجد انه عندما تلح الحاجة الفورية لهذه المولدات نجدها لا تعمل ابدا او لا تؤدي الغرض المنشود .

واضافة الى هذا هناك امور السلامة ومخاطر الحريق المتكررة ومخاطر الكهرباء القاتلة اذا لم نخضع تمديداتها لاشتراطات الجهات المعنية . ولا اعرف كيف يمكن التحكم بهذا اذا كانت العملية تجري دون علاقة او رقابة الجهات المعنية . وبالطبع اصدار القرارات التنظيمية بهذا الشأن لا يمكن ان يضمن التطبيق مثله مثل اي حالات كثيرة اخرى .

اما المولدات للمساكن والمتاجر والمعايش الانفرادية فانه من الخطأ الكبير العمل بها ، وحتى انه يجب عدم التفكير بها . فالكلفة والمخاطر والاشكالات الاخرى تكون مضاعفة . اضافة الى ان المردود ضئيل مقارنة باعتبارات الكلفة والتشغيل والصيانة والجهود وامور الوقود وغيرها الكثير. زد على ذلك ، الضجيج ومخاطر الحريق ومخاطر الكهرباء الخ .. وتلويث البيوت والبيئة وتواجد الاطفال وغيره من الحالات .

وعندنا من التجارب السابقة مثل المولدات المستخدمة في العشيش والمشاريع وغيرها ما يؤيد فداحة المخاطر هنا . مما حدا على الطلب من الجهات المعنية في حينها التدخل في هذا الامر ، ودفع الوزارة الى منع التيار الموقت ، نظرا لعدم الاهتمام في التوصيلات والتمديدات مما نتج عنها الكثير من المخاطر .

الوزارة والمؤسسة وجهان لعملة واحدة

● باختصار ما هي مزايا نظام المؤسسة للوزارة ؟

— هناك مؤسسة الموانىء ومؤسسة النفط وبحث في مؤسسة للكهرباء والمواصلات والاتصالات . المهم ان الوزارة او المؤسسة وجهان لعملة واحدة . فاذا كان هناك قصور او محددات فلنعالجها من خلال نظامها القائم ، وان لا نخلق نظاما جديدا لنا من الالف والباء لمعالجة ما يأتي به من اشكالات جديدة — وكل نظام ، مهما ما قيل، له اشكالاته — والافضل لبعض الخدمات ان تكمل من حيث بدأت ، وان لا نهدر الوقت بحثا عن نقطة بداية جديدة . باختصار المملكة في قدرتها وليس اوجهها .

● وباختصار ماذا عن السلامة ؟

— قطعنا شوطا معا وما زلنا نركز على سلامة العنصر البشري في هذا القطاع الحكومي . وهذا يختلف بعض الشيء عن المؤسسات او القطاعات الخاصة حيث تخضع لنظام التأمين وغيره . على كل ما زلنا نعتبر ان السلامة خدمة انسانية — وليست مادية بحته . وهذه لها موضوع اخر .

« التأريخ والتاريخ »

حمد محمد المرعي

تطرق الحديث مؤخرا ، اثر المبادرة والجهود والمتابعة التي قام بها مشكورا السيد خالد سعود الزيد ، حول ما اذا كان للصبية اي علاقة حضارية تاريخية في المنطقة . وغني عن القول تواضع المذكور في هذا المضمار ، غير منصب نفسه لا مؤرخا ولا عالم اثار ولا متخصصا بحقل الحضارات والمدنيات القديمة ، ولا سائلا لاي جزاء او مشكورا ولا متطلعا لاي مردود مادي او متوقعا لاي اعتبار معنوي ، وليس هادفا الا توخي الحقيقة في بحثه للموضوع .. وما احدثه هذا من جلجلة لا هدف ولا معنى لها لدى البعض . وما ابداه اخيرا السيد خليفة الوقيان ، جزاه الله كل خير ، بتوضيحه للهام والمهم ووضعه للكثير من النقاط وافادته الجيدة ووضعه جدا لما ورد من مغالطات بهذا الخصوص . ولا شك ان تغطيته المتكاملة الهادفة وتفنيده لبعض مزاعم الخلط تفي لكل غرض ولا تترك اي مجال للاضافة . الا انه في اطار هذا الحوار الشيق والمفيد ، اراني مضطرا لتبيان بعض الخلط (والذي اصبح القاعدة وليس الاستثناء في ايامنا هذه) حول موضوع التأريخ والتاريخ ، وخاصة فيما يتعلق وادعاء البعض تصدرهم لمجالات ومتاهات قد يكونوا عنها بعيدين كل البعد ..

المغالطة ١ : يتوهم البعض ان التاريخ هو عبارة عن سجل لتواريخ او تدوين لمراسلات او احوال شخصية او معلومات عامة او دارجة او معايشة اشخاص او التعرف على تاريخهم الحياتي او انه هواية لجمع معلومات ، بصورة او بأخرى ، لفترات زمنية . ومن ثم نشر هذا تحت عنوان « تاريخ » . مع ان هذا لا يتعدى في كونه عن ما قد يسمى بـ « تاريخ » : مصدرا ، مجدولا ، مرتبا ... الخ . ولكن ليس « تاريخ » .

فالتاريخ اوسع وابعد من هذا . فهو التعمق في دراسات حقائق او دلالات لحقبة و/ او حقب زمنية في اطار بحث هادف وضمن تحليلات هادفة ومعينة ولأحوال قد تكون محددة او لا تكون ، وقد تكون طافية على السطح او مدفونة في غياهب عميقة . ومن ثم الربط ، من خلال هذا المضمار ، للعلاقات والمتغيرات والاستنتاجات الموضوعية للاحوال والنظم ، مما يتطلب في كل احواله النبش للمتخفي وليس الجري وراء المعروف او المتعارف عليه ... وليس ايضا كما يتبعه البعض بربط العربة في مقدمة الحصان . ومن ثم التحري للالتباسات وغربلتها وما يتبع هذا من امور مضنية واجتهادات وتقديرات تضيق تدريجيا لتعطي ناتجا من الممكن اثباته وليس افتراضات او تاويلات او ما شابهه . على ان لا يتم هذا الا بطريقة معرفة ومشروعة ومجردة .

المغالطة ٢ : ان اصول النقل او الاستشهاد توجب العرض الحرفي لما يقال وليس اعطاء ما يستنتج منها فقط . وشتان بين هذا وذاك . وقد لا يكون في هذا تأثيرات رئيسية ، حيث ان اي تأثيرات لها تتلاشى للباحث الموضوعي الحريص المتجرد ، الا ان اهميتها تكمن في التفريق بين ما تقوله المصادر ، عند النقل عنها او الاستشهاد بها ، وبين الاستنتاجات الفردية (صحيحة كانت ام لا) او الاجتهادات او التقديرات الشخصية (مهما كانت مجردة) او التفسيرات الجدلية او النسبية (مهما تكن لها من دعائم) .

ومن جهة اخرى ، في حال ما اذا تضاربت الاقوال او المصادر ، فان الواجب الادبي يلزم ان لم يحتم عرض جميع المضاربات او المتناقضات او الاختلافات وليس الاكتفاء بـ و/ او اختيار ما يناسب وجهة نظر الناقل او يؤيدها – وبعيدا عن اي ميول له فيها . ولا ريب في ان تعرض الاستنتاجات او التقديرات او الميول الفكرية مزاوجة بالنقل الحرفي ومن خلال اسلوب واضح .

المغالطة ٣ : التفريق بين تاريخ اشخاص او مجموعات او ازمان محدودة او محددة او قريبة ، وبين تاريخ اموال او مجتمعات او حضارات ، معاصرة كانت ام غائبة . حيث ان اطار البحث هناك غير متضمن مطمورات وتداخلات وتضاربات شاسعة ودقيقة ومعقدة . وذلك نظرا لاستمالة توفر السبل او الطرق او المصادر المباشرة او القريبة او صعوبة البحث فيها للتعرف على دورات ما يخصها من امور بهدف وضع تاريخها .

وعلى نفس المنوال وجوب التفريق هنا فيما يدخل تحت « دراسة الاثار » او تلك « دراسة الحضارات والمدنيات » او غيرها و « صنع التاريخ » . والاهتمام ايضا بما يتبع او ما يتعلق بالعصور الجيولوجية او الاحوال البيولوجية او الدلالات الطبيعية . ويغني عن التعليق استحالة توفر هذه الحقول او انحصارها في باحث واحد . وغير هذا فان الامر لا يعدو في كونه عن اجتهادات . والاجتهادات مرفوضة .

واخيرا : انه لمن الاهمية بمكان ان تتوفر القدرة الروائية ان لم تكن الكتابية في عرض التاريخ ومواده . فالاسلوب السلس الواضح القوي والطريقة الموضوعية المجردة الهادفة هي من اهم متطلبات تبيان الحقيقة . اما الركاكة ففيها كل الضرر – ليس للتاريخ فقط ، ولكن للباحث فيه .

السياسة
AL-SEYASSAH
١٩٨٠/١٢/٨

بقلم سيف مرزوق الشملان

حول موضوع الصبية : حساب ختامي للحملة المتبادلة بخصوص قرية الصبية والجرة الاثرية

أحمد مطر : و (الجرة المكسورة)

أشكر الاخ احمد مطر على كلمته الصريحة المنشورة في القبس يوم ٨٠/١٢/٢٤ م تحت عنوان (الجرة المكسورة) ويعني بها جرة الصبية ، والاخ احمد وضع النقاط فوق الحروف . وكان صريحا في قوله . ولم يرد عليه احد من الاخوان في رابطة الأنباء لانه لم يدع لهم مجالا للرد عليه ردا موضوعيا واضحا .

سبق الاخ احمد مطر اخ آخر هو الاخ محمد احمد خليفة الذي نشر كلمة صريحة في القبس يوم ٨٠/٨/١٦م تحت عنوان (شكرا للشملان الذي انطقكم) . وكان لكلمته صداها بين القراء الكرام لانها نشرت ابان التحامل والهجوم علي من بعض الاخوان في رابطة الأنباء إنتصارا للخطأ . ورد عليه الاخ فيصل السعد من رابطة الأنباء ونشر رده بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٩م .

كانت الشرارة التي أججت النار بيني وبين بعض الأخوان في رابطة الأنباء هو انه في يوم الخميس ٨٠/٣/٢٧م نشرت الصحف اليومية كلها خبرا خطيرا عن اكتشاف مدينة اثرية في الكويت إكتشفها الاخ خالد سعود الزيد . والسبب في ذلك هو أن الاخ محمد نزال سليمان العازمي من سكان الجهراء عثر على جرة قديمة في منطقة الصبية شمالي الكويت ، وحصل على الجرة بعد ذلك الاخ خالد سعود الزيد مساء يوم الاربعاء ٨٠/٣/٢٦م فاسرع بها الى رابطة الأنباء واعلن أمام الحاضرين أنه اكتشف مدينة أثرية في مكان ما من أرض الكويت . وأبرز الجرة للحاضرين كاثر من آثارها .

كنت خارج الكويت في قطر فقرأت ما نشر باستغراب شديد . وبعدما عدت للكويت أخذت أجمع المعلومات ، وأسأل الرجال المطلعين حتى تمكنت بعد نحو شهرين من نشر خمسة مقالات في القبس يوم ٨٠/٦/٢١م . ويوم ٨٠/٦/٢٢ . ويوم ٨٠/٦/٢٣م . ويوم ٨٠/٦/٢٤م . ويوم ٨٠/٦/٢٧م . تحدثت بها بالتفصيل عن الصبية قديما وحديثا ونشرت معلومات تاريخية عنها نشرت للمرة الأولى .

الشيخ عبد الله الجابر

وبينت بالحجج الدامغة والأدلة القاطعة ان ليست هناك مدينة أثرية بالصبية ولا حتى مجرد آثار قديمة . وكان لهذه المقالات – ولله الحمد – صداها الطيب بين القراء الكرام ، ويعلم الله تعالى كم تعبت في سبيل نشر هذه المقالات التاريخية ، مع الصور لمعالم الصبية وللرجال نوي العلاقة بالموضوع .

رد علي الاخ يعقوب السبيعي بالسياسة يوم ٨٠/٧/٢م . ونشرت بالسياسة اربعة مقالات ردا على كلمة الاخ يعقوب نشرت يوم ٨٠/٧/٢٧م . ويوم ٨٠/٧/٢٨ . ويوم ٨٠/٧/٣١م . ويوم ٨٠/٨/٢م . ولم يرد علي – ايضا – الاخ خالد سعود الزيد وانما رد علي أصحابه في رابطة الأنباء . وكانت ردودهم – مع الأسف الشديد – غير موضوعية ، وبعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع إنما هي مجرد دفاع لا اقل ولا اكثر . وكانت ردودهم وقصائدهم . مع الأسف الشديد – مليئة بالاستهزاء والسخرية . والاستهزاء والسخرية سلاح العاجزين . وكان الواجب يحتم عليهم أن يقرعوا الحجة بالحجة . والدليل بالدليل . لا أن يعتمدوا على اللف والدوران . وتزييف الحقائق مع الاستهزاء والسخرية . فكانت ردودهم وقصائدهم الغير موضوعية في صالحي ورب ضارة نافعة . وكان المفروض بهم كأنباء أن يردوا ردا موضوعيا هادفا أو أن يلزموا الحياد ويدعوا مسألة الرد لصاحب العلاقة وهو الاخ خالد سعود الزيد .

الاخوان الذين نشروا المقالات والكلمات هم الاخ الدكتور خليفة الوقيان بالسياسة يوم ٨٠/٨/٦م . والاخ الدكتور سليمان الشطي بالسياسة يوم ٨٠/٨/٧م . والاخ يوسف الشهاب بالقبس يوم ٨٠/٨/١٦م . والاخ حمد المرعي بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٨م . والاخ فيصل السعد بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٩م .

لم يكتف الاخوان في رابطة الأنباء بنشر هذه المقالات والكلمات ضدي لأني قلت الحقيقة ناصعة ، بل نشروا القصائد في التهجم علي والاستهزاء . وانا لست شاعرا فأنشر قصيدة في الموضوع حتى يردوا علي بقصائد . لا انا كاتب مقالات تاريخية صريحة . فليردوا علي بمقالات مثلها إن استطاعوا ذلك . والاخوان الذين نشروا القصائد هم الاخ عبد الله سنان بالسياسة يوم ٨٠/٨/٣م . والاخ يعقوب السبيعي بالسياسة يوم ٨٠/٨/٣م . والاخ الدكتور عبد الله العتيبي بالسياسة يوم ٨٠/٨/٩م .

انا – صراحة – لم أعبأ بما نشر ضدي من مقالات وكلمات وقصائد ، إنما تأثرت كثيرا من الاخ عبد الله سنان الذي جرفه التيار فنشر قصيدة يمدح بها الاخ خالد الزيد ويذمني . والاخ عبد الله تربطني به صداقة قديمة ولم يحدث بيني وبينه ما يدعوه بأن ينشر مثل هذه القصيدة . وانا أرى بأن الاخ عبد الله نشر قصيدته تحت إلحاح شديد من قبل الأخوان في الرابطة ليشترك معهم في الحملة التي شنوها علي . وكان على الاخ عبد الله أن يلزم الحياد .

احد الأصدقاء وهو صديق للاخ عبد الله سنان إستاء من القصيدة كما استاء غيره . فتحدث مع الاخ عبد الله عنها ، فقال له إنه لم يذمني وإني صديق له إنما مدح الاخ خالد الزيد فقط . وانا مستغرب كيف غاب عن بال الاخ عبد الله البيتان اللذان يذمني بهما في اخر القصيدة بعدما

أطنب في مدح الأخ خالد . والبيتان هما :

قاتل الله جهل من يدعي العلم
ويحـث التاريـخ دون فعال
كالذي يدعي بما لم ينـل منه
سوى كثـرة الهـرا والجدال

ثلاثة من الاخوان فقط من خارج رابطة الأنباء اشتركوا في النقاش وهم الأخ يوسف المساعيد رئيس تحرير الرأي العام نشر كلمة قصيرة في النهضة يوم ٨٠/٨/١م . في زاويته المعروفة خطوات على الطريق . وقد رددت عليه بكلمة أدافع بها عن موقفي نشرت في النهضة يوم ٨٠/٨/٨م . وفي نفس المكان . ونشر الأخ أحمد تلاوي كلمة بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٠م . ونشر الأخ هادي حسين كلمة في الوطن يوم ٨٠/٨/١٦م . بالاضافة الى خبرين حول الصبية بالأنباء يوم ٨٠/٨/٧م . وبالسياسة يوم ٨٠/٨/٨م .

المصاهرة بين آل صباح وآل خليفة في الصبية

الشيخ عبد الله الجابر الصباح المستشار الخاص لصاحب السمو من الرجال المطلعين في تاريخ الكويت . بل إنه شخصيته تاريخية لها دورها في تاريخ الكويت الحديث . وبالمناسبة الشيخ عبد الله الجابر مولود سنة ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٩م فعمره الآن ٨٤ سنة بالهجري و ٨١ سنة بالميلادي أطال الله عمره ، وألبسه ثوب الصحة . سألته عن الصبية وعن المدينة الأثرية الخيالية فنفى نفيا قاطعا أن تنسب الصبية الى الصائبة او انها كانت مدينة قديمة . لأنها ـ كما يقول ـ ليس لها ذكر في كتب التاريخ . وانها تقع في مكان منزو ، وبحرها مياهه ضحلة لا تصلح للملاحة . وسكنها آل صباح وآل خليفة ومن معهم مدة قصيرة ثم غادرها إلى أرض مدينة الكويت وأسسوا بعد ذلك مدينة الكويت . نفس المعلومات التي ذكرتها مفصلة في مقالاتي بالقبس .

أخبرني الشيخ عبد الله الجابر عن حادثة حدثت بالصبية وتنشر للمرة الأولى وهي عن أول مصاهرة بين آل صباح وآل خليفة حكام البحرين حاليا . حيث تزوج الشيخ محمد بن خليفة ابنة الشيخ صباح الأول جد أسرة آل صباح ـ ويقول الشيخ عبد الله أنه لا يعرف إسم إبنة الشيخ صباح الأول ولا يعرف هل خلفا ذرية أم لا ؟

المصاهرة الثانية كانت بعد الاولى بنحو قرنين . ففي حوالي سنة ١٢٨٠ هـ ١٨٦٣ م زار الكويت الشيخ محمد آل خليفة حاكم البحرين بدعوة من الشيخ صباح الثاني بن جابر الأول الحاكم الرابع من سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٦م . ومكث في الكويت عدة أيام وتزوج الشيخة حبابة إبنة الشيخ صباح وأخت الشيخ مبارك الصباح واخوانه ورزق منها بولد إسمه سعود وإبنة إسمها رقية .

الكتاب الكويتيون وموضوع الصبية

مع الأسف الشديد إن الاخوان من الكتاب الكويتيين المعروفين لم يشتركوا في النقاش الذي دار حول الصبية آثروا التفرج فقط . وكان الواجب يحتم على ذوي الاختصاص منهم ان يشتركوا في النقاش . وربما انهم لم يشتركوا في النقاش لأنهم لا يريدون أن يجروا على انفسهم المتاعب . فلهذا لزموا جانب الصمت ناهيك بعدما خرج الموضوع عن حيز النقاش البناء الى النقد الجارح . كاتب واحد فقط اشترك في النقاش قبلي وهو الأخ ابراهيم الشطي حيث نشر بالسياسة يوم ٨٠/٤/١٣م . مقالا يرد به على كلمة الأخ حمد السعيدان التي نشرها بالسياسة يوم ٨٠/٤/٧م . وتعرض بها لموقف الجمعية الجغرافية الكويتية من موضوع الصبية . وبما أن الأخ ابراهيم هو رئيس الجمعية فلقد دافع عنها وبين في مقاله أن ليست هناك مدينة أثرية ولا آثار في الصبية . وانها لا تصلح للسكن .

جرة الصبية

السياسة

١٩٨٠/١٢/٨

مسئول كبير في الدولة قال لي أثناء إحتدام النقاش لماذا لم يشترك في النقاش فلان وفلان وفلان من ذووي الاختصاص . فقلت له أرجو أن تسألهم . وأبدى لي المسئول الكبير إستياءه الشديد لموقف الاخوان في رابطة الأدباء في الحملة التي شنوها علي .

اكتب هذه السطور وأتساءل عن الحقائق والأحداث التاريخية التي حجبتها عن الظهور الأغراض الشخصية والمطامع ونحوها . وأقارن بين ما حدث في الماضي وبين ما يحدث اليوم . فكم من حقائق واحداث طمست وحرفت ...

ليس بيني وبين الاخوان في رابطة الأدباء أي خلاف أو خصام . كذلك الحال مع الأخ خالد سعود الزيد الذي تربطني به علاقة طيبة . ولم أقم بأي عمل يسيء إلى الأخوان اللهم سوى ردي على الأخ خالد بأنه إكتشف مدينة أثرية في الصبية . وقمت بهذا العمل خدمة للحقيقة والتاريخ . وغاب عن بال الاخوة أن هناك صلة قربى بيننا ألا وهي صلة الأدب . وصلة الأدب ـ أحيانا ـ كصلة النسب إذن لا حاجة مطلقا لهذه الحملة التي شنها الاخوان علي دون وجه حق ـ علما بأنني كنت من أعضاء رابطة الأدباء منذ تأسيس نواتها الأولى سنة ١٩٥٨م وهي الرابطة الأدبية ثم تأسيس رابطة الأدباء سنة ١٩٦٥م . وفي سنة ١٩٧١م انسحبت من رابطة الأدباء ، كما إنسحب غيري . وأرجو الله تعالى ان يأخذ بيد الرابطة إلى ما فيه خدمة الأدب والأدباء . ويبعدها عن التحيزات والتخريبات ...

لم أرد على مقالات وكلمات الاخوان في حينه . والسبب في ذلك أن النقاش خرج عن موضوعه واهدافه وهي ابراز الحقائق والاعتراف بالخطأ .والاعتراف بالخطأ فضيلة وخير من المكابرة . فلهذا السبب لزمت جانب السكوت . لأن السكوت في مثل هذه الحالة من ذهب . زد على ذلك إن عددا من الاخوان طلبوا مني ألا أرد لأن الأخوة في الرابطة لم يردوا علي بحقائق تاريخية حتى أرد عليهم بمثلها أو اوافقهم وأعترف بالخطأ إن أخطأت .

وأحمد الله سبحانه وتعالى ان النصر كان لي . لأن الحق كان بجانبي . والحق سيف قاطع . ويكفيني فخرا ما لقيته من شعور طيب من الاخوان ممن أعرفهم وممن لا أعرفهم وشكرهم لي لتبياني للحقائق فشكرا لهم ثمن هذا الشعور الطيب .

لولا كلمة الاخ أحمد مطر لما نشرت هذا المقال مكتفيا بما نشرته في القبس وفي السياسة . فكلمة الأخ أحمد كانت الدافع الأول لي لنشر هذا المقال الذي يعتبر بمثابة التعليق على كلمته . أضف الى هذا انني أخشى أن يؤول البعض سكوتي على أنه عجز مني بحيث لم أستطع الرد على الاخوان . فحاشاالله أن أعجز عن الرد وأنا على صواب وأدافع عن الحقيقة والتاريخ . والقراء الكرام خير حكم بيني وبين الاخوان فهم يعرفوني ـ ولا غرور ـ منذ عام ١٩٥٢ م حيث نشرت أول مقالاتي والى اليوم والى الغد بأذن الله تعالى . كما يعرفوني من خلال مؤلفاتي واحاديثي بالاذاعة والتلفزيون ومن خلال عملي للمحافظة على التراث .

أرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت في اعطاء القراء الكرام صورة جلية عن النقاش الذي دار حول الصبية . والله من وراء القصد .

وأختم مقالي بقوله سبحانه وتعالى (**وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا**) صدق الله العظيم .والسلام عليكم .

سيف مرزوق الشملان

ضياع القدس وضياع الأمة

بقلم : حمد محمد المرعي

قرار ضم القدس ، رسميا وقانونيا ، لتكون العاصمة الموحدة اورشليم ، لا يستحق كل هذه الجلجلة . فضياع القدس لم يكن بهذا القرار ... وانما هي ضاعت منذ أمد قبله . اما القرار فلا يمثل الا مقدار التحدي الذي بلغ اوجه ، والامتهانات التي تبديها اسرائيل مرة تلو الاخرى على مراى ومسمع العالم لتبرز كم نحن فاشلون.

ولهذا ، وبعد كل فعل او قرار تتخذه اسرائيل ، تجدنا نركض هنا وهناك ونستبين هذا وذاك ، ونزداد دورانا، ونتلفت ذات اليمين وذات الشمال ، مستذلين لمن ميزتهم الاجرام ولعبتهم اهدار الحقوق . او مستجدين ببيانات او شاكين لبلدان او لمؤسسات لا نفع فيها ولا حيلة لها . وبهذا نكون اضحوكة العالمين الى يوم الدين .

فها نحن اكثر من مائة مليون عربي واكثر من الف مليون مسلم ، والمؤيدون لنا اكثر من هذا وذاك ، فهل ان جميع هؤلاء محسوبون علينا بمذاهبهم او اديانهم او شعاراتهم، ناسين ان الله سبحانه وتعالى لا ينصر قوما ما لم ينصروا انفسهم ، ومتناسين اننا لاكثر من ثلث قرن من الزمان كلما تقدمنا خطوة رجعنا الى الوراء خطوتين اثنتين — فيما نسميه « قضيتنا » . موهمين انفسنا حينا بأننا قوم محبون للسلام — مع ان السلام لا يكون في فراغ ولا يصدر الا من منطق قوة في الميدان — وحينا آخر بأن في الوقت خير كفيل لارساء معالم الحق ، غير مبالين بأن من احوال الوقت خلق الفرص والامساك بتلابيبها وليس انتظارها او اضاعتها .

ام ان السلام هو الاستذلال ؟؟

واسرائيل لعبتها كبيرة وغير خافية . وهي ليست بمعيرة اي اهتمام لنا ، لاننا في اكثر من مرة واكثر من مناسبة انحنينا امام الاعيبها . وهي بهذا تعرف على اي وتر حساس تضرب : وتر سذاجتنا ، وكأننا بعد كل هذا التاريخ لا هم لنا الا تقليب صفحات القاموس لايجاد وصف لحالنا في كل آن نتخلف فيه عن سابقه .

ان قرار ضم القدس ما هو الا اعلان حرب ، ما قبله ولا بعده اعلان . ابعد كل هذا نجدنا قائمين للصلاة ومحتفلين بمبتهجات الاعياد ... ناكرين ان ما يتلو الركوع هو السجود . وان القدس لم تضع وانما نحن الذين نعيش حالة الضياع ؟

تحديات الثمانينات ①

الأمن بين اليوم والغد

بقلم محمد عبد الحليم عبد الحليم

تطرقنا في اوقات ومواقع سابقة لموضوع الامن بين الامس واليوم ، وتوصلنا الى ان الاهمية لا تتعلق بالتطوير الجهازي او العدد البشري بل اكثر من هذا بالتحرر من النظرة التقليدية وتحديد الوجهة ، وان تكون الاهتمامات ضمن النظرة الشمولية والمفاهيم المرنة والتطلعات الواضحة • وان مضمون الامن يكمن في هيبته وليس بسلطته فقط • وانه يرتكز بشكل كبير على تفقد المتخفي ونبشه وليس الجري وراء المكشوف المعروف • وان يكون هناك ربط للاحداث والمتغيرات ، في اطار خطط مرسومة ومجربة • وان تعتبر الاجتهادات والارتجالات على انها مظاهر عصر قد ولى • وان لا نخلط ، اخيرا ، بين ما يسمى بحفظ النظام وحفظ الامن او ان الهام مثل المهم •

وهنا سنلقي الضوء على بعض المواضيع الـ «ضد أمنية» من التي يجب اخذها بالاعتبار وبالسرعة الممكنة ـ حيث ان بحر الثمانينات بوادره عاصفة وامواجه عنيفة ، وحيث مركبنا ليس الا قزما ضئيلا في خضم هيجانه •

اولا : الاعتبار الجدي للتركيبة الديموغرافية في البلد ، وخاصة اذا ما تأكد ان اقل من ٢٠ بالمائة من السكان هم من المواطنين الذكور الراشدين (او ما يسمى بالعنصر الفعال) ، وان اكثر من ٣٠ بالمائة هم ممن لا يعتون باي صلة لهذا البلد سواء بالمصلحة او الانتماء وغيره • وهذه الحالة مفزعة ولا يوجد هناك بديل او حل الا بايقاف النزوح البشري (الموسمي ؟) المتواصل ، وليس كما قيل بزيادة النسل ، لان هذا أمده بعيد وبعيد جدا • وهذا لا يتأتى الا بالحد من التنمية التي تجاوزت كل حدود المعقول • وعليه يجب تقليص ميزانية المشاريع الضخمة بشكل جدي وهادف الا تلك المشاريع الحيوية الهامة • هذا من ناحية • ومن ناحية اخرى الحد من المبالغات الاستثمارية الخاصة • فالتطوير ليس في التنمية السائبة او القفزات السريعة او الانتشار الواسع بل في الاتزان والتدرج • والخطوات البطيئة والطبيعية ضمن مراحل محددة اسلم عاقبة واقوى بنيانا • وكما نعرف فلا يوجد عندنا بطالة ولا يوجد عندنا فائض في الخدمات •• اذا لماذا هذه السرعة البالغة لانشاء كل مشاريعنا في فترة قصيرة ؟ وما الذي سوف نتركه من الاعمال للجيل القادم ، ولا اقول الاجيال القادمة ؟ على ان يتخذ في الاعتبار وضع كل الضوابط بان لا يكون في ابطاء هذه التنمية اي حجة او مبرر لاضعاف الضعيف او عرقلة متطلباته • لان هذا بدوره غير امنيا •

ثانيا : ان ترتقي صحافتنا بمسؤولياتها وان تضع ضوابطا لنفسها (او ان تخضع لضوابط) ، وذلك لتجنب الاثارة والمبالغات والتكرارات للاحداث المحلية • لان ثمة احداثا ، مثل اشكالات الكهرباء او الحرائق المتكررة (والتي تعتبر شيئا متوقعا في مثل هذا الموسم (او الجرائم والشائعات والاقاويل ، قد تكون طبيعية وان كانت غير مرغوبة • الا ان نشرها وترديدها وابرازها هي بالضبط ما يتمناه ذوو النفوس الضعيفة • وهذا بالضبط ايضا ما يخدم ارتباك الاستقرار الامني • وقد لا يتفق معنا الكثير ممن ينظرون الى الوجه الاخر مثل حرية النشر ـ الا اننا نؤكد ان الوجه الاول الذي يمثل اهتمامات المواطن العادي وصالحه يمكن في المحافظة على أمنه واستقراره ، عملا بكل الاولويات والموازين • وشتان ما بين المثل العليا النظرية وما يفرضه الواقع والجدية • فلكل شيء ولكل حالة محرماتها ومحللاتها • وحرية النشر سلاح ذو حدين • ولنسأل ما هي اهداف العابث بالامن والاخلال باستقراره • انها قطعا ليست الخسائر المادية او البشرية •• وانما الاخلال بالاستقرار وتنكيد العيش وتنغيص صفوه هي كل مهماته واحلامه (وحتى لو لم يكن مسؤولا عن الاتيان بها) •

ولهذا فالنشر والابراز والشهرة للاحداث هي كل ما يطلبه ويبتغيه لانجاح ما ينشده • فلماذا اذا نقدم لهذا العابث ما يطلبه على صحن من فضة •• ونكون بهذا ضحايا لاستغلاله •

ثالثا : ان تستغل الجهود والامكانات ، مما يتوفر في « اولا » اعلاه ، لايجاد المتطلبات الاساسية مثل السكن المناسب والخدمات اللازمة التي تعطي الحد الادنى من الاستقرار الذاتي والاجتماعي البشري للسكان • ومما يحقق تجنب الانفعالات الجانبية مما ينعكس بدوره على استتباب الامن • هذا من ناحية •

ومن ناحية اخرى الاجتهاد في تحقيق العدالة الاجتماعية سواء المادية منها او ما يعمل على تحقيق التطلعات والطموحات بين افراد المجتمع وفئاته ، ومما لا يعطي اي فرصة لسيطرة فئة على اخرى • والميزان هنا دقيق وحساس بقدر ما هو هام • والتفرقة بين طبقات المجتمع (وطبقات المجتمع امر واقع حتى لو رفضناه او انكرناه) تخلق نزعات لا حد لها •• ونحن نتكلم هنا عن طبيعة بشرية لا سلطان لاحد عليها • والمهم هو تضييق الثغرة ، التي اتت بها التركيبة الديموغرافية والتنمية السريعة ، كلما أمكن •

رابعا : وقد تختلف الاراء والاجتهادات هنا ، الا انه ، وعلى نفس المنوال ، فحتى معالجة حادث اختطاف الطائرة الاخير يعتبر غير أمني بحد ذاته •

لا ما اتبعته وسائل الاعلام والصحافة من تكرار وابراز واهتمام ، ولا ما اتبعته قيادات الامن •

فمع انه قد اتضح ان الحادث ليس له ارتباطات سياسية او ابعاد أمنية ، الا انه اعطى انتباها اكثر من اللازم وعلى اعلى المستويات • وهذه حالات يجب ان لا تخفى تأثيراتها المستقبلية ، كسابقة من جهة • ومن جهة اخرى ما تجلبه ردود فعلنا لها لخدمة الاهداف المخلة بالامن •

وكذلك ، فان تجمع القيادات الامنية العالية المستوى والمنصب والمركز ، لمعالجة مثل هذا الحادث ، في مكان ووقت واحد ، يناقض كل الاعتبارات الامنية الرئيسية • وتنفصح قليلا : ماذا لو كان ذلك الحادث مجرد تدبير لتوجيه الانظار عن اغراض اخرى ، او ان يكون تجمع وتواجد القيادات الامنية في مكان ووقت واحد بحد ذاته هدفا لعمليات أكبر •

خامسا : تكثيف الجهود وتنسيقها لحماية المنشآت الحيوية والمؤسسات الهامة والرفع من شان اعتبارات الامن والرقي بها ـ نظما وتنظيما ونظاما •

وعلى نفس المنوال تنظيم تخزين المواد الغذائية وطرق تصريفها من جهة • ومن جهة اخرى الحد من سيطرة او تركيز طبقات او فئات او سمها ما شئت من المجتمع ، عدا غيرها ، على مصادر الغذاء او سبل توفيره •

سادسا : ويجدر التذكير بان وسائل وادوات التخريب لا بد وان تكون متوفرة باسباب التقدم التعليمي او العلمي او التيسير الصناعي او حركة الاستيراد المستمرة او اتكالنا على الالات بشكل كبير • ولذا يتطلب الانتباه بشكل رئيسي لتتبع هذه الوسائل والمراقبة للمصادر وتمشيط المواقع المشبوهة (وهذا امر ليس عسيرا) • والحزم كل الحزم فيما نتخذه من منع او ردع •

واخيرا : التأكد بانه ليس بالامكان عزل انفسنا سياسيا او اجتماعيا عن محيطنا ومحيط عالمنا • او انه بامكاننا تحصين انفسنا او بناء حاجز بيننا وبين التطورات الداخلية او الخارجية ، أمنية كانت او غيرها •

٢ تحديات الثمانينات

بقلم : حمد محمد المرعي

الالتزامات البيئية

تم اقرار حماية البيئة مؤخرا . وبهذا تكون مرحلة قد انتهت ومرحلة جديدة ابتدات . وما هذا القانون الا تتويج لاعمال وجهود دامت قرابة عقد من الزمان منذ بداية السبعينات ، بين اخذ ورد وايجابيات وسلبيات واجتهادات وبحوث ، عملت خلالها جهات كثيرة ولجان كثيرة ، ومنهم من عمل رسميا ومنهم على حساب وقته وجهوده الخاصة . وانعقدت او شاركت من خلالها عشرات الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وتكونت فيها الكثير من فرق العمل والاجهزة والوفود وغيرها .

واليوم ، ونحن في بداية الثمانينات ، فهذا القانون يجب ان لا يعتبر الا بداية لمرحلة عملية تطبيقية ، تتخللها مراجعة لبعض الحسابات واعادة النظر لبعض المفاهيم واصلاح ما تم من اختلاسات على حساب البيئة في العقد الاخير خاصة والاوقات السابقة له ، ولهذا فانه يتوجب ، من ناحية اولى ، اخذ استراحة من الاجتماعات والمؤتمرات والدراسات ، وان نلتفت الى شؤون بيئتنا المحلية ، وذلك لتركيز الاهتمامات وراء التوجيه ، على ضوء ما توفر طيلة العقد السابق ، لبعض الامور بهدف ايجاد نتائج عملية مباشرة وملموسة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ايجاد بعض التقييم لما هو حاصل عندنا من اشكالات او تحديات بيئية ، والابتعاد عن التوسع الكبير للاشكالات والمتاهات العالمية مما تضني الجهود وتهدر الوقت في مضمارها . . وعلى سبيل المثال ايجاد قنوات اتصال او جسور عبور للجهات العاملة بالتخطيط او التنظيم تهدف التعريف بالمهام البيئية وصلتها بها ، مثل دائرة البلدية ووزارة التخطيط ولجنة المشاريع الكبيرة ووزارات التجارة والصناعة والاشغال العامة والكهرباء والماء والنفط وغيرها .

ومن ناحية ثانية ، واخذا بالاعتبار ان افكار الامس قد يكون من الصعب اصلاحها بسهولة ، فانه يكون من المهم وضع كشف لبعض الاحوال التي تتطلب المعالجة او الحلول السريعة ضمن مراحل وفي اطار جدول زمني محدد قياسا لاولوياتها او بنسبة لخطورتها .

ومن ناحية اخيرة ، فان من يكشف خارطة البلد اليوم سيجد ان البلد بكاملها تقريبا تمثل ضاحية واحدة معتدة ومتصلة ببعضها البعض من الشمال الى الجنوب ، مع تفرعات او جيوب داخلة الى الغرب ، ونظرا لمتطلبات التنمية السريعة وما الزمته من ضرورة للتجاوزات او الارتجالات ، فان هذه الضاحية السكانية اماطت بها مستعمرات صناعية اقل ما يقاد عن نشأتها هو انعدام التنظيم والتجانس ، ناهيك عن امور سلامة مواقعها واختيارها ، ولست هنا بمشير الى منطقة الشويخ الصناعية التي تحولت بقدرة قادر من منطقة ورش او مخازن تخديمية في الخمسينات والستينات الى منطقة شاسعة واختلط فيها الحابل بالنابل تحيط الكويت من جهة كاملة متكاملة ، وتشرف على طرق العبور من الكويت الى شمالها ، وغير مشير ايضا الى ما تحتويه من مرافق وخدمات او تواجد اهم الموانيء واهم المستشفيات

الالتزامات البيئية

او ما تقدمه من وفرة تموينية ، او من الجهة الاخرى مايتعلق بالنواحي الامنية او السلامة او اشكالات النقل والكثافة المرورية وغيرها ، واخيرا فأني لست بمشير الى منطقة الشعيبة الصناعية والتي بدأت في الستينات ، كمنطقة لبعض الصناعات البترولية ، بختطيط ارتجالي سيء ، ، واستمرت في السبعينات كمنطقة لايعوزها اكثر مما هي فيه من سوء تخطيط وتنظيم واهتمام ـ مع كل الجهود المشكورة التي تقوم بها ادارتها لاصلاح ما يمكن من امرها · لست مشيرا لا لهذا ولا لذاك · ولكنني اشير الى مناطق في بداية طفولتها ، ولذا فالوقت لم يفت لاعادة تنظيم او اصلاح مايمكن من اوضاعها : مثل مناطق صبحان وميناء عبد الله والصليبية والدوحة ، فهذه المناطق ، بالاضافة الى المذكور سابقا ، سوف لن تطوق الكويت بعوامل التلوث والصحة والازعاج فقط ، بل وستغلفها ايضا ، وخاصة اذا ما نظرنا الى الامر من زاوية الاجواء المناخية واتجاهات الرياح الموسميةوحرمتها اضافة الى التوزيع السكاني وغيره ·

والمطلوب منا هو ان لاننتظر حتى « اذا ما فات الفوت ما نفع الصوت » ··

واخيرا ، الاهتمام بشكل خاص بايجاد « رئات تنفسية» لهذا البلد والا تستمر عملية « التسكير » المعمول بها لملء كلمناطق الفضاء بصورة ارتجالية وجوفاء ، واحسن مثال لى هذا هو موقع السكن القديم لموظفي الحكومة في منطقة الشويخ الجنوبي (قرب ديوان الموظفين) فهذه البيوت انشئت في بداية الستينات عندما كانت المنطقة شبه فضاء وحسب مفاهيم وتصورات قديمة · وهذه البيوت مزمع ازالتها وهناك نية لمشروع انشاء مجمعات سكنية عامودية في موقعها · والمطلوب هو ، وعلى وجه السرعة ، توجيه الجهات المعنية بضرورة اعتبار هذا الموقع متنفسا ، ولا بأس من استغلاله مثلا لبعض الخدمات الحيوية ـ بشرط ان تكون تحت الارض مثل خزانات المياه (بدلا من الموقع المقترح لها في المشروع الجديد) وان تنشأ فوقها حديقة مفتوحة مبسطة · أما كموقع سكني (وعامودي ايضا) فهذا يتطلب اعادة نظر ـ وخاصة اذا ما اتخذ في الاعتبار الملوثات الهوائية والضجيج والكثافة المرورية وما يحيط بها من مرافق حيوية ·

● تشير احصائيات ادارة التنظيم في البلدية انه قد تم تخصيص او تنظيم ما يقارب من (٤٠) مليون متر مربع للاغراض الصناعية والتخزينية في فترة الاربع سنوات السابقة ، فاذا اضيف هذا الى المناطق والمنشات القائمة من مرافق خدمات ومنشات نفطية او صناعية او تخزينية او خدماتية وغيرها ، ومقارنة بالمساحة المعمورة في البلاد ، لوجدنا ان النسبة قد تصل او تتعدى ٣٠٪ صناعة : ٧٠ ٪ سكنية ، واذا ما اخذ في الاعتبار المراقبة الضعيفة لامور السلامة والبيئة والامنية وعوامل اخرى ، واضافة الى اشكالات النقل والمرور والخدمات الصحية ، فان الصورة لاشك ستكون مرهبة ·

السلامة والحوادث في الكويت

دراسة اجتماعية حول الحوادث والسلامة

نجد ان الحوادث في الكويت ، وان كانت قبل ١٥ عاما فقط ، متناسبة في معدلاتها مع واقع التنمية والتطور حينها ، الا انها برزت في وقتنا الحاضر كظاهرة لا يمكن تصورها - سواء في عددها او تنوعها او درجات ضررها - وعلى الرغم من عدم تواجد الاحصائيات الدقيقة والكاملة ، الا انه يمكن من بعض المتابعة والاستنتاج تبين مدى خطورة الحالة وجسامتها في السنوات الاخيرة . (الاحصائيات التالية ماخوذة من بحث للكاتب عام ١٩٧٨ ضمن مشروع بيبن ضرورة تاسيس « مجلس سلامة وطني » في الكويت) .

فحالات الوفاة باسباب الحوادث (المعلومة) تعدت اكثر من ٦٥٠ وفاة لعام ١٩٧٧ اي اكثر من ١٥ بالمائة من مجموع الوفيات للاحياء لذلك العام (او ما يمثل ١٢ بالمائة من جملة الوفيات عامة) . واذا ما اخذ في الاعتبار صغر المساحة المأهولة وعدد السكان الذي لم يتجاوز المليون والربع ، وعدم تواجد تلك الصناعات والوسائل ذات مخاطر الدرجة الاولى من ناحية اضرارها او من ناحية مجموعية الحالات ، لاتضحت خطورة الامر . وخاصة اذا تبين ان نسبة وفيات الحوادث الى الوفيات للاحياء غير الناتجة عن حوادث قد قاربت ١ : ٥ لعام ١٩٧٧ . وليس ما يبرر انه بين كل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان هناك ستة يرتقون باسباب الحوادث . ومع الزيادة في السكان والطفرات في المعيشة والتنمية وغيرها ، فاننا سنجد انه في جيل واحد سوف يكون هناك ما لا يقل عن ٥٠٠ر٢٠٠ ضحية للحوادث - عدد لا يمكن تصوره الا في حالات الحروب او الكوارث - هذا اذا ظلت الزيادة في الحوادث موازية للزيادة السكانية وخطط التنمية والاعمال . ولكن كل المؤشرات تدل على ان نسبة الزيادة في الحوادث تتعدى هذا وبشكل طردي مخيف .

وتجدر الملاحظة ان ما ذكر اعلاه هي الحالات الناتجة بطريق مباشر عن الحوادث . ولا شك ان هناك حالات وفاة اما نتيجة غير مباشرة للحوادث ، او باسباب امراض مهنية وغيرها ، او ان الوفاة تحدث بعد فترة من الحادث ولكن بسببه . اي بما معناه ان العدد الحقيقي لحالات الوفاة قد يتعدى ٨٠٠ وفاة في ذلك العام . اي بمعدل حالتي وفاة على الاقل يوميا . وليس هذا كل الامر . بل ان الوفيات المذكورة لا تعادل الا جزءا بسيطا من الحوادث التي تؤدي الى اصابات او اضرار صحية ، منها ما يتطلب اسعافا اوليا ومنها ما يتطلب رعاية طبية في المستشفى ومنها ما ينتج عنه عاهات وامراض مستديمة - والتي قد تعدت حسب التقديرات المعتدلة ، اكثر من ٦٠٠٠ اصابة لعام ١٩٧٧ . اي بمعدل ١٦ اصابة على الاقل يوميا .

وكذلك فانه ليست كل الحوادث تؤدي الى اصابات . وتدل الارقام التقديرية على انه كان هناك في نفس العام المذكور اكثر من ٢٤ر٠٠٠ حادث - موزعة بمختلف القطاعات والانواع ، وشاملة لمختلف الحوادث ، اي بمعدل ٦٠ حادث على الاقل يوميا .

وبالتالي فانه يستنتج ان لكل ١٠٠ حادث يكون هناك ٢٧ اصابة - منها ٣ حالات وفاة . كما يستنتج ايضا انه في كل ١٠٠ اصابة يكون هناك ١١ حالة وفاة . وبالطبع لسوء توفرت الدراسة المقارنة الصحيحة والتي تربط بين هذه المعدلات ، لتبينا جسامة الامر ، ولوضح ان هناك عاملا يتوجب تقويمه .

واخيرا ، من المتضرر ؟

بصورة رئيسية انهم الاطفال . حيث تدل الدراسات ان الحوادث هي السبب الاول لكل وفيات الاطفال بين ١ - ٤ سنة من العمر .

وانهم افراد الاسرة وربات البيوت ، حيث دلت احدى الدراسات عن الحوادث في الكويت ، ان حوادث الاصابات في المنازل بلغت نصف حوادث الاصابات عامة .

وانهم الشيوخ والعجز وخاصة في حوادث المرور والنار .

وانهم الرجال في مواقع العمل - على اختلاف انواعهم وانواعها .

وليس هناك من مجال لتاكيد اثار خسارة العنصر البشري وما يترتب عليه من ابعاد معنوية ونفسية وحضارية على المجتمع . وهذه لا شك لها خطورتها الجسيمة ..

ولكنه لو كان هناك تقييم صحيح للخسارة الاقتصادية وحدها ، لتبين انه ، اذا افترضت اقل ادنى تقديرات (لو كلف - مثلا - كل حادث مرور ١٠ دنانير وكل حادث حريق ٥٠ دينارا ، لبلغت الخسارة المادية لعام ١٩٧٧ ربع مليون دينار . ولكن في الحقيقة ، ان الخسارة لا شك بلغت ملايين الدنانير . وخاصة اذا ما اخذ في الاعتبار المعالجة والاصلاح والاتعاب والتعويض وغيرها .

وكذلك فانه لو كان هناك تقييم صحيح للانقطاع عن العمل بسبب الحوادث ، لتبين انه (وايضا بافتراض اقل ادنى تقديرات) ، كان هناك ما لا يقل عن ٢٢ الف يوم انقطاع عن العمل . وهذا عدد افتراضي والحقيقي قد يتعدى اضعاف هذا . وفي هذا اضعاف لقدرات وطاقات العمل .

ولو حسب ما تكلفه الاصابات من اهدار للخدمات الصحية والاجرائية مثلا ، والتي تواجه اعمالها بما هو فوق طاقتها حاليا ، لتبين ما هناك من اهدار لجهود وخدمات مهمة .

وكذلك ايضا ، لو تقاس الوفاة بالمال . لتبين ان الـ ٦٥٠ وفاة تعادل اكثر من مليون وربع مليون دينار . وبالطبع لا ندخل في هذا ما انفق على التربية والتعليم والتدريب ، او ما يحدث من تخلخل في القدرات البشرية ... الخ .

لا شك انه يتبين مما ذكر اعلاه مقدار الخسارة التي تواجه الدولة وافراد المجتمع . وهي خسارة بدون مبرر .

ويترجب هنا ملاحظة اهمية انه ، حيث الوسائل الصناعية والمستلزمات المعيشية في ازدياد ، وحيث السكان في ازدياد - ما هي الحوادث بعد ١٠ سنوات ، لكل مائة طولي من الطرق مثلا ، او لكل مؤسسة صناعية مثلا ، او لكل ١٠٠ من افراد المجتمع مثلا ، او لكل ... الخ .

ولو كانت هناك اي دراسة اجتماعية بخصوص الحوادث ، لاوضحت الى حد ما نظرة الافراد بمختلف مراحل الزمن . في الماضي كان الحادث يخلق جمهرة من الناس حوله ، وبازدياد الحوادث بمرور الزمن ، نلاحظ ان الفرد اصبح يراها ولا يعطيها اي اهتمام . اما في وقتنا الحاضر ، فان الفرد منا ، نظرا لجسامة ما يقع من حوادث ، اصبح يحاول متعمدا الصد والابتعاد عنها لما تحدثه في نفسه من تاثيرات متاججة - اولها عجزه عن عمل اي شيء تجاهها . وثانيها ، ما دام هذا الحادث قد اصاب غيره ، فانه لاشك بواقع له نفسه . واخرها ... عدم وجود الاستجابة الجذرية والجدية للاخذ بالمبادرة الحازمة للحيلولة دون وقوع هذه الحوادث .

وحيث ان انعدام السلامة ومقوماتها اخذ في التفاقم كلما خطونا نحو التنمية والتطور - وهذا ما يبينه مؤشر الحوادث في السنوات الخمس الاخيرة ، وحيث ان السلامة ، جوهرا وشكلا تتعلق بمقومات الاستقرار والامن للمجتمع وتقدمه ..

وحيث انه قد تبينت الخسارة المتمثلة في مئات الوفيات والاف الاصابات وعشرات الالاف من ايام العمل غير المنتجة وملايين الدنانير من مبالغ ضمنية وحقيقية . فان هذا يحتم ، ان لم يكن العمل الفعلي ، فعلى الاقل المحاولة في تنظيم قطاع السلامة التنظيم المتطور المتقدم ، شانه شان التطورات الحضارية الاخرى في المجتمع ، وذلك ان لم يكن لمنع الحوادث كلية ، فعلى الاقل الحد منها والسيطرة عليها . وذلك لامرين رئيسيين :

اولا : فان الواجب القومي وما تمليه المصلحة العامة يحتم هذا .

ثانيا : لان في غير هذا ، فان ظاهرة الحوادث سوف تتفاقم في يوم ما وباء مستفحلا يستحيل القضاء عليه .

● دراسة اعدها الدكتور عبد الرحمن عبد الله العوضي (وزير الصحة العامة) والدكتور مصطفى الدسوقي (رئيس قسم الصحة المهنية في وزارة الصحة العامة) قدمت كبحث لمنظمة الصحة العالمية في جنيف - ١٩٧٣ .

تحديات الثمانينات (٤)

التزامات السلامة

السلامة بين الجدية والترقيع

بقلم: حمد محمد المرعي

تطرقنا في السابق الى موضوع السلامة بعنوان « الحوادث في السبعينات » ، والواجب يفرض المتابعة ، ومع انه ليس بالامر السهل تصوير او عرض متطلبات السلامة ، لا لانها موضوع متسع او غير محدد ولا لانه يتطلب اسهابا لافتراضات لا يسمح بها المجال هنا ، اوتحديدا لتطبيقات لا زال تعريفها في عثرة أوانه ، لا هذا ولا ذاك ، وانما لاشكالات عدم تجانس المفاهيم في المجتمع النامي من جهة ، ومن جهة اخرى ضالة الثغرات المتواجدة في هذا القطاع الهام حيث ان الموضوع بمجموعه ما هو الا ثغرة مستمرة وممتدة ، واخيرا ان هذا الموضوع بالذات ، ومع انه استهلك مداد القلم من تكرار العودة اليه ، لا يعتبر الا حديثا وجديدا .

ولهذا فاني ساكون محددا هنا كلما امكن ذلك ، ومحاولا ايراز النقاط التي على الحروف وغير متعرضين للحروف نفسها ، مبتدئا بأن ما تعنيه السلامة لا يتجاوز كونه — أيا كان ذلك ، المحافظة على العنصر البشري ووقايته من الاصابات وحماية سبل ووسائل المعيشة او المهنة ومؤسساتها، وما تمثله من اهتمامات أساسية او رئيسية ، بشرية كانت أم اقتصادية أو استراتيجية ، او ما يتعلق بها من ثروات وطنية .. ومشيرا من ناحية خاصة بانه نظرا لاهمية هذا ، يتوجب الاهتمام العملي السريع بهذا القطاع بدءا بالتشريع له والتخطيط والتنظيم ، او ضمن ما له من امتدادات في مراحل التنفيذ والمراقبة والضوابط ، متخذا في الاعتبار تواجد القناعة باهمية هذا المجتمع النامي على وجه الخصوص ، حيث ان دخوله الى التكنولوجيا والصناعة الحديثة واستخدامه لوسائل جديدة وغريبة عليه ، وتعامله مع مواد واساليب لا يالفها او يالف طبائعها ، واخذا في الاعتبار ايضا ما يتطلبه تطوير المفاهيم البشرية من وقت طويل ، مما يحتم مضاعفة الجدية والحرص في تعميم وتدعيم قطاع السلامة وان تنصب الجهود والاهتمامات المتعلقة به على أولى الاولويات .

ومع هذا ، وبعد اكثر من عقدين لدخول الكويت مجال الصناعة والخدمات ، لا نزال نجد ان السلامة مشتتة ، فيما يتعلق بالاهداف او الجهود او الاهتمامات ، بين اجهزة ادارية او فنية او تشريعية .. اقل ما يقال عنها ، انها حتى لو تواجدت لديها النية فانه يعوزها الحول والقوة والوسيلة. فحماية العمال تتركز في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي لا تتعدى في صلاحياتها اصدار القرارات ومعرفة مواقع الحوادث — وليس لماذا او كيف او المتابعة المطلوبة لمعالجتها. والسلامة العامة في دائرة البلدية ، التي تنوء حاليا من كثرة اعمالها ، والوقاية في ادارة الاطفاء العام التي تحتاج الكثير لتطوير الكوادر الفنية والادارية لمتطلبات اعمالها ، والمراقبة الصناعية في وزارة التجارة والصناعة التي لا تكاد تخرج من اشكالاتها المتشابكة ، والصحة المهنية في وزارة الصحة العامة التي لم تنج مستشفياتها من حشر المصابين بها في كل يوم وكل موسم ، وأمور الشوارع والطرق العامة في وزارة الداخلية التي تحتاج لكل تفهم وشكر في واجباتها الكثيرة ، ناهيك عن متطلبات ما يتبع الحادث من تحقيق وضبط ومعالجة الى اخره . وفي خضم التداخلات والتوزيع وتوزيع المسؤوليات وتشتيت الجهود وتفريق الاهتمامات ، فلا يمكننا تصور الوضع الا كحالة ضياع تكون نتائجها اهدار الوقت والطاقات مما لا يساعد الا على عدم الاهتمام المطلوب لما يقع من خسائر في الارواح أو من اضرار للصحة او اتلاف للثروات .

وها نحن في الثمانينات ما زلنا نجد معالم القصور واضحة مما نتج عنها ازدياد الحوادث والخسائر ، وليس فقط استمرارها . وتشير الاحصائيات الاخيرة ان هناك اكثر من ١٥٠ اصابة عمل عند كل الف عامل ، وهذا فقط في الصناعات التحويلية والخفيفة ، ومجرد عينه ، ولاتشمل الاضرار الصحية المهنية أو الوفيات او حوادث المرور او المنازل وغيرها .. ولا تبين ايام الانقطاع او حوادث الحريق وخسائره ولا تكرار وشدة الحوادث .

ومع ان هذا البحث لم يأخذ في الاعتبار المقننات والمثوابت والمعادلات الاحصائية ، الا انه قد يكون مؤشرا تشخيصيا لما نحن عليه من حال ، ونجدنا بعد كل هذا لا نعطي اية اهمية عند الترخيص للمؤسسات الصناعية او مراجعة حساباتها مراجعة او محاسبة ما اذا كانت ميزانياتها تتضمن بنودا او مخصصات او مصروفات لمتطلبات السلامة والاقامة ، مع ان هذا يعتبر اسهل وأبسط اجراء وله فعاليته الكبيرة لما يضمن الارتقاء بشأن قطاع السلامة الهام ، وانما تنحصر مراجعتنا لمقدار الارباح المادية ، بغض النظر عن مدى الخسائر غير المدونة او غير المنظورة ، من معنوية او بشرية وغيرها ، ولهذا فان معادلة الربح بهذا الاسلوب تعتبر ناقصة وغير صحيحة ، مع ان المهم وعلى اي حال ، ليس مقدار انجاز العمل (فقط) وانما مدى الامان الذي يتم فيه هذا الانجاز، وغير هذا فان الربح لا يكون الا بمقدار ما يمتصله قوي امين على حساب عاجز مستضعف .

ولذا فانه ان الاوان لمراجعة اولوياتنا وتقييم اهتماماتنا وتركيز الجهود لايجاد تنظيم يعزز ويدعم قطاع السلامة ويطور من مفاهيمها من خلال رؤية حديثة متطورة وجادة ، يضمن الارتقاء بما يتعلق بالتوعية او الترشيد أو التدريب او ما يختص بالتشريع او المراقبة او المحاسبة ، وبغير هذا فانه لن يكون هناك الاهتمام بالانسان او المحافظة على الثروات الوطنية .

● احصائيات واردة عن ادارة حماية القوى العاملة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل — ١٩٨٠ .

اول كتاب كويتي يبحث في موضوع ـ السلامة والامن للمؤسسات والمنشآت

○ الكتاب دراسة واساليب الامن والسلامة في التعامل مع وسائل التقنية الحديثة

● السلامة والامن في المؤسسات والمنشآت العامة ـ من الموضوعات الجديدة على المكتبة العربية ويمكن ان تكون كذلك ايضا بالنسبة للقارىء العربي ..

وبالرغم من هذا فان الموضوع الذي تطرق له حمد محمد المرعي ـ والذي يعتبر اول كويتي يهتم بدراسة السلامة العامة ـ هذا الموضوع يمس كل شخص في بيته وفي مقر عمله .. وينعكس على المجتمع كله ، ويدخل في صلب عناصر الانتاج سلبا او ايجابا .. فالسلامة والامن خاصة في العصر الحديث الذي دخلت فيه الآلة كل مكان اصبحا من الموضوعات التي يجب الوقوف عندها كثيرا .. ودراستها بجدية تلائم التطور المستمر لوسائل التقنية الحديثة .

● وكتاب السلامة والامن في المؤسسات والمنشآت يتكون من ثلاثة اجزاء وينقسم كل جزء الى ابواب وفصول .. وقبل الدخول في استعراض بعض مما جاء في الكتاب نوجز نبذة عن مؤلفه ..

حمد محمد المرعي .. كويتي من مواليد ١٩٤٤ درس في جامعات امريكا وتخصص في العلوم الطبيعية .. وان كان من المهتمين على الصعيدين الرسمي والشخصي بموضوع السلامة محليا وعالميا .. وتراس قسم السلامة والبيئة بوزارة الكهرباء والماء وساهم بشكل فعال في تطوير مفاهيم السلامة ..

كما دعا الى انشاء مجلس سلامة وطني وتقدم في هذا الصدد ببحث وتنظيم لتكوين مجلس السلامة الوطني .. كما شارك في بلورة فكرة انشاء مجلس سلامة عالمي ..

● كما اشار حمد المرعي الى اهمية موضوع السلامة والامن في المحافظة على الارواح والممتلكات فضلا عن الاهمية الاقتصادية التي تتمثل في خسائر في الثروات والممتلكات والانتاج وانقطاع الاعمال وقال :

السلامة والامن ، في المنشآت والمؤسسات الصناعية ، امان بقدر ما هما تأمين . واذ تكمن اهميتها بالمحافظة على الارواح ، الا انه يجب عدم تجاهل الاهمية الاقتصادية مثل الحد من الخسائر في الثروات والممتلكات والانتاج او انقطاع الاعمال .. وقد تقع الحوادث وباستمرار معرضة للخسائر البشرية والمادية ومسببة لتأثيرات معنوية واقتصادية جسيمة . وقد يكون وقوعها في ازدياد مضطرد في كثير من الاحيان الا ان هذا ناتج عن امرين : اولهما عدم الاعتبار بان الحوادث دائما ما تسبب ـ ويسببها الجهل سواء بالمخاطر او النتائج . وثانيهما الاعتقاد السائد (والخاطىء) بأن السلامة والامن هما مفهوم عام او خدمات عامة مضمونة او ضمنية او مسؤولية مشاعة مع ان الصحيح هو كونها من الحقول المتخصصة المجددة المتقدمة والرفيعة .

ويمكننا التحقق من هذا بالنظر من خلال الاطار الصحيح . ففي عصرنا المتطور هذا وما صاحبه من طفرات تقنية ، زادت الصناعات ضخامة وزادت الالات والمعدات والاجهزة دقة وتعقيدا ، مما جعلها اخطر يوما بعد يوم ونوع في تأثيراتها جسامة وحجما حتى اصبح خلق الشعور بالامن او تهيئة الافراد له وتوفير الحماية للمنشآت من اساسيات الاعمال .

وبهذا يكون من الاهمية اعتبار ان السلامة والامن من العناصر الرئيسية وليست المكملة او الهامشية في المنشآت والمؤسسات . ومن الطبيعي ان هذا لا يتحقق الا من خلال الاعداد والتجهيز والادارة الصناعية ومتطلباتها الحديثة .

● وفي نظرة سريعة لبعض محتويات الكتاب نجد ان الباب الاول يتحدث عن السلامة وماهيتها والسلامة كتصور ، ويسير المؤلف مع موضوع السلامة في العمل والبيت .. ثم ينتقل الى موضوع الامن ويتحدث عن عناصره ومقوماته ومتطلباته وتجهيزات الامن ، والحماية الامنية بما في ذلك الانشاءات الامنية مثل الاسوار والبوابات والاضاءة ، ثم التجهيزات الامنية مثل اجهزة المراقبة والتحسس والاستقبال والانذار .

ويتضمن الكتاب كذلك خطة للسلامة والامن .. والباب الاول من الجزء الثاني يتناول السلامة في العمل .. ويتبع ذلك موضوع السلامة الخاصة في المكاتب والمنازل واساليب التعامل بسلامة مع الادوات الكهربائية والاجهزة مثل التليفزيون والمواقد والسلالم والشرفات .. الخ .

وخصص المؤلف الجزء الثالث للحوادث والوقاية والمعدات والاجهزة اللازمة للوقاية .

وفي الباب الثاني من الجزء الثالث تناول موضوع الحريق وكيفية مكافحتها والوقاية منها تبع ذلك بمخاطر الكهرباء والكيماويات واساليب تجنبها والوقاية منها ..

واختتم الكتاب بموضوع الصحة في المهنة والاسعافات اللازمة والاصابات ووسائل علاجها ..

● ولا شك ان كتاب السلامة والامن في المؤسسات والمنشآت قد تناول العديد من النقاط العامة التي تنعكس بالفائدة على القارىء العادي .. وكذلك الاجهزة الفنية والادارية في المؤسسات والمصانع ..

فاذا كانت ادوات ووسائل التقنية الحديثة قد انتشرت في كل مكان .. واصبح الانسان يتعامل معها يوميا في بيته ومع اسرته وفي عمله .. وتيسر حياة الانسان اليومية وهو مستمر في التعامل مع وسائل التقنية لذلك فانه من الافضل ان يستفيد من هذه الوسائل ويعمل على تجنب مخاطرها واضرارها ..

رئيس مجلس إدارة شركة مياه الروضتين :

الصناعة المائية لاتزال تحبو أمام تكنولوجيا التسليح والكماليات

قال السيد حمد المرعي رئيس مجلس ادارة شركة تعبئة مياه الروضتين ، ان الصناعة المائية ما زالت تحبو أمام التقدم الهائل الذي تشهده صناعات أخرى غير ضرورية مثل تكنولوجيا التسليح والفيديوهات على سبيل المثال :

● حمد المرعي

وذكر السيد المرعي : أن الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ ، لا يمكن تحقيقها، وهناك أكثر من ثلث سكان العالم لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة والصحية . فالمياه والتي هي عصب الحياة وأساسها ، لم تتطور صناعتها والاهتمام بها مع أنها أول ما احتاج اليه وعرفه الانسان منذ خلقه قبل ملايين السنين . بل أن ما نراه اليوم من حالتها ، جاء كناتج هامشي عن تطور تقنية التنقيب عن البترول والمعادن وتبريد المصانع .

تقدم الصناعات الاخرى

وبالنظر الى الصناعات البترولية ، منذ التنقيب عنها واكتشافها الى الصناعات القائمة على مشتقاتها ، فقد دخلت القرن الواحد والعشرين وكذلك المعادن والفحم ، بينما المياه ما زالت في الف بائها . ولعل هناك المبرر المتمثل في وفرة المياه السطحية ، الى حد ما والامطار .

واستطرد قائلا : الا أن الوضع في القرن الواحد والعشرين ، يختلف كما نرى بالنسبة لندرة المياه الصالحة والتوسع المضطرد في استغلالها المتعدد . ولا يخفى انه الى يومنا هذا لا نجد التطور التقني الاقتصادي وفنونه بالنسبة للتنقيب عن المياه واستخراجها ، بل انه وليومنا هذا لا نجد المعلومات بهذا الصدد ، وأن توفرت فهي محدودة ومتناثرة . وحتى اننا لا نجد المراكز والبحوث المتطورة والمهمة بهذا المجال .

تطور اساليب التحلية

وأضاف : وحتى نكون منصفين ، فان التطور التقني الوحيد بخصوص المياه ، هو اسلوب تقطير مياه البحر. وحتى هذا لم يات باسباب الاحتياجات الانسانية ، بل الجوانب ، وهي تحتاج بطبيعة الامر لمياه التبريد ، ومن هنا وجد الاهتمام لازالة عمليات تقطير المياه ، لانتاج مياه التبريد ، وهامشيا للاستثمارات البشرية . « وحتى التبخير بحد ذاته ليس اكتشافا ، وانما ملاحظة لطريقة تكون السحب من البحار ونزولها أمطارا » .

٣ محيطات للمياه

والارض تحتوي على ثلاثة محيطات للمياه : الاول المياه السطحية ، مثل مياه المحيطات والبحار والانهار . والاخر ، المياه الجوفية التي تتخلل مسام الارض ، وتملىء جيوبها وفتحاتها وتجويفاتها ، أما الاخير فهو الغيوم ، التي تملأ سماء الارض باستمرار ، الاجواء المشبعة بالرطوبة والمياه المتجمدة في قطبي الارض والمغطية للجبال .

ندرة مياه الشرب

وقال السيد المرعي أنه من السخرية أن يفقد العالم أعصابه عند حدوث ازمة الطاقة ، متناسيا أن هناك عشرات الملايين الذين لا يحصلون حتى على مياه الشرب الصالحة . ومن ثم فالامر يلح بوجوب تطوير ادارة المياه ومصادرها ، وتحسين طرق استغلالها واسلوبه .

وأضاف ولسنا مبالغين في قياسنا للاهتمام بالمياه فان شبكة الطرق في العالم أطول منها عن تلك ، لانابيب المياه . وقد نستغرب أن مصانع الاسلحة اكثر واكبر من مصانع المياه ، وأن المال والجهد والوقت المصروف لاكتشاف البترول او اليورانيوم ، أو حتى الجهزة الفيديو ، أكثر منها للمياه . وكدليل فان أعمق بئر للمياه قد لا يتجاوز المائة وخمسين مترا ، مع أنها للبترول تتعدى هذا العمق اضعافا .

ولهذا فالحاجة في عصرنا تلح لايجاد عيون اكبر للاكتشاف (مثل استخدام الاشعة تحت الحمراء ، وغيرها للكشف عن المياه) ، وعقول أكبر للتحليل والاستغلال ، مثل الكمبيوتر للتحليل والتطوير واشعة الليزر ، لحفر الابار.

تعقيبا على رأي الدكتور العتيقي

وببساطـــــة ايضا.. لنضع الحصان في مقدمة العربة

بقلم: حمد محمد المرعي

اثار ما طرحه الزميل د. صلاح العتيقي، يوم الاحد الماضي في هذا المكان بعنوان «ببساطة هذه بلدنا..» شجونا وانفعالات نتيجة ما جاء بها من مضمون يتعلق بعدم الامان لما يخبئه القدر من جهة، وهروب الانسان الدائم من المواجهة من جهة اخرى، او القائها على الغير من جهة اخيرة.. وهذه كلها من الحقائق الازلية في صراع الانسان في معمعة طلب الرزق والاستقرار.

وما تطرق له د. صلاح ذكرني بخلجات عاودتني قبيل قدوم احد اولادي لهذه الدنيا، وكنت في حينها اقرأ مقالة لاحد الكتاب الباحثين في جريدة «التايمز» في اغسطس ١٩٧٩ على ما اتذكر. وكانت المقالة في مجملها عبارة عن رسالة موجهة من الكاتب الى احد اولاده المترقب ولادته.. ردد فيها حالات التفاؤل والتشاؤم والمجادلات الحياتية المتلاطمة مما يمر بها كل انسان صغر او كبر اراد او رفض.

وبالمصادفة، فقد كنت في وقتها في احد الفنادق خارج البلاد، فيما تحاول بعض الاموال الكويتية في هذا اليوم امتلاكه.

وببساطة،، فان ما يثير الدهشة ما نستشفه من مقالة د. صلاح بأن هناك طارئا جديدا يجب علينا «الان» تبينه،، وان هناك جهة مسؤولة عن المصائر غير الـ «انا» وان هناك تجاهل لـ «عنصر» التكيف والقدرة الانسانية، حتى لنعتبر ان ما مررنا به من طفرة وكأنه شيء طبيعي او امر مفترض وبه نكون ناسين او متناسين ان نظرتنا هذه هي من المسببات لحالات الاحباط وعدم الامن الذي نعيشه.

فأزمة التشبع النفطي كانت امرا متوقعا لاسباب او لاخرى - وان لم تحدث فسوف تجد من يخلق حدوثها في عالمنا هذا المتصارع. وأزمة المناخ كانت امرا ليس متوقعا فقط بل مقررا حدوثه - وذلك لاعادة الاحوال الى طبيعتها المسنونة، ولولاها لكانت النتائج اسوأ ليس على المدى القريب بل والبعيد ايضا، وليس المحدود بل والشامل ايضا.

اما ان تصل بنا الحال الى قراءة آيات الخلق بالمقلوب ونتمادى في مسيرة الارتقاء المعكوس - فهذا برأينا، املين ان يكون هذا مثل رأي د. صلاح - كفر بالمقدرة البشرية ورد فعل يجب الا يستحوذ اهتمام نفوسنا في هذا العصر الحرج مهما كانت ضعيفة.

وانه من الاولى ان نتبين الطريق الصواب ونبدأ بربط الحصان في مقدمة عربة المسيرة المستقبلية.. فنحن الاولى بتحمل مسؤولية اطفالنا، ونحن الاولى دائما ابدا في ترتيب امورنا بدءا بتدبيرنا انفسنا لبيتنا. وكفانا ان نحاول تعليقنا الامور على شماعة الحكومة هذه او النظام ذاك او الظروف تلك، كما نفعل دائما في مطابنا الحضارية او السياسية او الفكرية وخلافه - حتى اصبحت عملية تتأفف منها كل نفس.

وكاننا بهذا مازلنا مشاهدين في مسرح البقاء، وكأن لا ناقة لنا في ما حولنا من احداث ولا جمل.

ببساطـــة .. هذه بلدنـــا ونريد الحقيقة ولـو كانت مُرة !

بقلم : د . صلاح العتيقي

المواطن هذه الايام يشعر بالقلق فالاخبار كلها لا تبشر بالخير . كساد في الاسواق، وتدهور في سوق الاوراق المالية، وشح في الطاقة وهبوط في اسعار النفط، وقلة في انتاجه، واهتزاز في الثقة على جميع المستويات الاقتصادية، وحرب على الحدود وحتى احتياطيات الدولة هناك الكثير من الاقاويل بشأنها .

وفي جو كهذا تكثر الاشاعات وتتضخم ولاول مرة في حياتي يتطرق لتفكيري بعض القلق حول مصير اطفالي ومستقبلهم ولاول مرة اسمع بعض التساؤلات من زملائي عن المستقبل، وماذا يخبىء لهم القدر ولاول مرة يسألني احدهم هل امنت لعائلتك شيئا في الخارج ؟ او بيتا في اي دولة ؟ لم استغرب كثيرا من هذه الاسئلة فالكثير من الناس يعتقدون انهم يعيشون هنا بصفة مؤقتة .

والغريب ان لا احد يريد ان يعلمنا بالحقائق المجردة، فمنذ فترة ليست بالقصيرة ونحن ننتظر ان يخرج علينا احد اعضاء الحكومة ليذكر لنا الحقائق ولو كانت قاسية، نريد من يقول لنا هل نشد الاحزمة على البطون ؟ ونقتصد في مصاريفنا .. نريد من يقول لنا ان ترشيد الاستهلاك بجميع انواعه واجب على كل مواطن ومقيم .. ان الكثرة من الناس لا تزال سادرة في مصاريفها وبذخها فهل تستجيب الحكومة لهذا الطلب البسيط .

حمد محمد المرعي

مشروع بحث مجمّد منذ بداية السبعينات لمواجهة انعكاسات المكافحة الكيماوية للتلوث

اعادت قضية بقعة الزيت التي تهدد شواطىء الخليج الى الاذهان مسألة الاحتياطات التي طرحت منذ منتصف السبعينات لحماية شواطىء الكويت، وبخاصة حول محطات تحلية المياه .

فمن المعروف ان الكويت تعتمد على مياه البحر للاستخدامات البشرية المختلفة. والاقتراحات والاحتياطات المشار اليها سبق وقدمها حمد محمد المرعي في ذلك الوقت بصفته من المتخصصين في المواضيع البيئية ، كما سبق له ان كان مستشارا في وفد الكويت لاتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية من التلوث ، وعضوا في اللجنة العليا لحماية البيئة التي شكلت فيما بعد وانبثق عنها مجلس حماية البيئة مؤخرا .

● حمد المرعي

وقد التقت « القبس » بالسيد حمد المرعي حيث تحدث عن الموضوع فقال:

كان من المفروض ان يكون تلوث شواطئنا بالزيت امرا متوقعا على مدار الساعة بسبب وجود النفط في منطقة الخليج واعتمادها على البحر في تسويقه بواسطة ناقلات النفط .

كما انه لا ينقصنا الحقائق والمعلومات حيث سبق وبشكل مستمر حدوث تلوث بحار كثيرة بالزيت لكن بيت القصيد هو معالجة الحادث بالطرق والوسائل التي تتناسب مع متطلباتنا في منطقة الخليج .

المكافحة بالمواد الكيماوية

وحول الاحتياطات التي سبق طرحها لحماية شواطىء الكويت قبل ١٠ سنوات قال السيد حمد المرعي انه من ضمن طرق المكافحة وبخاصة عندما يتأزم الامر ، هو استخدام المواد الكيماوية لمكافحة التلوث الزيتي.

واضاف انه في عام ١٩٧٤ تقدم بموضوع بحث يعتبر على جانب كبير من الاهمية ، وهو معالجة هذه الثغرة المهمة في خطة مكافحة التلوث حول محطات تقطير المياه ، وفي خطة الطوارىء الاقليمية التي تم اعتمادها فيما بعد . وهذا البحث لغرض توفير المعلومات المؤكدة حول تأثير المواد الكيماوية عند تفاعلها مع الملوثات النفطية على مياه البحر بشكل عام وعلى سلامة مياه الشرب المقطرة بشكل خاص ، حيث انه ومع توفر بعض المعلومات المكتبية بهذا الشأن فان التلوث النفطي وارد ، واعتماد الكويت على مياه البحر بشكل يومي أمر مفروغ منه . وقد قدم مشروع البحث الى معهد الكويت للابحاث العلمية لدراسته ، الا انه للاسف لم يحظ بالاهتمام المناسب لسبب او لاخر .

الامكانات التنفيذية ممكنة

وذكر السيد المرعي ردا على سؤال ان الامكانات التطبيقية للبحث متوفرة ، وكل الامر يتعلق بمؤثرات المواد الكيماوية المستخدمة في مكافحة التلوث على مياه الشرب ، وهي انواع عديدة، لان بعضها سام ، وبعضها غير معروف الخواص . والبلاد المصنعة لهذه المواد مثل امريكا وبريطانيا ليست لديها مشاكل بسبب عدم اعتمادها على مياه البحر للشرب ، ولذا فان استخدام المركبات الكيماوية في مكافحة التلوث ، وما ينجم عنه من انعكاسات قد لا يهدد حياة الاشخاص .

ما زال الموضوع مجمدا

ونوه انه اثار الموضوع مجددا سنة ٧٧ مع مدير معهد الكويت للابحاث، للاستفسار عما جرى بصدده ، حيث ابلغه الاخير انه تشكلت لجان في المعهد واهمل الموضوع مرة اخرى .

وبعد هذا يقول السيد المرعي : وجدت ان الطريقة الوحيدة لتنفيذ هذا المشروع هو ان يخرج بقرار من اللجنة العليا لحماية البيئة ، واتفق على هذا عام ٧٩ ، وان يقوم معهد الابحاث باجراء اللازم لتوفير المعلومات بالسرعة الممكنة ، « وبخاصة انني تأكدت من وجود صيغة بند في خطة الطوارىء تشير الى هذا الامر ، لانه لو لم تحصل المعلومات بسرعة فان اي تلوث قرب محطات التحلية قد يتطلب ايقاف العمل بها ، ولمدة قد تطول ، او المخاطرة باتلاف المحطات عند تشغيلها بوجود الملوثات الزيتية . والاهم من ذلك المخاطر التي قد تنشأ عن مخاطر استخدام المواد الكيماوية التي لا نعرف عنها شيئا بدون اجراء هذا البحث .

وقد حاولت اعطاء هذا الامر الاهمية اللازمة حتى انه في الوقت الذي تركت فيه وزارة الكهرباء اردت الاطمئنان بان عقدت اجتماعا مع المسؤولين لايضاح النقاط والتأكيد عليهم بضرورة متابعة هذا الموضوع الحيوي .

وقال السيد المرعي انه على حسب معلوماته فان العمل لم ينجز ولم يعط الاهمية الكافية وهذا امر خطير ، حيث ان معهد الابحاث يجب ان يركز على هذه الابحاث غير المكلفة ، لكن الضرورية ويعطيها الاولوية على ما يتم هناك من ابحاث اخرى لا تمت بصلة لمواضيع المساعة . وقد وردت فكرة في اواخر السبعينات بتكليف جهات خارج الكويت لدراسة هذا الموضوع عندما لم يتوفر الجديد في المتابعة .

ألف .. باء

الكتابـــة .. واللغـــز المحـــير

الكتابة ليست بدون ذات مغزى . وحتى لو اختلفنا في تحديد نشأتها، فانها تكونت مع البشرية لانها جزء منها .. وهي جاءت مـع القراءة ، الحسية والعينية والسمعية . وهناك اناس يكتبون وهناك اناس لا يكتبون . وهناك اناس يكتبون من بـرج عاجي وهناك اناس لا يكتبون.. سواء ممن لديهم بـرج عاجي او ممن ليس لديهم بـرج عاجي . وهناك اناس يكتبون لمن لا يكتبون ، مثلهم مثل الذين لا يكتبون لانهم لا يكتبون. ومن الذين يكتبون هناك من ينسخون . وكمـا هناك من الذين يبادرون فهناك مـن الذين لا يبادرون ، وهناك ايضا من الذين يبادرون ولا ينجحون وليس على وجـه النقيض فهناك ممن لا يكتبون الا لانفسهم . وعمومـا فهناك من الذين يرددون وغيرهم من الذين لا يرددون . ولكن يبقى أمر الساعة الراهنة .. المحتارون لمن يكتبون ومتى يكتبون وماذا يكتبون . ولو حتى تخطينا معضل هذا الامر .. فأمر المعضل يظل بما يتعلـق والقارئون واللاقارئون .

ولهذا ، ومهما توصلنا في تحديد أصول الكتابة او تحكيم مقاييس لها ومهما كنـا في ذلك متبعين ذات البين اسلوبا او ارتجالا ، وحتى مهما تيممنا في ذلك بحثـا او تخبطا ـ فان الامر يظل سيانه .. لان قـراءة ذات البين ، اي ما يحتـوي على استخدام خمس الحواس ان لـم يكن ستتها ، هي امر لا يجوز في كل الاحوال ترتيله .

الا ان الامر ، وفي بعض من احيانـه الكثيرة ، قد لا يكون سيان. لان « سيان الامـر » يعني ، وفي اكثر حالاتـه التساوي الاعتباطي ، وحاشانا جميعا هذه المقولة .

فالكتب القديمة دونـت كتابة . وقبلها رسـم المخلوقات « كتابة » حضاراتهم . وقد حصل هذا في كهوف اسبانيا وتموجات الصين ومقابر مصر . هذا في قديـم الزمـان . وبعده اتى جونتبرغ الالماني بالتـه الطابعة ، وبعده معهـد الكويت للابحاث العلمية بمبرقته العربية .وحتى نكسون الاميركي ، عندمـا اراد ارسال سفينته الفضائية الى اعماق الفضاء الخارجي ، وبعد اكثر من ثلاث ليال كاملة ، وبمعرفة اكثر من ثلاثة مستشارين خبراء ، استهلك خلالها اكثر من ثلاث قناني ممنوعة ، توصلا الى نقش صورة اجساد عارية لرجل وامراة او امراة ورجل ـ سيان الامر ايهما اول او اولى ، على جسد السفينة المرسلة، انهـا رسالة الارض الى السماء او ايحاء السماء الى الارض .. وشتى مـا بـين الامرين .

والكتابة ، كتابتنا نحن ، تتطلب الورق . وعندما طلبت بعض الورق ، في العام المشؤوم عام السبعة والسبعين « بعد الميلاد اضافة لتسعة عشر قرنا » ، وذلك في مطعم على الطريق الى مونتريال ـ كندا ـ ارسل لي بورق فوطـه ، وذيلت الفاتورة بسعر هذا الطلب ـ سوء فهـم ام مـاذا ؟

ولكن قبلها في العام ١٩٦٤ ، في قهـوة الشامات في بحمدون ـ لبنان ، وذلك قبل ان تصبح بحمدون لبنان الحالية ، وعندما طلبت ورقة، اصر عامل المقهى بان الزبون ـ الذي هو انا ، هو الذي يعطي الورقـة (قاصدا « الوراة » اي باللبناني الليرة ـ عملة البلاد الوحيدة حينها).

اما في واشنطن ، بعد ذلك بعـدة سنوات ، وبالتحديد عام الواحد والسبعون ، فلم اعطى ورقة عندما طلبت بعضها ، ولكن اعطيت نسخة من جريدتهم « الواشنطن بوست » المجلية عندهم العالمية عندنا ـ من كثرة ما توفـره لجرائدنا من ترديد او نقـل او نسخ او تصوير .. سمها ما شئت او ما شاءت له النيات .

وآنها وقبلها وبعدها تظل الكتابة ، وما يفـرز عن طريقها ، الوهن الكبـير او الاعظم . فهي حالة تشبـه انجاب الطفل او غرس الشجرة او حتى اقتلاعها او .. تكوين الكون العظيـم .. وهي تظل لا ترسـل الا « من » و « الى » الخلائق .

حمد محمد المرعي

الاعلام للقضايا .. الداخل أم الخارج ؟

انه لموضوع مهم وماس جدا ما تطرق اليه الزميل الاستاذ حمد جاسم الصقر على صفحات القبس قبل تاريخ قريب .

وهذا الموضوع هو ما يحصل في الوطن العربي من ان يوجه الاعلام للقضايا القومية الى اهل هذه القضايا . انه بالفعل لامر معكوس وكانه لا يكفي الكثير من الامور المعكوسة الجارين عليها في هذا الزمن المعكوس .

ان ما يسمى بالاعلام للقضايا القومية — وخاصة متخذا بالاعتبار المعطيات الحاضرة والصراع الدائر ، يجب ان يكون الى الخارج وليس الى الداخل، الا اذا كان هذا الاعلام من الصنف الذي تمارسه الحكومات لتنوير و او لتضليل شعوبها ، او ما يكون في حكم الترويج الخ .. لبعض الايديولوجيات او ما شابهه .

وانه لمن السخرية بمكان ان نصر ونركز على اهمية الاعلام (السياسي ذلك) وواجبنا بهذا المضمار . وكانه بالضرورة ان الاعلام هو الاعلام السياسي . ناسين او متناسين اغراض الاعلام واسسه من جهة ، ومن جهة اخرى ما يتعلق بالعناصر البشرية والنفسية والروابط والعلاقات الدائرة في فلكها . او كانه بالضرورة ان يكون هذا الاعلام في الولايات المتحدة فقط ، ناسين او متناسين ان ارض الله واسعة، والاسرة الدولية في عالمنا هذا لاكثر قربا لبعضهم في هذا العصر من قرب بعض بلادنا في الوطن العربي .

واتذكر هنا ما قاله مخضرم صحافي يكتب في الفايننشال تايمز في وقتها ، وكنا على الطائرة فوق اوروبا بعد حرب الستة والستين ، من ان العرب اذا لم يستطيعوا القضاء على الصهيونية اعلاميا في الولايات المتحدة مثلا ، فلماذا لا يطوقونها اعلاميا خارج الولايات المتحدة . وبالفعل ، فان التغذية الاعلامية الى الداخل في الولايات المتحدة ولاسباب كثيرة ، اكثر من التغذية الاعلامية الى الخارج .

ولربما لهذا الامر ما ذكره استاذنا الفاضل احمد السقاف ، في الزميلة الانباء ، عن اين هي كوستاريكا ، عندما حلم او علم بنقل كوستاريكا لسفارتها الى القدس . وكانه بهذا تطرق لاهم جذور قضية الاعلام .

الا انه مع كل ما قيل وقال بتكثيف الجهود والمبادرات والاموال بشان الاعلام ، يظل السؤال القائم قائما وهو : اذا كانت هناك اموال تدفع وجهود تبذل — فلماذا لا تكون في مكانها . لقد آن الاوان من زمان لنوع من الجدية الفعالة (ليس فقط بما يتعلق بالقضية الفلسطينية ولكن بما يمس قضايانا الكثيرة في عصر الاحباط والتدهور هذا) .

وهذا يعود بنا للاذهان قليلا ما ذكره الاستاذ ابراهيم الشطي في احدى مبادراته الكتابية وهو ان المذياع اكتشف ليكون جناية على الانسان العربي ، عندما استخدمته بعض النظم العربية لتوسيع التباعد بينها عن طريق الاعلام المذياعي . وكانه بذلك يذكرنا بما قاله الكاتب الانكليزي هـ.ج.ولز من ان الانسان اخترع الطائرة لتقودها القردة (عندما استخدمت في الحرب الاولى لتلقي القنابل على المدن الآهلة) .

ونعود ونكرر ان القضية موجودة ، والمادة موجودة ، وحتى الوسيلة موجودة ، فلماذا هذا التهكم واعلام « القضية » لاهلها ؟ هذا هو السؤال .

ولكن السؤال يكمن في عصر صراحة هيكل او غضب خريفه ، او لحم حمار الحكيم في « مصر السكون واثينا المحركة » او عندما يكون كيسنجر من اكبر الكتاب ، او ان البحث عن الذات يكون في مرتبة انكار الذات ، يبقى تساؤلا .

بل ان الصحافة العربية ، والكويتية خاصة ، اصبحت مشبعة الى درجة كبيرة من المذكرات الاجنبية ، والتي اصبحت كبورد اخر لايرادات الاجانب ومدبونية لاصحاب القضية ، وكانه لا يكفي بيع النفط لشراء السلاح . ويبقى الاعلام بعد هذا اعلامهم وليس اعلامنا .

واخيرا واذا كانت هناك صعوبة في تيسير اعلامنا للخارج ، فلماذا لا يطبق مبدأ المقايضة — ليس المبادلة ولكن المقايضة — مثلها مثل اي كمالية اخرى ، ان امكن تطبيق هذا المبدأ ؟

ان الكويت بريادتها الدبلوماسية في العلاقات الدولية ، وانجازاتها الكبيرة والكثيرة في هذا المجال ، لاهل بتحمل هذه المسؤولية في جهازها الاعلامي المتطور وغير المقيد .

حمد محمد الرعي

التسميات المختلفة لاشهر السنة الميلادية والهجرية واصولها

استفسرت ابنتي الصغيرة مؤخرا عن اسباب ومعنى ما تراه من ترادف او تقابل لتسميات اشهر السنة (مثل سبتمبر) ايلول او اغسطس/آب)، وذلك عند مطالعتها لتواريخ الجرائد. ولم استغرب هذا الاستفسار لان علوم المعرفة ان لم تكن مهملة، فهي موزعة ومبعثرة او غير مرصودة بشكل مناسب، والضحية الاولى والاخيرة هو الشخص العربي والثقافة العربية. ولكوني مثل كثير من الناس من ناحية عدم القدرة على تنسيب اسماء الاشهر لبعضها، وذلك باسباب مقتضى التعود مثلا او عدم شيوع بعض التسميات المرادفة، فاني ساحاول هنا (وكما حاولت سابقا بشان شرح جذور ومعاني الارقام العربية، طالع (القبس ١٩٨٠/٢/٢٩) اعطاء فكرة موجزة لاشهر التقاويم المختلفة المستخدمة لدى العرب قديما وحديثا ومرادفاتها او مقابلاتها.

ويغني عن القول ان كل التقاويم مرت بمراحل تاريخية متعددة، وتعرضت للتغيير والتطوير بتقدم الزمان واختلاف المكان ـ مثلها مثل حضارة وارتقاء الانسان.

فالاشهر في التقويم الجريجوري (عرفا الميلادي)، اي يناير الى ديسمبر، لها اصول لاتينية واستخدمها واضفى عليها بشكل موسع الرومان قبل الميلاد ببضع مئات من السنين.

ويقابلها بالتسميات الاشهر كانون الثاني الى كانون الاول، وهذه تنحدر من اصول اشورية في معظمها او رومانية في بعضها. ودخلت الى العربية خلال عصر الفتوحات الاسلامية. وكلا التقويمين الجريجوري والاشوري مؤسس على التقويم الشمسي، وتتعادل في عدد ايامها، كل شهر بما يقابله.

وما يلي استعراض لاسماء الاشهر ومصدر التسمية في التقويم الجريجوري وما يقابلها في التقويم الاشوري.

الرقم	الاسم	مصدر التسمية	الشهر المقابل
١	يناير	جانوس: اله الخليقة	كانون ٢
٢	فبراير	فبروريوس: اله النقاء	شباط
٣	مارس	مارس: اله الزراعة والحرب	اذار
٤	ابريل	نسبة الى تفتح التربة والبراعم	نيسان
٥	مايو	الالهة مايا	ايار
٦	يونيو	الالهة جونو	حزيران
٧	يوليو	القيصر جوليوس	تموز
٨	اغسطس	القيصر اوغسطين	آب
٩	سبتمبر	العدد ٧	ايلول
١٠	اكتوبر	العدد ٨	تشرين ١
١١	نوفمبر	العدد ٩	تشرين٢
١٢	ديسمبر	العدد ١٠	كانون١

ولا تستغرب من كون سبتمبر يعني السابع او ديسمبر يعني العاشر باللاتيني، وذلك لانه في التقويم الروماني القديم (عام ٢٠٠ ق. م وما قاربه)، وقبل تحوير التقويم، كان شهر مارس هو اول اشهر السنة وفبراير اخرها (ولهذا مصدر التسمية المذكورة: فشهر مارس لكونه بدء الزراعة والاخصاب يكون الاول وفبراير بكونه شهر النقاء والتطهير لما سبقه في السنة من اشهر يكون الاخير ويكون كذلك اقصر شهر). ولهذا ايضا كان سبتمبر الشهر السابع وديسمبر العاشر. وفي مرحلة لاحقة جرى تعديل لارقام الاشهر ليصبح يناير الشهر الاول وديسمبر الشهر الثاني عشر. ولهذا ايضا نجد ان كانون اول هو اخر العام وكانون ثاني هو اوله. وقد تثار بعض التساؤلات احيانا باسباب الشذوذ في نظام عدد ايام بعض الاشهر ـ حيث ان المالوف هو ان يتلو شهر ٣١ يوم بشهر ٣٠ يوم. الا ان يوليو واغسطس يخالفان هذا العرف. ولكن عرف السبب لبطل العجب، والممتع فيه ان القيصر الروماني اوغسطين لم يقبل بـ يكون شهره اقصر من ذاك لمنافسة وسابقة القيصر جوليوس ـ وهكذا امر وهكذا اتينا.

اما عن المسميات العربية للاشهر اشورية الاصل فمن المؤسف ان المعلومات عن نسبها او معانيها غير متوفرة لدي. الا انه وبلا شك فانها تمت بصلة لمناسبات فصلية او قومية او دينية او اباطره. فعلى سبيل المثال شهر تموز اسم مشتق من تمز اله الخصوبة في بلاد ما بين النهرين.

اما الاشهر العربية الهجرية (والمؤسسة على التقويم القمري) فبالمثل لها جذر واصول ومعان ومقابلات في تسميات قديمة سابقة لها. الا انه لمن المؤسف ان لا تتوفر المعلومات الوافية للاسترسال في شرح هذا الموضوع. ونستعرض ادناه ارقام الاشهر واسماءها والتسميات لمقابلاتها.

١ ـ محرم/ المؤتمر، ٢ ـ صفر/ ناصر، ٣ ـ ربيع اول/ خوان، ٤ ـ ربيع ثان/ صوان، ٥ ـ جمادي اول/ حنتم، ٦ ـ جمادي ثان/ زياء، ٧ ـ رجب/ الاصم، ٨ ـ شعبان/ عادل، ٩ ـ رمضان/ نافق، ١٠ ـ شوال/ واغل، ١١ ـ ذي القعدة/ صداع، ١٢ ـ ذي الحجة/ برك.

ومن الممكن استنتاج معاني بعض الاشهر في التقويم الهجري حيث محرم شهر محرم فيه القتال، وربيع موسم الربيع (ولو انه باسباب كون التقويم قمريا فصلة الاشهر بالمواسم معدومة)، اما ذي القعدة يشير الى التاهب للحج لما يتلوه في شهر ذي الحجة... وهكذا.

ويودنا مزيد من الاستفاضة من ذوي المعرفة او التخصص لاكمال ما قصرنا به، وكذلك يودنا لو تم بحث عن اصول ومعاني اسماء النقود المستخدمة في عالمنا العربي مثل: الدينار، الدرهم، الريال، الفلس، القرش، المليم (جزء من عشرة؟)، فانه وبلا شك سيكون لهذا فائدته ليس فقط باضافة معلومات للمعرفة العربية وانما بعلاقتها بتسميات مستخدمة يوميا ولها اهميتها القصوى في الاتصال والمفهوميات وغيره.

حمد محمد الراعي

القبس

١٩٨٥ / ٩ / ٢٢

تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم

ونحن في مطلع عام دراسي اخر، اليك ولدي وابنتي هذا التوجيه المتواضع: اذا كان العزم متجها للرسوب هذا العام واعادة السنة، فلا داعي للانتظار للدور الثاني، حيث انه من الممكن تحقيق هذا في الدور الاول. ولا نقول هذا تشجيعا للرسوب المبكر «وان كان خير البر عاجله»، وانما لعدة عوامل منها الشكلي ومنها ما يقع في صميم الجوهر.

فاولها يرجع الى قضاء العطلة الصيفية بطولها في قلق لاينتهي، وفي مواقع واعمال لاتتعلق باغراض العطلة بتاتا، وفي حالة ارهاق مستمر وعدم اليقين بما يتلوها. وثانيها ما يسببه هذا من حالة ارتباك لدى اولياء الامور، وضياع لخطط ومخططات كانت معتمدة سابقا. الا ان هذه العوامل او الاعتبارات شكلية اكثر منها جوهرية.

ولكن الغريب والمفاجيء ما وصل لعلمنا مؤخرا، والذي يتصل بجوهر الشكل - اي الامتحان ومن ثم التقييم تهيئا للمعالجة، والذي يتلخص بالتالي: ان لايجوز للطالب او التلميذ من كلا الجنسين استرجاع اوراق الاجابة او حتى الاطلاع عليها لمعرفة ما هناك من خطا او تقصير او مواقع ضعف، وليس هذا فقط، بل انه لايحق حتى معرفة ما هي مادة او درس الرسوب او درجته.

وفي اعتقادنا ان هذا امر غريب وغريب جدا ومناقض لمنطق الاشياء.. وحتى في مضمونه فانه يناقض بشكل رئيسي وكبير هدف الامتحانات، الا وهو التقييم ومن ثم ما يؤدي اليه من تقويم. وعدا ما قد تراه وزارة التربية من اسباب فنية تتعلق بوقت او جهد او اسباب اجرائية لتجنب الحساسية او الاحراجات وما قد ينجم عنها، فهذا ليس بذي شان في المقارنة المنطقية للحقائق. وهذا القرار ان صح العمل به وبشكل عام، فمن المؤكد انه قرار خاطىء قد يكون نتيجة افراز عشوائي في وقت ما او لمعالجة حالة ما.

وفي هذا ضياع في تقدير الاهميات والاولويات ونظره معكوسة في رؤية الاشياء.

ولهذا فانه من الطبيعي ان تتم معالجة هذا الامر بالشكل المناسب ومعرفة انه وكما على الابناء من واجبات فان لهم وبشكل مواز حقوقا لايجوز اهمالها. والا فكيف باستطاعتهم معالجة التقصير اذا لم تتح الفرصة لمعرفة ما هو واين وكيف ودرجات هذا التقصير. ان التناقض بعينه والاستمرار به قلب لمفاهيم التطور والتقدم - وبغض النظر عما هناك من اسباب اية كانت.

حمد محمد المرعي